

جامعة عين شمس

كلية الحقوق: الدراسات العليا

دبلوم القانون الدولي

بحـث

الصراع العراقي الايراني

في ضوء

احكام القانون الدولي العام

تحت اشراف

الاستاذ الدكتور

ابراهيم العناني

وكيل كلية الحقوق جامعة عين شمس

وأستاذ ورئيس قسم القانون الدولي بالكلية

عمل الطالب

السيد مصطفى احمد أبو الخير

دبلوم القانون الدولي

١٤٠٩ - ١٩٨٩

الصراع العراقي - الايراني

في ضوء

أحكام القانون الدولي

خطة البحث

مقدمة :

الفصل الاول

الجدور التاريخية للصراع

المبحث الاول : بداية الصراع حتى عام ١٩٠٠ م .

المبحث الثاني : من عام ١٩٠٠ م حتى بداية الحرب .

الفصل الثاني

الاسباب التي أدت للصراع من خلال وجهتي النظر العراقية - الايرانية

المبحث الاول : أسباب الصراع من وجهة النظر الايرانية .

المبحث الثاني : أسباب الصراع من وجهة النظر العراقية .

الفصل الثالث

المجتمع الدولي والصراع

المبحث الاول : المنظمات الدولية والاقليمية والصراع .

المبحث الثاني : الدول الاسلامية والدول الكبرى والصراع .

الفصل الرابع

الحرب العراقية - الايرانية في ضوء أحكام القانون الدولي

المبحث الاول : مدى مشروعية استخدام القوة في العلاقات الدولية .

المبحث الثاني : كيفية إنهاء العمل بالمعاهدات الدولية في القانون الدولي .

المبحث الثالث : القانون الدولي الانساني والحرب العراقية - الايرانية .

المبحث الرابع : الحرب العراقية الايرانية البداية والنهاية .

الخاتمة : رأي الباحث .

الملحق : نصوص الاتفاقيات المبرمة بين الدولتين وأربع خرائط توضيحية .

تحت إشراف

الاستاذ الدكتور ابراهيم العنسانى

وكيل كلية الحقوق - جامعة عين شمس

وأستاذ ورئيس قسم القانون العولمى

بالكلية

مقدم من الطالب

السيد مصطفى أحمد أبو الخير

دبلوم القانون الدولي

مراجعة
١٣ ٢ ٨٩

مقدمه البحث

الصراع العراقي - الايراسى ، لم يكن ابن القرن العشرين ولكنه ولد مع ميلاد القوميات وظهور نزعه القوميات . بل يمتد بجذوره عبر التاريخ الطويل ففى العصر الجاهلى كانت موقعة ذى قار التى افقصر فيها العرب على الفرس . وظل هذا النزاع مستيقظا عبر السنين حتى اختلف مع دخول الاسلام كلتا الدولتين بل نكاد نقول أن - النزاع قد أنتحر خلال هذه الفترة التى ساد فيها الإسلام أرض العالم . ولكنه عاد وبعث من جديد فى القرن العشرين . وهذا ما قمنا بدراسته خلال هذه البحث المتواضع الذى أنقسم الى أربعة فصول وخاتمه كان موضوع الفصل الاول الجذور التاريخية للصراع على مبحثين الاول منهما تناولت فيه الصراع من موقعة ذى قار حتى عام ١٩٠٠ وتناولت خلال المعاهدات واتفاقيات الصلح التى عرفت بين الدولتين بداية من معاهدة امانسيه - ١٥٥٥ م ومعاهدة الصلح " سهل سراد " فى عام ١٦١٣ ثم معاهدة ارضروم الاولى فى عام ١٨٢٣ ومعاهدة كردن فى عام ١٧٤٦ ومعاهدة ارضروم الثانية فى ١٨٧٤ متساوياً كل منهم بالتعليق البسيط ونتائج كل منهم بالمختصر المفيد .

وكذلك البحث الثانى تناول بعض الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات التى تمت فى الفترة من ١٩٠٠ حتى اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ التى تتكون من بروتوكول عام ١٩١١ وبروتوكول عام ١٩٠٣ - ١٩١٤ م التى أستند اليها فى اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ .

ثم كان الفصل الثانى الذى تكون كأخيه السابق من مبحثين كان موضوع هذا الفصل الاسباب المومضيه للصراع من وجهتى النظر العراقية والىرانية وفردنا مبحث لكل وجهه - نظر على حدة .

ثم ولد الفصل الثالث كمشقيه الاول والثانى ليحدد لنا موقف المجتمع الدولسى من الصراع وخصوصاً فى ثوبه الجديد هو الحرب أنقسم أيضا الى مبحثين خصص الاول منه الى المنظمات الدوليه الاقليميه ودورها فى الصراع وخصص الثانى الى دور الدول الاسلاميه والدول الكبرى من الصراع فى ثوبه الجديد . وكذلك ثوبه البالى القديم المتمثل فى صراع الحدود

ثم جاء دور الفصل الرابع وتكون من أربعة مباحث خصص الاول منهم الى تأصيل مدى مشروعيه استخدام القوه فى العلاقات الدوليه وعرضنا فيه على آراء الفقهاء فى ذلك وكذلك نصوص ميثاق الامم المتحده وقرارات مجلس الامن التى تناولت هذا الموضوع بالدراسة والبحث وأشرنا الى نظريه الفقه التقليدى التى كانت تعتبر الحرب أهم وسيله

لحل المنازعات الدوليه وكذ لك النظرية الحديثه في هذا المضمار التي جعلت الوسائل السلميه هي الطريق المشروع لحل المنازعات الدوليه .

ثم خصص المبحث الثاني من الفصل الرابع الى كيفية انتهاء العمل بالاتفاقيات الدوليه حيث عرضنا للحالات التي يمكن فيها انتهاء العمل بالاتفاقيات والمعاهدات الدوليه وتطبيقها على موضوع النزاع خصوصا وأن النزاع قد ثار بخصوص الغاء اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ م من طرف واحد هو العراق في ١٥/١/١٩٨٠ .

ثم حل الدور على المبحث الثالث لنرى احكام القانون الدولي الانساني بخصوص ما حدث في الحرب الاخيره من انتهاكات صارخة وواضحه لكل الموضوعات المتعلقة بالقانون الدولي الانساني المتمثلة في معاملة اسرى الحرب وقصف المناطق السكنيه المدنيه واستخدام الاسلحة الكيماويه والتي تناولتهم اتفاقيات جنيف الثالثه والرابعه لعام ١٩٤٩ م والبروتوكولات الملحقه بهم وكذ لك أتفاقية عام ١٩٢٥ يحظر استخدام أسلحة معينه في الحرب وقتنا بتطبيق ذلك على النزاع لنرى مدى التزام كل طرف بقواعد القانون الدولي .

ثم كان المبحث الاخير في البحث الذي تناولت فيه عن قرب الحرب الاخيره التي بدأت في ٢٢/١/١٩٨٠ من طرف العراق بتوجيه ضربة الى جميع مطارات ايران وكيفية سيرها وكيف انتهت بقبول ايران بقرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ الصادر في ٢٠/٧/١٩٨٧ م - في ١٨/٦/١٩٨٨ .

ثم كانت خاتمة البحث التي تضمنت رأي القانون الدولي العام من وجهة نظر الباحث وتعد الخاتمة تكميلا قانونيا للصراع من وجهه نظر القانون الدولي وأنتهينا في موعده البحث الى وجوب اعمال اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ وذلك لانها بنيت على حدود ثابتة ومعروفة من عام ١٩١١ حتى ١٩١٣ مما يوجب الى استقرار الحدود بين البلدين حتى عند تغيرها دوليا في نطاق الواقع حقيقة .

ثم تم استعراض النتائج والاثار للحرب الاخيره وحتى تكون عبرة وعظة لجميع الدول وما أدت اليه من ضياع مبلغ ٤٥٠ مليار دولار وحوالي مليون قتيل

وثلاثة ملايين جريح . ولتكون عبره لمن يعتبر من الدول التي تحاول
حل النزاع بغير الطرق السلمية وحتى تكون عبره امام الدولتين في مفاوضاتهم
التشائية والمباشرة التي تعقد بوساطة الامين العام للأمم المتحدة ومنذ وسه
الياسون في جنيف والتي لا زالت حتى نهايه الكتابة نفس هذا البحث سارية
ونتنى من الله العلى العظيم ان تنتهى المفاوضات الى نتيجة مرضية وحل
يحفظ لكل طرف حقه وماه الوجه وعلى اساس من هدى الاسلام الحنيف وتواءم
القانون الدولى واتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥م .

القاهرة فى ١٣ / ٣ / ١٩٨٩ م .

الباحث

السيد مصطفى أحمد أبو الخير

الفصل الاول

الجدور التاريخيه للصراع

البيحث الاول

من بداية الصراع حتى عام ١٩٠٠ م

مشكلة الحدود بين ايران والمراق تضرب بجذورها فى أعماق التاريخ ، فهى بين هد وجزر فتاره يكون المد للمراق وتاره اخرى يكون لايران . ويتوقف المسد والجزر هنا على عوامل من اهمها عامل القوة الحربية لكل من الطرفين فالعراق يمثل البوابه الشرقيه للدولة العربيه وهى كانت تنكس فى الجاهليه "أرض السواد"

ولا يعتبر هذا الصراع حدوديا فقط ولكنه صراع بين حضارات وسلالات - فالعراق يمثل العرب كقوميه وكتاريخ وحضاره وأيراء . ن تمثل الفرس بما لهم من تاريخ وحضاره . ولذلك وأن أتمم الصراع بالحدود وهى أى نزاع على حدود ، فهى فى حقيقتها صراع بين حضارتين كما بينا من قبل .

ومنذ كانت ايران تمثل دولة فارس ، والعرب عبارته عن قبائل بدو ولا رسا ط لهم ولا حاكم أيام دولة المناذره حدث هذا الصراع فى موقعة "دى قار" التى قال عنها الرسول صلى الله عليه وسلم " نصرت يذى قار " وكانت مشوكه بين الفرس والعرب عندما اراد " كسرى " ملك فارس ان يتزوج بأبنة النعمان بن المنذر - هكذا يقال فى التاريخ تأدبا - ورفض النعمان ذلك . فأمر كسرى بوضعه تحت أقدام الفيليه فمات . فثارت ثوره العرب لكراحتهم . وهزموا على النار من الفرس . فكانت الموقعة حيث كان للمراق دورا هاما فى الصراع والموقعه وكان يقطنها أبناء عم المناذره (١) وأنتصر العرب على الفرس فى هذه المعركه .

ومنذ ذلك الحين والمعركه وأن هدأت احيانا ولكنها كانت نار تحت رماد تظهر على السطح حينما تقوى النار .

(١) هم أبناء عم للمناذره هاجر والى المراق وكانت مهاره عن هريط أرض أسود يفصل بين العرب وغيرهم وكانت أرض خصبه صالحه للزراعه والهجرة كانت الزراعه .

وحيثما فتح المسلمون الدولة الفارسية وهزمهم القائد المسلم " سعد بن أبي وقاص " في موقعه القادسيه وخضع كل من العراق وايران تحت رايه الاسلام الخفيف حتى مات .

الصراع في أنفوس المسلمين . فلما أبتعد الناس عن الإسلام وظهرت النوازع - القبليه وبعث النزاع مرة اخرى بفضل تلك النوازع وغيرها من اهواء الحكام والامراء . وكتيجته طبيعيه لضعف الدولة الاسلاميه .

ففي أيام الخليفة العثماني " سليم الاول " انقض الشاه " اسماعيل الصفوي " أولا على العراق عام ١٥٠٨ وأخضعة لسيطرة الدولة الصفويه في فارس " ايران حاليا " بادئا بذلك سلسلة من الحروب والصراعات الحدوديه فقد غنم السلطان سليم الاول " بوصفه خليفة المسلمين أولا ، ثم بصقة أن العراق تخضع لسيادة الخلفه الاسلاميه في تركيا ، فهزم الشاه اسماعيل الصفوي في معركة ، جالد بران " عام ١٥١٤ م - وأستولى على قسم من العراق .

وقام الشاه " طهماسب الاول الذي خلف والده الشاه اسماعيل الصفوي " - بأستعادة بغداد من دولة الخلفه سنة ١٥٢٩ م ولم تستطع لو دولة الخلفه أستعادتها لانها كانت مشغوله بحروبها في أوروبا ثم أستعادها السلطان سليم القانوني السدي خلف والده السلطان " سليم الاول " وكان ذلك في عام ١٥٣٤ م وعقد على أثرها معاهدة صلح بين الدولتين نص فيها على أن تكون العراق خاضعه لسيادة الدولة العثمانية ، بالاضافة الى مناطق اخرى كانت تتبع الدولة الصفويه " ايران " ثم أستغل الشاه طهماسب " انشغال الدولة العثمانية في حروبها مع الغرب فتقدم الى المصراق وأحتل أذربيجان حتى وصل الى أرضروم ، فلما علم السلطان سليم القانوني " بذلك تقدم على رأس جيش جرار لصد الجيش الصفوي . ولكن الشاه بدلا من أن يقبل المعركة تشبث بالصلح فعقدت معاهدة " أماسيه " في ١٠ مايو عام ١٥٥٥ . حيث بقيت بغداد تابعه للدولة العثمانية . وتعد هذه المعاهدة أول معاهدة مكتوبه بين الدولة العثمانية والدولة الصفويه " ايران "

(١) دكتور جابر ابراهيم الراوي ، الحدود الدوليه ومشكله الحدود العراقيه الايرانيه

رساله دكتوراه عين شمس عام ١٩٧١ ، ص ٢٣٥ .

أما ما كان يحصل قبلها من اتفاقيات تعقب الحرب بين الدولتين ، فليس
الاهدنميتلون فيها السلاح مومتا لاسباب تتطلبها ظروف الدولتين .

وبعد مقتل الشاه " طهماسب " عمت الفوضى في فارس نتيجة لتولى أولاده -
السلطة بالتعاقب والذين لم يكونوا يتمتعون بالمقدرة والكفاءة فاستغل السلطان
العثماني " سليم الثاني " تلك الفوضى وأرسل جيشا أستولى على بعض المناطق وضمها
للدولة العثمانية .

وأستمرت هذه الاضطرابات والحركات ما يقرب من ثلاث عشرة سنة ثم عقدت
معاهدة بين الدولتين في ٢١ مارس سنة ١٥٩٠ م حصلت الدولة العثمانية بموجبها على
بعض المناطق الجديدة ثم وقعت بينهم من جديد أستمرت ثلاث سنوات انتهت
بعقد معاهدة صلح بينهما عام ١٦١٣ م . ونتيجة تجاوز الشاه عباس " على كردستان
أرسل السلطان العثماني جيشا لاخضاع الشاه وفي مواجهه هذا الجيش طلب الشاه
الصلح فتم عقد معاهدة صلح في ٢٦ سبتمبر عام ١٦١٨ حيث عقد في (سهل سراد) ^(١)
الذي سميت المعاهدة بأسمه على أن تكون المعاهدة السابقة التي عقدت أيام
السلطان سليم القانوني في أماسيه عام ١٥٥٥ أساسا لهذه المعاهدة .

ثم أصبح العراق تابعا للدولة الصفوية عام ١٦٢٣ م نتيجة تقدم الشاه
" صفي في بهادره نفسه بجيش الى بغداد فأحتلها ونقل واليها . ولم يرتض السلطان
العثماني في هذا الوضع الذي أستولى فيه الشاه على العراق من السلطان مراد الرابع
على رأس جيش جرار متجها من الشمال الى الجنوب فأخضع الموصل وأربيل والسليمانية
وكركون وأحتل بغداد وعلى أثرها عقدت معاهدة " زهاب " ١٦٣٩ وتعد هذه
المعاهدة اول المعاهدات التي نظمت موضوع الحدود بين الدولتين والتي قام عليها
تعيين الحدود بين العراق وايران وهذه المعاهدة هيئت الحدود بين البلدين على
أساس مناطق حدود وليس خط حدود .

ثم عقدت معاهدات تالية بين الدولتين منها معاهدة صلح كردن " المعقودة .
في ٤ سبتمبر ١٧١٦ وأعتبرها معاهدة زهاب عام ١٦٣٩ م نافذة المفعول وأحترام
الحدود التي عينتها تلك المعاهدة .

(١) المرجع السابق ص ٢٣٩

ثم عقدت معاهدة أرضروم الاولى في ٢٨ يوليو ١٨٢٣ م وأكدت أيضا فسي
ديهاجتها الالتزام بما ورد في معاهدة كرون عام ١٧٤٦ من أحكام بشأن الحدود
بين الدولتين وأعتبر تلك الاحكام سارية المفعول ويلزم مراعاتها بدقه بما يؤيد
الحدود التي وضعتها معاهدة زهاب عام ١٦٣٩ م ، ولكن غموض الحدود التي وضعتها
تلك المعاهدات على أساس مناطق حدود أدى الى مشاكل كثيرة بين الدولتين .

ثم عقدت معاهدة أرضروم الثانية في ٣١ مايو ١٨٤٧ بوساطة كل من
بريطانيا وروسيا لحل تلك المشاكل بين الدولتين وحاولت هذه المعاهدة معالجة
النقص الذي أغفلته المعاهدات السابقة بشأن الحدود على اعتبار أنها تسير مع
الضفة اليسرى لسط العرب بموجب المادة الثانية منها ونصت على تعيين لجنة مشتركة
تتألف من مندوبين ومهندسين ، لغرض تعيين الحدود على الطبيعة غير أن اللجنة
فشلت في مهمتها ، لعدم اتفاق أعضائها على تعيين خط الحدود (١)

ونتيجة للصعوبات التي ظهرت من تطبيق المادة الثانية من معاهدة أرضروم
الثانية ولغرض تنفيذها وضع بروتوكول الاستانه في ١٧ نوفمبر عام ١٩١٣ الذي سم
التوقيع عليه من قبل كل من الدولة العثمانية والدولة الفارسية والدولتين الوسيطتين
بريطانيا وروسيا وقد تضمن هذا البروتوكول تعريفا واضحا لخط الحدود كما أوضح
واجبات لجنة تخطيط الحدود التي قامت بوضع خط الحدود على الطبيعة في الحدود
البرية وفي سطر العرب وتثبيت ذلك الخط بموجب محاضر سنة ١٩١٤ م . وأعتبر هذا
الخط نهائيا لا يجوز تعديله أستنادا الى نص المادة الخامسة من هذا البروتوكول
وعينت خط الحدود في سطر العرب . حيث يسير على مستوى المياه المنخفضة فسي
الضفة اليسرى أستثناء قسم منه يتأخم منها المحرمه ويبلغ طوله نحو سبعة كيلو مترات
حيث تسير الحدود فيه في وسط مجرى سطر العرب .

قامت الحكومة الفارسية بسلسلة من الأعداء والتجاوزات على الاقليم
العراقي والعكس سواء في الاقليم البري ام في سطر العرب والانهار المشتركة فسي
فترات مختلفة وأنكرت صحة تسويات الحدود السابقة فتتقدم العراق بشكوى الى عصبة
الامم المتحدة في ٢١ نوفمبر ١٩٣٤ وأوصى المجلس بحل النزاع عن طريق المفاوضات

المباشرة وأنتهى النزاع بين الدولتين بعقد معاهدة الحد ود الحالية في ٤ يوليو سنة ١٩٣٧ حيث أقرت إيران بصحة تساويات الحدود على اعتبار أنها وثائق - مشروعة وملزمة . للطرفين وإن يكون خط الحدود فيها نفس الخط الذي تم من قبل لجنة تخطيط الحدود عام ١٩١٤ م . ما عدا استثناء نصت عليه المادة الثانية مودعة - تنازل العمراق عن جزء صغير من شط العرب مقابل عبادان . بحيث يسير خط - الحدود فيه مع المجرى الملاحي مسافة يقرب طولها سبعة كيلومترات . .

يستخلص من ذلك أن الحدود الدولية بين إيران العراق تسير مع الضفة اليسرى لسط العرب ما عدا استثناءين .

الاول : ذكرته المادة الاولى من بروتوكول ١٩١٣ حيث تسير فيه الحدود مع خط وسط النهر .

الثانى : ذكرته المادة الثانية من معاهدة الحدود ١٩٣٧ م حيث تسير الحدود فيه مع المجرى الملاحي لسط العرب .

معاهدة زهاب المعقودة في ٨ مايو عام ١٦٣٩ م كانت بين السلطان العثماني " مراد الرابع " وسميت بأسمه والشاه " الفارسي " صفى بهادر " وتعتبر مستوفاه للشروط القانونية في عقد المعاهدات الدولية من الناحيتين الشكلية والموضوعية . كان مندوب الدولة العثمانية مصطفى باشا قائد المنطقة الشرقية .

مندوب الدولة الفارسية : صاروخان .

كانت نتيجة مفاوضات استمرت من ١٥ مارس حتى ٨ مايو ١٦٣٩ م ثم التوقيع عليها من قبل المندوبين المذكورين والمفوضيين من قبل حكومتيهما في ٨ مايو ١٦٣٩ وصدق عليها السلطان العثماني " مراد الرابع " والشاه " صفى بهادر " وجرى تبادل التصديقات في شهر يوليو من نفس السنة وأعتبرت هذه المعاهدة نافذة المفعول واستمرت لقرون تالية عديده ويبدو من نصوص المعاهدة أن محلها مشروع لمعاهدة صلح حيث أنها بينت المناطق والمدن التي تتبع كل دولة من الدولتين المتعاقبتين بالإضافة لصحة رضا الطرفين اعتبرت فيما بعد أساسا للمعاهدات التي عقدت في أعوام ١٧٢٧ م ، ١٧٣٢ م ، ١٧٢٦ م ، ١٧٤٦ م وكذلك فإنها تتفق وأحكام المعاهدات الدولية (١)

يبدو من طبيعه المفاوضات التي دارت بين الجانبين أن الفريق العثماني

قد فرض شروط معينه وأضطر الطرف الفارسى لقبولها تحت ضغط قوه العثمانيين وقد حاول الطرف الفارسى أن يلزم العثمانيين بهدم قلعة قارص باعتبارها مهدده لوحدته أراضيهم ولكن الطرف العثمانى رفض قبول هذا الطلب وأصر على أملاء شروطه ومنها تسليم مفاتيح ورتك والا فأن الدولة العثمانية تكون مطلقه الحرية فى اتخاذ الاجراءات الكفيله بتحقيق مطالبها بالقوه وذلك من خلال القوه الكبيره التى حصدتها الدولة العثمانية على الحدود فأضطر الطرف الفارسى لقبول تلك الشروط .

ومما هو جدير بالذكر أن هذه المعاهد وغيرها بين الدولتين الاسلاميتين يغلب عليها الطابع الدينى وهى صفة أمتازت بها المعاهدات التى عقدت بين الدول الاسلاميه فيذكر فى مقدمه أو الخاتمه آيات بينات من القرآن الكريم او السنه النبويه الشريفه التى تتناسب مع طبيعه ظروف عقد المعاهد وأهدافها والعلاقات بين الدول المعنيه . .

بعد معاهد الصلح التى عقدت بين الدولتين الاسلاميتين العثمانية والفارسية فى أواخر القرن السادس عشر كان تعريفها لبعض مناطق الحدود قاصرا على جزء معين من الحدود وغير واضح ومن تلك المعاهدات معاهد ١٥٣٥ م - ومعاهد اماسيه ١٥٥٥ م ومعاهد ١٥٦٨ م ومعاهد زهاب باشا " ١٥٩٠ م - ومعاهد ١٦١٣ م ، ومعاهد سراد ١٦١٨ م .

وقد نظمت معاهدة ١٦٣٩ موضوع الحدود بين الدولتين على شكل مناطق او مدن حدود بشكل اوضح مما أوضحتها المعاهدات السابقه وبيدت تبعية تلك المناطق والمدن لكل من الدولتين وقد وضعت المعاهد بعبارة عامه تقوم على - أساس العامل الجغرافى والعامل البشرى فى تحديد المدن والمناطق التى حددتها حيث أن نظم تحديد وتخطيط الحدود لم تكن معروفه فى ذلك الوقت . .

وقد نصت الاتفاقية على أن تكون المدن والاراضى التاليه تابعه للدولة العثمانية درنه ، جسان ، بدره ، مندلحين ، مندلى حاليا ، درتک مع السهول الواقعه بين درتک وسرمينيل ، والقرى البلاد الواقعه غربى زنجير حتى قلعة سالم فى ضواحي شهر زور والمرات الواقعه امام شهر زور قلعه قزلجة وتوابعها

بالإضافة إلى ذلك يتعهدا الشاه باحترام حصون أخسختة وقارص دوان وشهر زورا
وبغداد والبصرة والحصون الأخرى التي تحمي حدود الإمبراطورية العثمانية
أما فيما يختص بفارس فقد نصت المعاهدة على أن تكون المدن والأراضي
التالية تابعة لها .

القلاع الواقعة في الجهة الثانية ابتداءً من مندلحين (مندلي) ودرتك وبيرو -
سردوش والتي تسمى (سمرودينا والقرى والقلاع والغابات الواقعة شرقي قلعه
سند جيروميرابان وتوابعها كما نصت المعاهدة المذكورة على احترام الدولة -
العثمانية لسيادة الدولة الفارسية على المناطق والمدن المذكورة .

حقيقة القوت هذه المعاهدة نظره عامه على الحدود من أقصى الشمال إلى
أقصى الجنوب تاركة مسافات ليست بالقصيرة دون أن تشير إليها المعاهدة والسبب
في ذلك يرجع إلى أن تلك المناطق لم تكن محل نزاع وإنما كانت مناطق جبلية فرضت
نفسها كحدود دولية .

تلا هذه المعاهدة سلسلة من المعاهدات ومعظم تلك المعاهدات التي
أشارت إلى موضوع الحدود تؤكد التحديد الذي نصت عليه معاهدة زهاب ٦٣٩ م
وتقوم عليه بصفة أساسية .

ولم تنته الحروب بين الدولتين بل عادت من جديد حيث وقعت غزوه أخرى
في عام ١٨٢٠ (١) توغلت فيها الدولة الفارسية (إيران) في العراق حتى أسوار
بغداد ولكن كانت الكوليرا شرم للقتال * انسحب الجيش الفارسي ثم دارت مفاوضات
بين الجانبين أدت إلى عقد معاهدة أمزروم الأولى في ٢٨ يوليو عام ١٨٢٣ م

لم تتمهل فارس قليلاً بل هاجمت الأراضي العثمانية عام ١٨٢٠ م وتقدمت
القوات الفارسية قاصدة بغداد فطلب والي بغداد النجدة من الباب العالي . وبدأ
في تحقيق بغداد لفرض الدفاع فأعلنت الدولة العثمانية لحرب على فارس (إيران)
وحشدت الجيوش ووحدت القيادة العامة تحت قيادته والي أرضروم وطلبت من ديار بكر
التعاون مع والي بغداد لقتال الفرس ١٨٢١ م ولكن حلول فصل الشتاء أوقف الحروب

(١) سبب ذلك أن عشيره كبيره كانت تنتقل بين كل من فارس والدولة العثمانية
وأستقرت أخيراً في الدولة العثمانية .

ما أن حل فصل الربيع حتى تجدد القتال وتوالت أنتصارات فارس وتقدمت الاحتلالات بغداد ولكن تفش مرض الكوليرا حال دون تحقيق رغبتها كما أصاب المرض قائد الجيش الفارسى (الميرزا محمد على) نفسه ولذلك طلب عقد الصلح فعقدت نتيجة لذلك معاهدة (أرضروم الأولى) فى عام ١٨٢٣ م والتي تعتبر شروط المعاهدة التى سبق ان عقدت فى عام ١١٥٩ هـ عام ١٧٤٦ م الخاصة بالحدود القديمة للإمبراطورية وكذ لك المعاهدات السابقة الخاصة بالحجاج والبضائع وتسلم الهاربين وأطلاق سراح المسجونين وإقامة سفير فى كل من البلاطين والعضو الشامل عن كل الجنود والهاربين فى أثناء الحرب - يعتبر كل ذلك صحيحا ويجب ملاحظته ومراهاته بدقه كامله وكذ لك يجب تجنب ما من شأنه ان يعكر الصداقه والرابطة الاخوية بين الدولتين وأعاد كـال البلاد الواقعة فى حدود الإمبراطورية العثمانية التى أستولت عليها فارس أثناء أو قبل الاعمال العدوانية الى الحكومه التركيه وقد عمل فيها القلاع والأراضى والمناطق والمدن والقرى وذلك فى الحالة التى كانت عليها وأن يتم ذلك فى خلال شهرين تبدأ من توقيع المعاهدة ، وذهبت تلك المعاهدة الى عدم التدخل فى الشؤون الداخلية

للمعاهدة .

ومما هو جدير بالذكر ان المعاهدات الثلاث زهاب ١٦٣٩ م وكردن ١٧٤٦ أرضروم الأولى عام ١٨٢٣ لم تتعرض بالذكر لشط العرب على أن مواضع الخلاف بين الدولتين وفى هذا سند قوى بأن شط العرب بصفتين يخضع لسيادة الدولة العثمانية بمقتضى الامتلاك القديم (والحيازة الاقليمية) .

ولم تنته المنازعات بين الدولتين الاسلاميه بسبب مشاكل الحدود بل أستمرت لفضوض وصف الحدود التى ذكرتها المعاهدة السابقة كما ان أرضروم الأولى عام ١٨٢٣ لم تعالج مشكلة الحدود معالجته أساسيه ولم تضع حدا لتتقل وتذبذب عشائر الحدود بين حدود الدولتين التى كانت من أسباب المنازعات بينهما^(١) الواقع انه بعد عقد معاهدة زهاب عام ١٦٣٩ التى تعد اول معاهدة نظمت مسائل الحدود بين الدوله العثمانية والدوله الفارسيه (ايران) عقدت عدة معاهدات من بينها معاهدة كردن التى عقدت فى ١٧٣٦ فى عهد السلطان (محمود الاول) ومعاهدة كردن تؤكد أساسا على أن معاهدة زهاب ١٦٣٩ م نافذه والمفعول

بناءً على ذلك تكون معاهدة زهاب أساساً لمعاهدة كردن ثم جاء بعد ذلك معاهدة
أرضروم الأولى عام ١٨٢٣ فأكدت الالتزام بما ورد في معاهدة كردن ١٧٤٦ بشأن
الحدود .

نخلص من ذلك إلى أن معاهدة أرضروم الأولى تقوم بنودها على أساس بنود
معاهدة كردن وبالتالي معاهدة زهاب وتصبح هذه المعاهدات الثلاثة توكيد
اللاحق منها السابقة ولا تتنافر هذه المعاهدات في بنودها ولكن كل معاهدة تحتوى
على إضافات جديدة لا تتناقض فيهما .

ان المعاهدات السابقة لم تمنع المنازعات بين الدولتين بسبب تجدد الصراع
بينهم على الأماكن المقدسة ولذلك عقدت معاهدة أرضروم الثانية بواسطة
كل من بريطانيا وروسيا عام ١٨٤٧ .

معاهدة أرضروم الثانية^(١)

١٨٧٤ م

الأسباب التي أدت إلى عقد المعاهدة :- فشل معاهدة أرضروم الأولى المعقودة
في ٢٨ يوليو ١٨٢٣ في تحقيق الأمن والسلام وأنها مشاكل الحدود بين البلدين بسبب
المعاهدة من كلا الطرفين :-

- ٢- عدم وضوح الحدود بين الدولتين بشكل محدد في كلا الجانبين في المعاهدات
السابقة أثرها في سعى كل جانب في تحديد الحدود .
- ٣- حوادث الحدود الكثيرة . وأعمال السلب والنهب وقطع الطريق التي تقوم به
قبائل الحدود وفشل الجهود المبذولة من الجانبين للسيطرة على تلك الأعمال
التي أدت إلى إشاعة الفوضى في تلك المناطق .
- ٤- الوضع الناجم عن معاملته الحجاج الفارسيين الذين يقصدون العتبات المقدسة
في الطريق وضروره وضع حد لشكاوى الحجاج الفارسيين من سوء معاملته السلطات
العثمانية لهم بالذم مما نصت عليه المادة الثانية من معاهدة أرضروم الأولى
١٨٢٣ م .

(١) انظر ملحق الوثائق في آخر البحث .

مد تدخل روسيا وبريطانيا بين الجانبين العثماني والفارسي لمنع وقوع صدام بينهما
كدولتين وسيطتين توقفت على أثرها الاستعدادات العسكرية على جانبي الحدود

اتفقت حكومات الدول الأربع على تاليف لجنة مشتركة من ممثلي الدول الأربعة
تجتمع في أرضسروم لاجل التحقيق وأنها مشاكل الحدود وعقدت أول اجتماع
لها في ١٥ مايو ١٨٤٣ (١)

تشمل معاهدة أرضروم الثانية والمنعقدة في ٣١ مايو ١٨٤٧ على تسع

مواد .

المادة الثانية :

تتعهد الحكومة الفارسية بأن تترك للحكومة العثمانية جميع الأراضي
المنخفضة إلى الأراضي الكائنة في القسم الغربي من منطقة زهاب وتتمسك
الحكومة العثمانية بأن تترك للحكومة الفارسية القسم الشرقي - أي جميع الأراضي
الجبلية في المنطقة المذكورة بما في ذلك وادي كرند .

وتتنازل الحكومة الفارسية عن كل مالها من مطالب في مدينة السليمانية
ومنطقتها وتتعهد تعهداً رسمياً بالالتدخل في سيادة الحكومة العثمانية
على تلك المنطقة أو تعتدي عليها .

وتعترف الحكومة العثمانية بصحة رسميه بسيادة الحكومة الفارسية
الكائنة على مدينة المحمرة وبنانيها وجزيره خضر والمرسى الأراضي الواقعة
على الضفة الشرقية أي الضفة اليسرى من شط العرب التي هي في حوزة
عشائر معترف بأنها تابعه لفارس وعلى ذلك فللسفن الفارسية حق الملاحة
في شط العرب بحريه تامه وذلك من موقع مصب شط العرب في البحر الساسي
نقطه اتصال حدود الفريقين .

المادة الثالثة :

لما كان الفريقان المتعاقدان قد تنازلا بهذه المعاهدة عن مطالبهما
المختصه بالأراضي فأنهما يتعهدان بأن يعينا حالاً مندوبيين ومهندسين
كممثلين عنهما فن اجل تقرير الحدود بين الدولتين بصوره تنطبق عليها احكام
المادة السابقه

(١) انظر ملحق الوثائق في آخر البحث .

المادة التاسعة :

هذه المعاهدة توفيد من جديد جميع النقاط المدرجة في معاهدات سابقة ولا سيما المعاهدة المعقودة في أرضروم في ١٨٢٣ م والتي لا تقبلها ولا تلغيتها هذه المعاهدة بصورة خاصة ويسرى هذا التأييد على نصوصها كلها كما لو كانت نشرت بحرفها في هذه المعاهدة (اى ان معاهد أرضروم الاولى المنعقدة في عام ١٨٢٣ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه المعاهدة)

وهذه المعاهدة لا تختلف عن سابقتها أى معاهدة أرضروم الاولى التى فقدت بين الدولتين . من حيث أسس تحديد الحدود فكان المفروض أن يجرى وصف الحدود في هذه المعاهدة بشكل دقيق لا مجال للبس فيه بعد أن أتضحت الصعوبات من جراء تحديد الحدود بموجب المعاهدات السابقة وبذلك تسهيل عملية تخطيط الحدود على الارض عند قيام اللجان الخاصة بالتخطيط ولكن هذه المعاهدة وضعت نفس الاسس التى وضعت عليها معاهدة عام ١٦٣٨ وغيرها من المعاهدات التى سبقتها حيث ان هذه المعاهدة أيدت جميع النقاط والمواد التى وردت في المعاهدات السابقة عليها ولا سيما معاهدة أرضروم الاولى عام ١٨٢٣م والتي تستند على المعاهدات السابقة حيث ورد التأكيد في المادة التاسعة بتحديد الحدود على أساس مناطق أو مدن وليس على أساس وضع خط للحدود مما أدى الى مشاكل كبيره بعد عقدها وكذلك عند قيام لجنة تخطيط الحدود بتخطيط الحدود على الارض مما أدى الى ان يكون التخطيط شاقاً وأستغرق وقتاً طويلاً نتيجة للمناقشات والمجادلات بشأن ماتعنيه بعض نصوص المعاهدة التى ذكرت تحديد الحدود وأن كانت المذكورة الايضاحية الملحقه بالمعاهدة قد أزال تبعه الغموض .

الفسق بين المعاهدتين

أرضروم الاولى ١٨٢٣م - أرضروم الثانية ١٨٤٧م
أن المشاكل التى كانت قائمه عند عقد معاهدة أرضروم الاولى تختلف من ذات المشاكل التى كانت قائمه عند عقد المعاهدة الثانية (أرضروم عام ١٨٤٧م)

فالاولى كانت أسبابها والهدف منها هو رغبة الطرفين في وضع حد للحروب
الكثيرة بينهما . وتظيم الامور التي كانت من أسباب الحرب نتيجة للظروف -
القاسية التي تمر بها كل من الدولتين من سياسية واقتصادية ولذلك فأنها لم
تتعرض لمشاكل الحدود التي كانت قائمة بينهما وكانت أقرب الى ان تكون معاهدة
حسن جوار (١)

اما المعاهدة الثانية فكانت أسبابها والهدف منها مختلف عن المعاهدة
الاولى فكان الهدف الرئيسي منها تحديد الحدود بين الدولتين ومنع الحسب
التي كانت وشيكة الوقوع بينهما بسبب الحدود وساعد على ذلك تدخل بريطانيا
وروسيا اللتين كانتا تسميان في نفس الوقت لتحقيق اغراضها . ولذلك فأن المعاهدة
حددت الحدود بين الدولتين بصورة اوضح من المعاهدات السابقة وأن كانت قائمة
على نفس الاسس التي قامت عليها المعاهدات السابقة . للقضاء على النزاعات
التي كانت تقوم بين الحسين والاخير .

~~~~~

~~~~~

المبحث الثاني

الصراع من عام ١٩٠٠ - حتى الوقت الحاضر

بروتوكول عام ١٩١١ ، ١٩١٣

- البروتوكول الاول في ٢١ ديسمبر ١٩١١ م .

لم تستطع المعاهدات السابقة ان تحدد الحدود السابقة بين الدولتين فثارت منازعات ومشاكل بين الطرفين على الحدود وملكيّة بعض المناطق والقرى التي تقع على الحدود مثل كوتور ووزنة وأستمرت تلك المنازعات في السنين التالية ١٨٢٩ - ١٨٨٤ ، ١٨٨٩ الى ١٨٩٤ ، ١٩٠٥ ، ١٩١٢ .

وفي ذلك الوقت كانت كل من بريطانيا وروسيا في حاجة الى تعيين مناطق نفوذهما في الشرق الاوسط وتعيين حدودهما فتدخلت الدولتان المذكورتان في النزاع بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية - ونتيجة لمسايعهما الحميدة اتفق كل من وزير خارجيه فارس - وسفير الدولة العثمانية في طهران على وضع أسس المفاوضات والاجراءات الواجب اتباعها لتحديد حدودهما المشتركة فكان ذلك البروتوكول .

يتكون هذا البروتوكول من خمس مواد المادة الاولى نصت على تكوين لجنة تخطيط الحدود في الاستانة من عدد متساوي من الفريقين دون اشتراك مندوبين روسيا وبريطانيا .

المادة الثانية :

أوضحت اللجنة السابقة بوضع الحدود الفاصلة بين الدولتين العثمانية والفارسية وبعد ذلك تقوم لجنة فنية بتثبيت التخطيط النهائي على الطبيعة . أستنادا على الاسس المقررة في اللجنة الاولى وهي الاسس الموضوعية طبقا لنص المادة الثالثة من معاهدة أرضروم الثانية ١٨٢٤ م .

المادة الرابعة :

تعتبر اتجاه جديد فيما يتعلق بتفسير وتطبيق بعض مواد المعاهدة فقد اوضحت انه في حالة عدم اتفق مندوبي الفريقين على تفسير تطبيق بعض مواد ارضروم الثاني بعد مضي ستاشهر من المفاوضات تحال جميع النقاط المختلف عليها وشأنها الى محكمة التحكيم في لاهاي بغية حسم المشكلة برمتها بصورة نهائية .

نصت المادة الخامسة على ضرورة المحافظة على الوضع الراهن ولا يجوز اتخاذ احتلال الاراضى المتنازع عليها عسكريا كسند قانونى والادعاء بملكية تلك الاراضى .

وبناء على هذا البروتوكول اجتمعت اللجنة فى الاستانة فى ٢٥ مارس وعقدت خمسة عشر جلسة ولكن هذه اللجنة فهلت لاختلاف الطرفين على الاعتداد بالمذكرة الايضاحية فى معاهدة ارضروم الثانية .

ثم تم تبادل وجهات النظر قبل كل من بريطانيا وروسيا وغبة كل منهم فى تحديد مناطق النفوذ أسفرت تلك العملية بوضع بروتوكول الاستانة فى ١٧ نوفمبر عام ١٩١٣ م كان من بين الاسباب التى دعيت الى عقد ذلك البروتوكول فشل الاول وكثرة المشاكل بينهما وأستمررا حوادث الحدود بين كل منهما .

المادة الاولى من البروتوكول :

لقد تم الاتفاق على تعريف الحدود بين فارس وتركيا على الوجه التالى .

تبدأ الحدود فى الشمال من علامة الحدود رقم ٣٧ على الحدود التركية الروسية الكائنة بالقرب من سردار بولاق على القمة الواقعة بين

بين أرارات الصغيرة وأرارات الكبيسة ٠٠٠٠ ثم يسير الخط من هذه النقطة نحو الجنوب حتى قناة خابيين حتى نقطة اتصال القناة المذكورة بشط العرب عند مصب نهر نازاله . ومن هذه النقطة تتبع الحدود مجرى شط العرب حتى البحر تاركه النهر وجميع الجزر - الموجودة تحت السيادة العثمانية مع مراعاة الشروط والاستثنائات التالية .

(أ) يعد وما يلي الى فارس (١) جزيرة محله والجزيرتان الواقعتان بين جزيرة محله والضفة اليسرى من شط العرب " ضفة عبادان الفارسية " (٢) الجزر الاربعة الواقعة بين شطيط وماديه والجزيرتان الواقعتان مقابل منكوحى والتابعتان لجزيرة عبادان .

٣ جميع الجزر الصغيرة الموجودة الان او التي قد تتكون فيما بعد مما يتصل عند هبوط الماء بجزيرة عبادان او بالاراضى الفارسية الى أسفل نهر ناز الله .

(ب) يبقى ميناء ومرسى المحصرة الى فوق والى أسفل ملتقى نهر قارون بشط العرب تحت السلطة الفارسية طبقا لما جاء فى معاهدة أرضروم بيد أنه ليس لهذا الامر مساس بحق الدولة العثمانية فى استعمال هذا القسم من النهر كما ان سلطة فارس سوف لا تتناول أقسام النهر الواقعة خلف المرسى .

(ج) لا يجرى تغيير ما فى الحقوق والاستعمالات والعادات الحالية فيما يتعلق بهيكل الاسماك فى الضفة الفارسية من شط العرب وتشمل كلمة ضفة الاراضى التى تتصل بالساحل وقت هبوط الماء

(و) لا تمتد السلطة العثمانية الى أقسام الساحل الفارسى التى قد تغطيتها المياه مؤقتا عند ارتفاعها أو من جراء عوامل عرضية أخرى ولا تمارس السلطة الفارسية على جانبها مع الاراضى التى

قد تصبح مكشوفة بصورة وقتية او عرضية عند ما يكون منسوب انخفاض المياه دون المستوى الاعتيادى .

(هـ) يستمر شيخ المحمرة فى التمتع وفق احكام القوانين العثمانية بحقوق ملكية للاراضى العثمانية اما أقسام الحدود التى لم تذكر بالتفصيل فى خط الحدود المذكورة اعلاه فتقرر على أساس مبدأ الوضع الراهن طبقا للمادة الثالثة من معاهدة أرضروم الثانية .

المادة الثانية :

يتم تحديد خط الحدود على الفور من قبل لجنة تحديد مكونة من مندوبى الاربع حكومات يمثل كل منهما مندوب واحد ونائب واحد يحل الاخير محل الاول اذا دعت الحاجة .

المادة الخامسة :

طالما يتم تحديد قسم من الحدود ويعتبر ذلك القسم قد ثبت نهائيا ولا يكون عرضا لاي تدقيق او تعديل .

النتائج التى أدى اليها البروتوكول

هذا البروتوكول اكثر وضوحا من معاهدة أرضروم الثانية وقام على أسس ومبادئ جديدة فى تحديد الحدود وتخطيطها مما لم تأخذ به المعاهدة المذكورة ولا المعاهدات السابقة عليها وتلافى النقص وأنهى الجدل الذى اثارته المعاهدة بنصر صريح يعترف بها ويستند عليها فى بعض نصوصه ودقة الوصف السالفة سهلت مهمة لجنة تخطيط الحدود التى بدأت عملها فى يناير ١٩١٤ وأنهت عملها فى ٢٦ اكتوبر سنة ١٩١٤ وتعتبر معاهدة أرضروم الثانية وبروتوكول ١٩١٣ ومحاضر لجنة تخطيط الحدود سنة ١٩١٤ من المستندات الرسمية الدولية التى تستند الحكومة العراقية عليها حاليا فى اثبات حقتها فى الحدود التى وضعتها للجهة المذكورة وذلك الحق الذى ورثته الدولة العثمانية بموجب قواعد القانون الدولى .

لجنة تحديد الحدود ١٩١٣

بناءً على نص المادة الثانية من بروتوكول ١٩١٣ تكونت لجنة تخطيط (تحديد الحدود العثمانية الفارسية من مندوبى الدولتين الوسيطتين بريطانيا وروسيا - ومندوبى الدولتين العثمانية والفارسية وشارت أعمالها فى المحمرة فى شهر يناير ١٩١٤ وأتمت أعمالها فى ١٩١٤ وأقامت الحدود بالتفصيل على كل المسافة - باستثناء منطقة كوتور التى وردت الإشارة إليها فى المادة الأولى البروتوكول المذكور اعلاه وأعمال اللجنة سجلت فى محاضر تفصيلية فى الجلسات التى عقدت فى (٨٧) محضراً وأقامت اعمدة الحدود وودونت على عشر فئات من الصور الفوتوغرافية للخريطة المطابقة لسنة ١٨٦٩ وعلى عشر فئات من خمس وعشرين ورقة للخريطة التى أعدت لتوضيح الخط فى الاقسام التى لم تكن واضحة بالتفصيل فى الخريطة المطبقة وكل ورقة من كل فئة من هذه الخرائط موقع عليها من المندوبين الاربعة وزدت نسخ - منها للدول الاربعة المذكورة وتعتبر هذه الخرائط والمحاضر من المستندات الرسمية الدولية التى يستند عليها موضوع الحدود بين الدولتين التى حسمت بمقتضاها - مشاكل الحدود بين الجمهوريه التركيه وأمبراطورية فارس ١٩٣٢ م حيث أتفق الطرفان على قبول معظم الحدود التى اقامتها لجنة تحديد الحدود العثمانية الفارسية عام ١٩١٤ وتستند عليها كذلك الحدود الحالية بين العراق وأيران (١)

فى عام ١٩٢١ انفصل العراق عن الامبراطورية (٢) العثمانية فى أعقاب الحرب العالمية الاولى وأصبح دولة مستقلة قورثت بذلك المعاهدات التركيبية الخاصة بالاقليم العثمانى ومن هذه بروتوكول سنة ١٩١٣ م ومحاضر لجنة تحديد سنة ١٩١٤ م .

فى عام ١٩٣٤ قدم العراق شكوى الى عصبة الامم من اعمال التدخل المسلح التى تقوم بها ايران فى شط العرب وتجاوزها الحدود العراقية وأنشأوها مخازن حراسة بالقوه المسلحة فى داخل الاراضى العراقية وكذ لك تجاوزها حصه العراق فى مياة النهر المشتركة وأوصت العصبة بحل النزاع بالمفاوضات البباشرة .

(١) دكتور جابر ابراهيم الراوى الحدود الدولية ومشكله الحدود العراقية الايرانية ص ٢٨٤ رساله دكتوراه جامعه عين شمس عام ١٩٧١ طبعه دار الفكر العربى .

ثم جرت تحت الجسور مياه

ففي ٤ يوليو ١٩٣٧ عقدت معاهدة الحدود بين العراق وإيران وقد أصبحت نافذة بعد أن جرى التصديق عليها في البلدين وقد نصت على أن يكون خط الحدود الذي تم رسمه من قبل اللجنة ١٩١٤ وعلى تنازل العراق عن جزء صغير من شط العرب أمام عبادان بحيث يمر خط الحدود فيه بمجرى المياه بمسافة طولها ٤ أميال .

ثم جرت تحت الجسور مياه

١٩٣٨ - ١٩٤٠ تألفت لجنة تشييد دعائم الحدود وباشرت اللجنة أعمالها إلى أن تعطلت عن العمل في ١٩٤٠ م .

ثم جرت تحت الجسور مياه

ففي ١٩ أبريل ١٩٦٦ اعتبر الجانب الإيراني معاهدة الحدود المبرمة في ١٩٣٧ (ملغاة) ويرجع أساس الخلاف إلى مطالبة إيران بتأسيس إدارة مشتركة للملاحة في شط العرب (أي تدويل شط العرب) بأن هذا هو الأساس - القانوني الوحيد المعترف به عامة لتحديد الحدود في الأنهار الدولية للملاحة وتبقى العراق متمسكا بمعاهدة ١٩٣٧ (١٦).

ثم جرت تحت الجسور مياه

ففي ٦ مارس سنة ١٩٧٥ م في الجزائر توصل العراق وإيران بواسطة الرئيس الراحل هواري بومدين إلى اتفاق نصر على الاتي :

- ١- اجراء تخطيط نهائي للحدود البرية بين البلدين وفقا لما نص عليه بروتوكول الاستانه (١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود (١٩١٤)
- ٢- تحديد الحدود النهرية وفقا لما نص عليه القانون الدولي الخاص بالانهار الدولية الصالحة للملاحة .

المرجع السابق ص ٢٩

(١٦) سميت الامبراطورية الايرانية ورعاياها بالاييرانيين عام ١٣٥٥ هـ بناء على الشاهنشاه الذي أصدره امبراطور ايران السابق رضا بهلوي بالخلافه الاسلامي تركيا

٣- وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي بين البلدين -
٤- اعتبار هذا الاتفاق جزءاً لا يتجزأ من حل شامل (١)

ثم ذكر في اتفقيه ١٩٢٥^(٢) انه بخصوص اي نزاع ينشأ بين الطرفين فجاءت المادة السادسة من الاتفاقية كالآتي :-

١- في حالة حصول خلاف يتعلق بتفسير او تطبيق هذه المعاهدة او البروتوكول الثالث او ملاحقها يحل هذا الخلاف وفق المراجعة الدقيقة لخط الحدود العراقية - الايرانية المشار اليه في المادتين الاولى والثانية في اعلاء ووفق مراعاة المحافظة على أمن الحدود العراقية الايرانية طبقاً للمادة (٣) في اعلاء .

٢- يحل هذا الخلاف من جانب الطرفين الساميين المتعاقدين -
اولاً عن طريق المفاوضات الثنائية المباشرة خلال فترة شهرين اعتباراً من تاريخ طلب احد الطرفين .

٣- في حالة عدم الاتفاق يلجأ الطرفان الساميان المتعاقدان خلال مدة ثلاثة أشهر الى طلب المساعي الحميدة لدولة ثالثة صدقته .

٤- في حالة رفض أحد الطرفين الى اللجوء الى المساعي الحميدة او فشل اجراءاتها يصار الى تسوية الخلاف عن طريق التحكيم خلال مدة لا تزيد عن شهر اعتباراً من تاريخ الرفض او الفشل .

٥- في حالة عدم اتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين يصدر اجراءات التحكيم يحق لاحد الطرفين الساميين المتعاقدين أن يلجأ خلال خمسة عشر يوماً التي تلي عدم الاتفاق الى محكمة تحكيم .

ولغرض تشكيل محكمة تحكيم ولكل خلاف يراد حله يعين كل من الطرفين الساميين المتعاقدين احد رعاياه محكماً ويختار المحكمان محكماً أعلى وفي حالة عدم تعيين الطرفين المتعاقدين الساميين محكماً خلال شهر

١- نبيه الاصفهاني مجلة السياسة الدولية يوميات الحرب العراقية الايرانية الجذور التاريخية ص ١٣٠ .

٢- انظر الملحق الخاص بالاتفاقية بين البلدين في آخر البحث يحتوي على النص الكامل للاتفاقية .

ابتداءً من تاريخ تسليم احد الطرفين من الطرف الاخر طلب التحكيم او في حالة عدم توصل المحكمين الى اتفاق بصدد اختيار المحكم الاعلى قبيل نفاذ نفس المدة فإن للطرف السام المتعاقد الذي كان قد طلب التحكيم الحق في أن يطلب رئيس محكمة العدل الدولية ان يعين المحكم الاعلى طبقاً للاجراءات محكمة التحكيم .

٦- لقرار محكمة التحكيم صفة الالزام والتنفذ بالنسبة للطرفين الساميين المتعاقدين .

٧- يتحمل كل من الطرفين الساميين المتعاقدين نفقات التحكيم مناصفة.

تعتبر هذه المادة بمثابة العمود الفقري لطريقة حل النزاع ولقد جمعت هذه المادة كل طرق الحلول السلمية للنزاعات في القانون الدولي . ولقد ذكرت المادة هذه الطرق السلمية بالترتيب المفاوضة المساعي الحميدة ثم التحكيم وأخيراً اللجوء الى محكمة العدل الدولية وطلب تدخلها رسمياً في الصراع ولقد تضمنت الاتفاقية أيضاً تحديد الحدود سواء البحرية منها او النهرية وخصوصاً خط العرب . الاتفاقية وقعت في الجزائر عن طريق الرئيس العراقي حالياً وأمبراطور ايران السابق ثم جرت تحت الجسور ميساء

ونامت الفتنة بين البلدين منذ أن تم تبادل التصديقات على هذه الاتفاقية حتى قيام الثورة الاسلاميه في ايران بقيادة الامام الخميني وتسلمها السلطه رسمياً في ١٩٧٩/٢/١ وعلان الجمهورية الإسلامية في ايران حتى لاحت في الافق بوادر خلاف ينشأ على الحدود الى أن شن العراق في ١٩٨٠/٩/٢٢ - الحرب على ايران وبدأت مرحلة جديدة للصراع حيث تدخلت عوامل جديدة غير العوامل السابقة أي انه لم يقتصر الصراع على مجرد خلاف على الحدود ولكنه تطور ليكون فضلاً عن ذلك صراعاً مذهبياً وسياسياً حيث لعبت السياسة دور السحر في قيام الحرب .

الفصل الثاني

المبحث الثاني : أسباب النزاع من وجهة النظر العراقية

أن الخلاف حول الحدود يتزايد ثم يتم تسويته باتفاقية بين الدولتين تكون محصلة للتوازنات المختلفة لقوى الدولتين والقوى الدولية المهيمنة ففى ذلك الوقت ثم لا تلبث أن يتحرر احد الاطراف من تلك الاتفاقية التي يراها انها مجحفة له (١) هذا هو السبب الرئيسي للصراع العراقى الايرانى حقيقه ولكن للصراع أسباب اخرى بعضها مذهبى واخر سياسى وكذا أسباب شخصية .

من اهم أسباب الصراع من وجهة النظر العراقية

(أ) السبب الايدى لوجى (المذهبى)

يقصد بالبعد الايدى لوجى هنا العقيدة الفكرية خاصة السياسية التي يؤمن بها النظام فى العراق وكذا لك النظام فى ايران وما لا شك فيه أن هناك بعدا قوميا فى الصراع بين العراق وأيران فكان كلا الطرفين يؤكده على البعد القومى فى النزاع فكان الجانب العراقى يركز على البعد القومى العربى خاصة منذ مجىء البعث الى السلطة عام ١٩٦٨ م ويربطه بالبعد الاسلامى فى موجهه القومية الفارسية التي كان نظام الشاه فى ايران يركز عليها وبعد الثور الاسلاميه فى ايران كان البعد الايدى لوجى احد الابعاد السياسية فى تصعيد النزاع فأستمر الجانب العراقى يؤكده على البعد القومى العربى فى مواجهه الجانب الايرانى الذى أضحى يركز على البعد الاسلامى ومعنى ذلك أن البعد الايدى لوجى هو احد الابعاد الرئيسية فى أستمرار وتصاعد حدة النزاع العراقى الايرانى الى درجة الحرب الشامله .

(ب) السبب الشخصى :-

فى الواقع أن الابعاد الموضوعية والايدى لوجيه ترتبط عادة ببعد شخصى فى نزاع يقع بين دولتين وهو يكون فى الغالب صراع شخصى

١- عمر عز الرجال عملية صنع قرار الحرب العراقية الايرانية من جانب العراق مجلة السياسية الدولية عدد ٨٥ ملف حرب الخليج ص ٨٨

بين قيادات هاتيين الدولتين .
 بالنسبة للنزاع العراقي الايراني نجد أن البعد الشخصي للصراع يلعب
 دورا رئيسيا في استمرار الصراع وخاصة البعد الشخصي بين صدام
 حسين والامام الخميني .
 فصدام حسين كان وراء طرد الامام الخميني من العراق قبل سفره الى
 باريس ثم عودته الى ايران بعد نجاح الثورة الاسلاميه كما ان احد أهداف
 صدام حسين من الحرب هو الاطاحه بنظام خوميني ونفس الشئ فان أحد
 وأهم أسباب استمرار الحرب من جانب الامام الخميني هو هدف الاطاحه
 بنظام صدام حسين (٤١)

ان صدام حسين يلعب الدور الرئيس في عملية صنع القرار السياسي
 العراقي خاصة في المجال الخارجى وبالذات في مجال علاقات ايران والعراق
 وبخصوص قرار الحرب مع ايران تأتي أهمية الحديث عن الخصائص الشخصية
 لصدام حسين وأدراكاته لبيئة قرار الحرب وكيف كانت وراء قرار الحرب
 ايران في سبتمبر ١٩٨٠ .

وهنا أسباب تتعلق بشخص صدام حسين في الصراع وهي (١)

- ١- ان صدام حسين يشعر بتقدير كبير لذاته .
- ٢- ان صدام حسين يسعى الى الشعبيه وبالتالي فهو يحاول دائما أن
 يظهر بمظهر القائد القوى ويتضح ذلك من تخلصه بصفة مستمرة
 من العناصر المعارضة له في قيادة الدولة الحزب وكذا لك ضرب القوى
 السياسي المناقسة الاخرى .
- ٣- ان صدام حسين له طموح كبير من الناحية السياسي ليس على المستوى
 الداخلى بالنسبه للعراق وأيضا على مستوى المنطقه الاقليميه
 للخليج العربى بل وعلى المستوى القوى والعربى .

١- عمر عز الرجال عملية صنع قرار الحرب العراقية الايرانية من جانب العراق بمجلة
 السياسية الدولية عدد ٨٥ يوليو ١٩٨٦ م ص ٩٣
 ٢- محمد السيد سليم (تحليل السياسة الخارجية) بروفيشفال للاعلام والنشر -
 القاهرة ١٩٨٣ م ص ٢٩٧

وكان يعد نفسه ودولته بلعب دور الدولة القائد في المنطقة خاصة بعد خروج مصر من الجبهة العربية واشتداد صراعات الزعامة الاقليمية بين كل من العراق وليبيا والجزائر .

٤- تركيز صدام حسين ونتيجة للخصائص الشخصية السابقة على معسنى الكرامة ففي قرار الحرب مع ايران كثيرا ما ركز صدام حسين على مهدا الكرامة للعراق وللامة العربية وكيف ارتبط ذلك التركيز على معسنى الكرامة الى رؤيته لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ م . لانقاذ العراق من مخاطر جديده كانت تهدد وحدته وامنه ومستقبله واتاحت الفرصة لشعبنا ليمضى بثورته والمضى فى عملية البناء والنهوض والوصول الى مستوى عال من القوة والتقدم والرفاهية بحفظ شرف العراقيين وسيادتهم ويضع العراق القوى المقدر على تقديم خدمة الامة العربية ورسالتها العظيمة .

ولم يكن القرار استسلاما لواقع مرير رغم أن الواقع كان مسريرا أو خطيرا وإنما كان اعتلاء لسهوة الواقع بفعل قيادى مقدر ومتوازن مع حسابات الظروف والامكانيات (١)

وفي الواقع فإن ظروف وحلابسات توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ وحقيقة انها مثلت تنازلا من جانب العراق لصالح ايران فى - منطقة شط العرب وكذلك استخدام الورقة الكردية للضغط على العراق من هذا الصدد كل ذلك أدى الى شعور الجانب العراقى بالمهانسة والضعف . ولذ لك عندما قامت الثورة الايرانية وبدأ عدم استقرار الاوضاع الداخلية الايرانية رأى صدام حسين الظروف مواتية لالغاء اتفاقية الجزائر . فطلب من الجانب الايرانى اعاده النظر فى اتفاقية الجزائر وسرعان ما رفض الجانب الايرانى ذلك وتلك كانت مناسبة مواتية تماما للجانب العراقى لالغاء الاتفاقية فى ١٧/٩/١٩٨٠ قبل نشوب الحرب بأيام قليلة . .

وقد أكد هذا الشعور من جانب صدام حسين وأيه فى قرار الحرب من

جانب العراق فقال " ٠٠٠ نتيجة للتصرفات العدائية لايران الخميني على العراق ٠ ودفاعا عن شرف العراق وسيادته ومصالحه الحيويه وكان لابد من القيام بالتدابير اللازمة لردع المعتدين الغارقين في جهلهم وطيشهم وأحقادهم السوداء كان لا بد من أن يشهر السيف العراقي والسيف العربي سيف على وخالد وسعد والقعقاع ليضرب هذه الغثة الباغية ويلقنها درسا تاريخيا جديدا ٠ يعيد امجاد القادسيه التي حطمت غرور كسرى ورفعت رايات الاسلام عالية في رسوع المنطقة وقضت على مظاهر الكفر والعدوان والجهالة ٠

ان صدام حسين لم ينسأ أبدا ظروف وملايسات توقيع اتفاقية الجزائر عندما كان العراق يسعى الى توطيد أركان النظام البعثي ومحاولة التوصل الى حل المشكله الاكتراد التي كانت ايران تثيرها بكافة الطرق المادية وغير المادية هنا أضطر العراق الى توقيع الاتفاقية ووقعها صدام حسين عن الجانب العراقي ولذلك فإنه مع قيام الثورة الايرانية وعدم استقرار الاوضاع الداخلية في إيران أراد صدام حسين توجيه ضربة قوية للنظام الايراني وبعدها يفرض على الجانب الايراني شروطه لانهاء الحرب (١)

- نخلص من ذلك ان أسباب الصراع من الجانب العراق تتلخص في (٢)
- ١- ادراك العراق للبيئة الداخلية في ايران خصوصا بعد قيام الثورة الإسلامية وكانت الجبهة الداخلية الايرانية شبه متفككة ٠
 - ٢- ادراك العراق للبيئة الاقليمية في الوطن العربي من عداوة النظام الايراني الجديد وخصوصا من الحكومة العربية في الوطن العربي الإسلامي وخصوصا الصبغة التي أصطبغ بها النظام الايراني الجديد وهي (الإسلامية) ومحاولة تصدير الثورة الاسلامية الى جميع الدول المجاورة ٠

١- حسن محمد طواليه مناقشة النزاع العراقي الايراني مكتبة مدبولي القاهرة

١٩٨٤م ص ٧٧

٢- ابراهيم نافع (سنوات الخطر) الوطن العربي بيروت ١٩٨٤ ص ٩٦-٩٧

٣- على سبتى محمد الحرب العراقية الايرانية والموقف الدولي المغاربه العدد ١٧ مايو ١٩٨٦ ص ٥٠

٣ ادراك العراق للبيئة الدولية خصوصا عداى الغرب وأمريكا
خصوصا لحادث الرهائن الامريكيين فى طهران وحلفا •
الغرب فى كل مكان •
بالاضافة الى الاهداف والابعاد السياسيه والشخصيه للصراع
وخصوصا انه صراع بين حضارات وليس بين دول • ومن الاهداف الخفيه
هى دفع الغرب وخصوصا امريكا والقوى العظمى لبدء الحرب ومساندة
العراق فى حربها مع ايران وفرض حصار اقتصادى وعسكرى على ايران -
لصالح العراق •

الفصل الثاني

البحث الثاني

أسباب الصراع من وجهة النظر الإيرانية

أسباب النزاع من وجهة النظر الإيرانية لا تتشعب كما هي في وجهة النظر العراقية . فالصراع من وجهة نظرهم حدوديا محض . وأن كان للجانب الأيدلوجي (المذهبي) تأثيرا على بداية النزاع ونهايته . وكذلك في الجانب الشخصي في حيز ضيق .

أختلفت وجهة النظر الإيرانية للصراع مع اختلاف القيادة السياسية في إيران . فأيام الإمبراطورية الفارسية كانت أسباب الصراع هو حلم الإمبراطورية الفارسية في اتساعها وضم الوطن العربي إليها وكذلك السيطرة على الخليج العربي الذي كفته بالخليج الفارسي ، وظل هذا الحلم يراود أفكار من يجلس على عرش الطاووس فكان الحرب بين كروفر من كلا الجانبين .

ففي أيام الشاه السابق محمد رضا بهلوي تجاوزت الخلافات بينهما حيث كانت إيران الشاه تسيطر على المنطقة (منطقة الخليج العربي ودول الامارات) بحيث لا تستطيع دولة عربية مهما كانت ان تهاجم سياسة إيران التوسعية او غيرها حيث كانت إيران الشاه سادس قوه عسكريه في العالم . فضلا عن قيامها بدور شرطي المنطقة للولايات المتحدة الأمريكية .

ففي ديسمبر عام ١٩٧١ م قطعت العلاقات الدبلوماسية بين طهران وبغداد عقب احتلال إيران جزر " طنب الصغرى " " طنب الكبرى " وأبو موسى عند مدخل مضيق هرمز في الخليج العربي . وقد عادت تلك العلاقات من جانب بغداد بعد نشوب حرب ١٩٧٣ م . هذا وقد توصلت الدولتان إلى اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ بواسطة الجزائر لغرض النزاع بينهما على الحدود بتلك الاتفاقية التي وضعت الاسس لحل اي خلاف ينشأ بينهما كما جاء في صدر المادة السادسة من الاتفاقية (١)

١- انظر النص الكامل للاتفاقية في الملحق الخاص بالاتفاقيات في اخر البحث

أخذت النزاعات على الحدود تتصاعد مع أحداث الثورة الإسلامية في إيران خاصة بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران . مما أدى بالعراق الى الغاء الاتفاقية السابقة و اعلان حالة الحرب مع إيران في ٢٢ / ٩ / ١٩٨٠ .
ظناً منه أنه سوف يقوم بضربه خاطفه يستطيع بعدها ان يعلى ارادته على إيران
ويأخذ منها ما لم يستطيع اخذه في الماضى . ولكن حدث العكس . وطالبت
امد الحرب بينهم حتى غدت اطول حرب في القرن العشرين من ٢٢ / ٩ / ١٩٨٠
حتى ١٩ يوليو ١٩٨٨ .

لعبت السياسة لعب السحر او عصى موسى عليه السلام في الصراع
العراقى الايرانى غدت الاسباب السياسية التى تحرك النزاع يمينا او شمالا
بحسب الرياح من حيث الاتجاه او القوة - فأصبح دور القيادة السياسية فى
الصراع الحديث دورا اما ايجابيا او سلبيا .

فمنذ ان سقط عرش الطاووس او الامبراطوريه فى إيران وأعلنت قيام
الجمهورية الإسلامية فى إيران وما خلفها الثورة من تفكك فى الجبهة الداخلية
الايرانية وكذلك التصدع الذى حدث فى علاقات إيران بالدول الاخرى سواء -
الغربية منها او الشرقية حتى أستغل العراق ذلك وأعلنت من طرف واحد الغاء
الاتفاقية و اعلان الحرب بين الدولتين . مما أدى الى ان القيادة الايرانية
الجديدة تعتبر صدام حسين - العراق - من ألد اعدائها او على الاقل
من العملاء الذين يعملون لصالح الشيطان الاكبر (١) فى نظر قادة الثورة
وخصوصا الامام الخمينى وأعتبر ذلك جرحا بالغا فى الكرامة الايرانية خصوصا
بعد ان ذاق الشعب الايرانى حلاوة الإسلام . مع العلم ان مذاق كان فى
بدايته .

ففى بدايه الحرب شعر الايرانيون ان الاعتداءات العراقية فى ظل
الظروف الصعبة للثورة الايرانية الإسلامية (والعداء الأمريكى السافر جرح
خطير للكرامة الوطنيه يستوجب الوقوف بصلابه لرد الاعتداء . وهو ما أدى الى
أطاله أمد الحرب الاخسيره .

١- يعتبر الامام الخمينى - امريكا - الشيطان الاكبر فى العالم وروسيا هى
الشيطان الاصغر .

انظر فى ذلك د . ابراهيم الدسوقى فى الثورة الايرانية الجذور
الايدولوجية الطبعه الاولى ١٩٨٠ مقتضفات من اقوال الامام الخمينى فصل
فى نهايه الكتاب .

نخلص مما سبق أن أسباب النزاع من وجهة النظر الإيرانية كانت سياسية ومد هيبه وأن لعبت الأسباب الشخصية دورا ولكن لا يذكر من جهة القيساده الإيرانية ممثلة في الامام الخميني الذي اعتبر الرئيس العراقي مجرم حرب ولا يبد من محاكمته دوليا على الجرائم التي ارتكبها .

اذن فمن جهة ايران الاسلام - اليوم - تعتبر الاسباب الجديدة للصراع بعد الحرب هي :-

١- ايدولوجية الثورة أي إسلاميتها وضرورة قيام ايران الاسلام بتصدية سر الثورة الاسلاميه للدول المجاوره كما قال ذلك رئيس وزارها الراحل محمد علي رجائي في مجلس الامن حيث قال " ٠٠٠ جوت الى مجلس الشياطين الذي لا يستطيع اي ينفذ اي قرار من قراراته . وأنا أحذر العالم من المساس بالثورة الاسلاميه في ايران وخصوصا أمريكا وأن مهمة الثورة الرئيسية هي تصدير الثورة الاسلاميه للدول المجاوره . ولكن تصدير الثورة لم يقتصر على العراق فقط ولكنه ذكر ايضا كل الدول العربية الاسلاميه التي تنتهج الغرب في الحكم اي التي تأخذ بالطابع الوضعي في الحكم والادارة .

٢- الحرب الاخيره التي شنتها العراق - صدام حسين في ١٩٨٠/٩/٢٢ على ايران الاسلام مما ادى تجدد الصراع وظهوره من جديد ولكن فسي ثوب مختلف عن غيره اي التي كانت من قبل .

٣- الاسباب الشخصية لا تكاد تذكر من جانب ايران الاسلام ولكن أختلفها العراق حتى يوجب نار الحرب ويحقر من الطرف الايراني في نظر العالم الاسلامي وخصوصا القيادة الايرانية بخاصه الامام الخميني الذي اعتبره العالم الاسلامي امام العصر لنتهجه الفريد في حرب عملاء الغرب والغرب الصليبي وخصوصا أمريكا . وكذ لك اعلانه قيام جمهوريه اسلاميه في القرن

انظر الكتاب محمد حسين هيكل مدافع آيه الله " طبعه المكتب المصري الحديث الطبعه الثانيه ١٩٨٨ .

٢- انظر ذلك اهل السنه والشيعة احسان إلهي ظهير . وجهه المديني لعازد اكثر علماء المسلمين الخميني ومعظم مطبوعات دار الصفوة من كتيبات محمد هال الله

العشرين فهو كما وصفه محمد حسين هيكل في كتابه "مدافع ايه الله" رصاصه انطلقت من القرن السابع الميلادي لتستقر في القرن العشرين

اذ نأهداف الصراع حديثا من جانب ايران الاسلام كان اسلميا بالدرجة الاولى أى مذهبيا . وكذ لك سياسيا اما الاسباب الشخصية لم تكن لشخص صدام حسين ولكن بصفته رمز من الرموز التي قامت الثورة الايرانية لمحاربتها ودفعها في مقابـ التاريخ اى الفظـ الطاغوتية التي تحكم بالقانون الوضعى لا بالشريعة الاسلامية .

اما كون الامام الخمينى وايران تتزعم المذهب الشيعى . فان هذه تفرقه اقامها اعداء الاسلام لمحاصرة الثورة الاسلامية فى ايران فى طريقهم لوأدها نفس مهدها حتى يقسوا العالم الاسلامى الى طائفتين متحاربتين . ولقد أستغلـت الدول الصليبية واليهود ذك لزيادة الصراع حدة وأشتمال . وللأسف الشديد من الدول الاسلاميه من حذا حذو الغرب حذو الفعل بالفعل فى هذا المضمار حيث ظهرت كفايات كثيرة ركزت فى الصراع على هذا الجانب منها السعوديه التى ظهرت فيها " وجاء دور المجوس " وكذ لك العراق تثبت موسى الموسوى وتوزيعها كتساب الثورة البائسة "

وكذ لك كتابات إحسان إلهى ظهير فى تكفير الشيعه (١)

وكذ لك حذوت مصر حذو سابقتها من الدول فقام علماء النظام بالنفخ فى هذه

المضمار منها . د . عبدالمنعم النمر شيخ الازهر وغيرهم ممن يريد السلطان لا الرحمن .

-
- ١ - من هذه الكتب : ١- الثورة الايرانية فى ميزان الاسلام ، ٥ ، سميع عبد الحميد طبعة دار الصفوة ، ١٩٨٦ م . ٢ - الشيعة وسب الصحابة ، د . عبد المتعال الجبرى ، دار الصفوة ، ١٩٨٢ م . ٣ - بين الشيعة وأهل السنة أحسان إلهى ظهير ١٩٨٦ م . ٤ - عقبتان متضاطتان للشيعة الإمامية أبو الحسن الندوى دار الصفوة القاهرة ١٩٨٦ م . ٥ - الشيعة قادمون ، جمال بدوى ١٩٨٨ م . ٦ - وجاء دور المجوس طبعة السعودية ١٩٨٥ م . ٧ - الثورة البائسة ، موسى الموسوى ، ١٩٨٤ م طبعة بغداد ٨ - قادية صدام ، على طعمة ١٩٨٢ م . ٩ - فيالق السلام ونفى جيمى ١٩٨٦ م دار الهيتم وكتابات محمد مال الله (أبو عبد الرحمن) منها الخومينى وتزيين التاريخ ، الخومينى وتحريف القران ، سب الصحابة . ومن الجد ير بالذكر ان جريدة النور الاسلامية قد تعرضت للنزاع من يد ايته حتى نهاية الحرب بموضوعة ولم تحيز لاي من الطرفين ، وعرضت وجهتى النظر خاصة طرفى النزاع وقامت بتكليف النزاع اسلميا والتي حذوت حذوها ايضا مجلة المختار الاسلامى فى كتاباتها الخاصة بالنزاع وعلى من يرغب التزود الرجوع الى كلتا هما حتى يتسنى له معرفة الاسرار الخفية للنزاع التى حجبت عن الجرائد الحكومية وغيرها من الجرائد الرسمية والمعارضة .

الفصل الثالث
المجتمع الدولي والنزاع
المبحث الاول
المنظمات الدولية والنزاع - الامم المتحدة ومجلس الامن

منذ انطلاق الحرب بدأت دول العالم في العمل على بذل جهود السلام والتي لم تتجاوز القاعات الفسيحة في الامم المتحدة ولم تخرج من اطار المناشدة وتوجيهة النداءات لسمارسة ضبط النفس وبذل الجهود لتسوية أسباب النزاع سلمياً ثم تطور الجهد الدولي ايجابياً في هذه الفترة الوجيزه بصدور قرار مجلس الامم رقم ٤٢٩ بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٨٠ والذي تضمن دعوة البلدين الى التوقف فوراً عن اطلاق النار ونبذ أسلوب استعمال القوة لحل النزاع بينهما واللجوء الى الطرق السلمية وما ينسجم مع مبادئ القانون الدولي والمعادلة كما حدث المجلس في قراره الفراق وايران على قبول اية وساطات لانها الحرب .

وكان قد سبق صدور هذا القرار اتصالا تغير مباشره للامين العام للامم المتحدة مع كل من العراق وايران وعبر ممثلهما في الامم المتحدة هدفتم الى الدعوى لضبط النفس واللجوء الى الاساليب السلمية لحل النزاع وذلك في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ - بعد ما كان أرسل لكل من رئيس البلدين بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٨٠ رسالتين ضمنها ما جاء في نداءه ومعبراً عن القلق الكبير لدى المجتمع الدولي وازاء النتائج المترتبة على النزاع العراقي - الايراني بالنسبة للسلام والامن العالميين والمخاطر الاقتصادية التي ستجتم من هذا الصراع على المسؤولين الدولي والاقليمي (١)

اضطرت الامم المتحدة الى تكليف مبعوث دولي خاص لكل من بغداد وطهران بهدف التباحث مع طرفي النزاع فأختار الامين العام للامم المتحدة يومها السيد اولاف بالمه رئيس وزراء السويد الراحل للقيام بهذه المهمة . والذي باشر الاتصال بالبلدين بتاريخ ١٨ / ١١ / ١٩٨٠ فقام بخمس جولات بين بغداد وطهران خلال ١٤ شهراً

١- على طعمه فيالق السلام وفق خميني ، خميني والوساطات الدولية - الامم المتحدة - ومجلس الامن منشورات دار الهيئتم ١٩٨٦ م ص ٣٩ - ٤٤

تمكن بنتيجتها من وضع مشروع مقترح لوقف القتال وأنها النزاع بين البلدين يقوم على الركائز التالية :-

- (١) عدم التدخل فى الشؤون الداخلية .
- (٢) حرية الملاحة فى الخليج ومضيق هرمز .
- (٣) وقف الاعمال الحربية وسحب القوات الى الحدود الدولية للبلدين .
- (٤) حل القضايا الاخرى المتعلقة بالنزاع مثل ترسيم الحدود والسيادة فى شط العرب من خلال التفاوض .

ثم شهدت الفترة التى برزت فيها وساطات الامم المتحدة ركودا فى الجهود الدولية أستمر فترة ليس بالقصيرة نتيجة لانتهاج ولاية الامين العام للامم المتحدة وأنشغال الدول الاعضاء فى اختيار امين عام جديد وبعد ما انتخب خافيير بيريز دى كويار فى منصبه ثم تخويله من مجلس الامن الدولى بالقيام بمساعيه لوقف القتال وأنها حالة الحرب وذلك فى جلسة عقدتها المجلس فى ٣٠ / ٥ / ١٩٨٢ م وقاطعها المندوب الايرانى . ومن ابرز القرارات التى صدرت عن مجلس الامن هس :-

- (أ) القرار ٥١٤ دعا الى وقف اطلاق النار وأنها جميع العمليات العسكرية - وانسحاب القوات الى الحدود والمعترف بها دوليا فى عام ١٩٨٢ م
- (ب) قرار مجلس الامن ٥٢٢ فى ٤ / ١٢ / ١٩٨٢ وهو قرار يشجب اطلاقه وتصعيد الصراع بين البلدين ويدعو الى وقف الحروب .
- (ج) قرار مجلس الامن ٥٤٠ فى ٣١ / ١٢ / ١٩٨٣ وهو قرار يدعو الى الوقف الفورى لجميع العمليات العسكرية الموجهة ضد الاهداف المدنية بما فى ذلك المدن والمناطق السكنية ويؤكد كذلك على حق حرية الملاحة والتجارة فى المياه الدولية ويدعو جميع الدول الى احترام هذا الحق وبهيب بالبلدين المتحاربين ان يوقفا فوراً جميع الاعمال العدائية فى منطقة الخليج بما فى ذلك جميع الموانى التى لها منفذ مباشراً وغير مباشر على البحر وأن يحترما السلامة الإقليمية للدول الساحلية الاخرى .

(د) قرار الجمعية العامة للامم المتحدة فى ٢٢ / ١٢ / ١٩٨٢ م وهو قرار أكد على ضرورة التوصل الى وقف فورى لاطلاق النار وانسحاب القوات الى الحدود الدولية كخطوة اولى نحو تسوية النزاع بالوسائل السلمية وفقاً لمبادئ العدل

والقانون الدولي (١)

حركة عدم الانحياز

قد يكون من المبالغة القول بأن حركة عدم الانحياز قد قامت بما يمكن ان نطلق عليه وساطة حقيقية بين العراق وايران لوقف القتال ، أو انها بذلت ما يتحتم عليها من الجهود السلمية التي تخدم القضية من جانب وتظهر فعاليتها كتجمع دولي فعال على الساحة الدولية ، وخصوصا وان البلدين المتحاربين من البلدان الاعضاء فيها .

فحركة عدم الانحياز التي أقيم بناؤها في الاساس من اجل اقامة عالم اكثر أمنا وأستقرار " كما جاء في اعلان باندونج عام ١٩٥٥ م خيبت الامال التي علق عليها ، مما اكد اهتزاز مكانتها بوليا ومعاناتها للضعف فسي وقت يعيش فيه العالم مرحلة أستقطاب دولي تتعكس سلبا على بلدان العالم الثالث مما يترتب على الحركة القيام بدور أستثنائي وجهود مضاعفة لخدمة الاهداف التي قامت من اجلها وفي الطليعة منها دعم علاقات التعاون والصدقة بين الدول الاعضاء .

من هنا فان دور الحركة في مجال الصراع العراقي الايراني لم يتجاوز القيام بنقصى الحقائق بين الدولتين وهو على اى حال لم يكن دورا يراد به التوصل لانهاء الحرب .

ولهذا فقد انحصرت جهود حركة عدم الانحياز عند حد قيام مكتب التنسيق التابع لها بتشكيل لجنة النوايا الحسنة بعد اجتماع عقده في ٢٠ / ١٠ / ١٩٨٠ ولقد ضمت هذه اللجنة عددا من وزراء الدول غير المنحازة واختير السيد ايسيد درا ماليركا " وزير خارجيه كوبا رئيسا لها باعتبار بلاد رئيسة لمؤتمر الحركة السادس وكان من الدول المشاركة فيها الهند - زامبيا - باكستان - منظمة التحرير الفلسطينية التي اكد رئيسها ياسر عرفات بأنها لجنة للنوايا الحسنة وليس لجنة وساطة مع أن اللجنة لم تقم بجهد يذكر لها منذ تشكيلها وحتى انعقاد مؤتمر وزراء خارجيه

الدول غير المنحازة في نيودلهي في فبراير ١٩٨٤ وقامت اللجنة بزيارة ايران والعراق
ففي آخر زيارة قامت بها اللجنة بزيارته طهران حيث كانت الشروط الايرانية لبسده
التفاوض ووقف القتال الدائر بينهما هي :-

- (أ) انسحاب عراقي غير مشروط
- (ب) تحقيق دولي يدين العراق
- (ج) تعويض عراقي من خسائر الحرب
- (و) ضمان عودة الايرانيين الذين طردهم العراق

وهكذا وبعد ان فشلت اللجنة في اضاها الازمة لرفض العراق الشروط الايرانية
وكذلك رفض العراق المسبق في بداية الحرب وعندما كان محتلا لاراضي ايرانيه شاسعة
الانسحاب او حتى الانصياع للقرارات الدولية الادانة بوقف الحرب الا بعد شروطه
التعسفية التي كان يملها منها أسقاط نظام الخميني كما كان يقول صدام حسين . -
اصدرت اللجنة بيانا اعترفت فيه بتجديد نشاطها لانه ليس في قدرتها تحقيق النجاح
المطلوب في مهمتها (١)

موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربي

انشى مجلس التعاون لدول الخليج العربي في ٢٥ مايو ١٩٨١ م وكان من اهم
اسباب انشائه الصراع العراقي الايراني لدعم التعاون العسكري بين دول الخليج
العربي ضد اي اعتداء خارجي من اي جهة .

جاءت وساطة مجلس التعاون لدول الخليج العربي في يونية ١٩٨٢ بتحسرك
من قبل الشيخ زايد بن سلطان رئيس الامارات العربية المتحدة عندما أرسل مبعوثين
عنه لدول مجلس التعاون وايران وحملهم رسائل خطيه لقاده تلك الدول تتعلق بالوضع
الراهن في منطقه الخليج وذلك في اطار الجهود التي يقوم بها الشيخ زايد لانها
النزاع .

الجهود الإسلامية

ان المساعي الإسلامية لوقف النار وتسوية النزاع الإيراني العراقي بالطرق السلمية قد بدأت في وقت مبكر بعد نشوب الحرب في ١٩٨٠/٩/٢٢ فقد توجه الرئيس الباكستاني الراحل ضياء الحق ورئيس المؤتمر الإسلامي حينئذ الى طهران وبغداد يومي ١٩٨٠/٩/٢٨/٢٧ م .

وأثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي في مكة والطائف عام ١٩٨١ م الذي دعي اليه ملوك وروساء الدول الإسلامية قاطعتة ايران . وقد انتهى المؤتمر السى تأليف لجنة المساعي الحميدة من عدد رؤساء الدول وعلى رأسها الرئيس اليمني احمد سيكتوري وذلك للاتصال بالطرفين المتنازعين لفض النزاع بما يحفظ حقوق الطرفين ولكن مساعي هذه اللجنة لم تلق النجاح لمطالبة ايران المؤتمر الإسلامي ولجنة المساعي الحميدة بأدانة العراق على اعتبار أنه الطرف الباديء بالحرب ودفع تعويضات الحرب ومع ذلك فقد قدمت لجنة المساعي الحميدة اقتراحات جديدة للعراق وايران تضمنت ما يأتي :-

- أ تشكيل قوة إسلامية لحفظ السلام ترابط في منطقة الحدود المشتركة للعراق وايران .
- ب بدء القوات العراقية من الانسحاب من الاراضي الإيرانية
- ج صدور تعهدات من الدولتين بعدم التدخل من جانب أيهما في الشؤون الداخلية للأخرى .
- د الاقرار بعدم جواز الاستيلاء على الاراضي بطريق القوة واحترام سيادة كل دولة ووحدة أراضيها .
- ه توفير حرية الملاحة في شط العرب .

قام السيد الحبيب الشطي عضو لجنة المساعي الحميدة بأكثر من جولة بين طهران وبغداد في محاولة للتوصل لاتفاق ولكن ازاء الموقف الإيراني لم تفعل لجنة المساعي الحميدة سوى اصدار بيان أعلنت فيه أن النقطة التي لا تزال تقف عندها هي أن ايران ترى لا مفاوضات قبل انسحاب القوات العراقية فسي حين يرى العراق من جانبه أن انسحاب كهذا يجب الا يتم الا بعد المفاوضات

وفي ديسمبر ١٩٨٣ انعقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية في دكا عاصمة بنجلاديش للتمهيد لاجتماع القمة الاسلامي الرابع في الدار البيضاء بالمغرب في يناير ١٩٨٤ م وفي هذا المؤتمر رفض مندوب ايران المقترحات التي تقدمت بها اللجنة السياسية المنبثقة عن المؤتمر ما لم يتم اذاعة الدول الاسلامية العراق لكونه الهادي بالحرب وكذلك دفع تعويضات الحرب .

وفي صنعاء عام ١٩٨٤ انعقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية ومنها ايران والعراق وطالب هذا المؤتمر الطرفين بالوقف الفوري للحرب فأعلن العراق قبوله لهذا النداء في حين أعلن وزير خارجية ايران رفض هذا النداء وقال انه لا طريق الا للحرب .

ومن الجدير بالذكر هنا أن العراق قبل هذا النداء ليس جافسيه او جريا وراء حل النزاع بالطرق السلمية . ولكن لان الحرب كانت قد دارت - عليه وأصبح هو الطرف الخاسر في الحرب وذلك بعد أن تحولت الحرب لصالح ايران في ١٣ يوليو ١٩٨٢ م بأقتحام القوات الايرانية للاراضي العراقية مع العلم بأن العراق رفض مرارا وتكرارا الانسحاب من الاراضي الايرانية التي احتلها في بداية الحرب الا بعد رد الجزر الثلاث وملكية العراق الكاملة لشط العرب .

والى جانب الجهود الاسلامية الرسمية وجدت جهودا اسلامية شعبية . ففي كولمبو عاصمه سيرلانكا عقد مؤتمر العالم الاسلامي ندوة اسلامية في عام ١٩٨٢ اتخذ فيها قرارا بضروره وقف الحرب واللجوء الى الصلح وتوجهت لجنة الى كل من العراق وايران ولكن جهودها باءت بالفشل (١)

وفي بغداد عام ١٩٨٣ عقد المؤتمر الاسلامي الشعبي الاول حضره نخبة كبيرة من علماء ومفكرى العالم الاسلامي واتخذ قرارات مؤصله على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . وألغوا لجنة للسلام ولكن ايران (٢) -

١- رجاء ابراهيم سليم . حول الجهود الدولية لانتهاء الحرب مجله السياسية الدولية
ملف العدد ٨٥ يونيو ١٩٨٦ ص ١٢٧ .
٢- د . فهى الشناوى مجلة المختار الاسلامى .

اشترطت قبل مغادرة اللجنة لبغداد أن تعلق ادانتها للعراق لكونه الطرف البادى بالحرب وكذا لك معرفة من قاتل آية الله الحكيم وأخته في العراق ومن المعروف ان الرئيس صدام حسين أعدهما لمساندتهما في حربه ولكن اللجنة رفضت أدانة العراق وكذلك القول بأعدام آية الله الحكيم وأخته ففرضت ايران مقابله اللجنة وسماهم الامام الخوميني " فقهاء السلطان " ٢

وفي اسلام اباد بباكستان انعقدت الندوة الاسلامية العالمية عام ١٩٨٤م تحت شعار السلام والتضامن لخدمة الاسلام " برعايه الرئيس الباكستاني الراحل ضياء الحق وقد شاركت فيها العراق بينما رفضت ايران المشاركة فيها ، وقد دعت الندوة الى انتهاء هذه الحرب .

كما انعقدت لجنة اسلامية اخرى عالمية في داكا بالبنغال عام ١٩٨٥م اقامها اتحاد الجمعيات الاسلامية في البنغال وحضرها عدد كبير من مثلى الدول والهيئات الاسلامية الشعبية ووجه المشتركون فيها ندا بوقف الحرب والدخول في تفاوض ولكن هذا النداء لم يحظ باستجابته .

وفي الفترة من ٢٢ - ٢٥ ابريل ١٩٨٥م انعقد المؤتمر الاسلامي الشعبي الثاني ببغداد وناقش هذا المؤتمر موضوع الحرب العراقية الايرانية على أساس هدى كتاب الله في قوله تعالى " وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهم فأن يفتأ أحدهما على الآخر فقاتلوا التي تبغى حتى تفغى الى أمر الله فأن فاءت فأصلحوا بينهم بالعدل واقسطوا أن الله يحب المقسطين " وقد بلغ عدد المشاركين في المؤتمر من علماء الاسلام ومفكريه ثلاثمائة شخص وفي نهاية المؤتمر اتخذوا القرارات الاتيية :-

- ١-
- ٢-
- ٣- قرار المؤتمر تأليف لجنة سلام وأصلاح من اعضاء المؤتمر تجتمع بقيادة تى البلدين وتطلب منهما الجلوس للتفاوض المباشر للوصول الى حل عادل وسريع وناشد المؤتمر قيادتي الدولتين بالتعاون مع هذه اللجنة

١- رجاء ابراهيم سليم ، الجهود الدولية لانها الحرب بجلسة السياسية الدولية ملف ٨٥ يونيو ١٩٨٦ ص ١٢٨

وفي المؤتمر الاسلامي الذي عقد في فاس بالمغرب فشل مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية في كل المحاولات التي بذلها لتوجيه نداء طرفي الحرب العراقية الايرانية . لايقاف القتال وبدء المفاوضات السلمية (١)

ولكن ايران رفضت الدخول في مفاوضات او وقف القتال ما لم يعلن المؤتمر اذانة العراق ودفع تعويضات الحرب .

الجامعة العربية

يكاد يكون نشاط الجامعة العربية مجدها نظرا لكثرة انقسامات الدول العربية وخلافاتها فضلا عن تجريد عضوية مصر كما أن موقف سوريا وليبيا جمعاً لجامعة تفشل في اتخاذ اي قرار بصدد الحرب او النزاع الدائر بين البلدين فلم تخرج من فم الجامعة سوى توصيات وقرارات هزيلة لا تكاد تذكر سوى طلب الطرفين بوقف القتال الدائر واللجوء الى المفاوضات .

وكان موقف الدول العربية والاسلاميه وكذلك المنظمات سواء الدولية منها او الاقليمية كعادته لا يتمثل الا في قرارات وتوصيات ليست لها مكان على ارضية الواقع العالمي او الاقليمي وكان تدخل الدولتان العظمتان في النزاع له تأثيره الفعال على سير الحرب وموقف كلا الدولتين .

١- رجاء ابراهيم سليم ، الجهود الدولية لانهاء الحرب مجلة السياسة الدولية ملف العدد ٨٥ يونيو ١٩٨٦ ص ١٢٨

موقف الدول الكبرى من الصراع

روية غربية لحرب الخليج

مما لا شك في أن الغرب يقف مشدوها وهاجزا امام الحرب العراقية الايرانية التي لا يمكن أن ينطبق عليها اي منطوق يحكم الموجهات العسكرية التي أستمرت ثمانين سنوات بذلك أصبحت أطول حرب خلال القرن العشرين أنها حرب اتخذت لنفسها واجهة نزاع الحدود التقليدية وهي في الواقع اعرق بكثير من مجرد نزاع على حدود مشتركة بين الدولتين انها حرب ضارية بين قوميتين ومواجهة دينية شرسة بين فرعيين من فروع الإسلام وصراع الوحدة العربية والوحدة الاسلامية انها تطاحن بين مطامع اقليمية لدولتين تنهض كل منهما تزعم المنطقة والسيطرة عليها . أنها تتبع طريقا خاصا وقدرا محتوما .

حقا ان الغرب حاول منذ انهيار العرش البهلوي تحجيم الثورة الايرانية وكبح جماحها . بل انحاز سرا للعراق في هجومه على ايران ظنا منه أن ضرب الثورة الايرانية في ظل الاوضاع الداخلية المتفككة امرا سهلا . خاصة وأن الجيش الايراني قد ضعف - نتيجة التصفيات التي حدثت بين صفوفه وجاءت المفاجأة التي قلبت حسابات الغرب وتوقعاته رأسا على عقب فكان المصمود وتوحيد القوى السياسية الايرانية المتصارعة لمواجهة الموقف ثم الانتقام ورد الصاع صاعين ، وتحولت أستباطات الحدود الى حرب شاملة لا هوادة فيها يقف العالم امامها حائرا مكتوف الايدي .

ان العالم الغربي والشرقي على السواء لم ينطبق نصرا ايرانيا في هذه الحرب فعنى ذلك اهتزاز هياكل ومصالح الديمقراطيات الصناعية في منطقة الخليج ولكن في نفس الوقت لا يستطيع ان يتخلى نهائيا عن ايران لاهميتها الاستراتيجية البالغة في التوازن بين الشرق والغرب وأن ايران تقف حائلادون وصول السوفيت الى الميادين الدافقة لذلك يعمل الغرب الف حساب وخاصة الولايات المتحدة التي تعتبر أن الزمن يعمل لصالحها وأن طهران سينتهي بها المطاف أن اجلا او عاجلا الى الاحضان الغربية مرة اخرى (١)

موقف الولايات المتحدة الامريكية .

لقد كان الموقف الامريكي منذ اندلاع الصراع في ٢٢ نوفمبر ١٩٨٠ م بالغ الحذر وناشدت واشنطن جميع الدول وخاصة الاتحاد السوفيتي عدم التدخل .

١- سوسن حسين روية غربية لحرب الخليج مجلة السياسة الدولية عدد ٨٥ يوليو ١٩٨٦ ص ٢٦١

الى كارثة سياسية وعسكرية واقتصادية في الخليج وما بعد ه أن هزيمة العراق تعنى اكتساب الثورة الايرانية مزيدا من القوة والانتشار وتحقيق حلمها المنشود في اقرار نظام إسلامي عالمي وسيكون هذا الانتصار حافزا للشيعه فسي كل مكان في العالم على الثورة ضد الانظمة التي تعتبرها الولايات المتحدة أنظمه صديقة في العالم الإسلامي .

لقد كان موقف الولايات المتحدة مشبعا بالكراهيه والحقد على ايران من اجل ازمه الرهائن

~~~~~

### موقف الاتحاد السوفيتي

أن الاهتمام السوفيتي بإيران يعود الى ماضي بعيد ويضرب بجذوره في أعماق التاريخ فقد رأّت موسكو في أنهيار عرش الشاه وفي حرب العراقية الايرانية فرصة لا تتعوز لتحقيق أمالها التاريخية في هذه الدوله وكان الخبراء العسكريون العالميون يتنبأون بأنهييار الجيش الايراني خلال بضعه أيام من أندلاع الحرب ولذ لك قام صدام حسين بتشجيع من الغرب فور اعلان الجمهورية الاسلامية بمحاولته العسكريه لتحرير المناطق التي يعتبرها عربييه وأسقاط النظام الجديد أن امكن .

وفي ٢٣ سبتمبر ١٩٨٠م تم استقبال السفير الايراني في الكرملين وأستمر اللقاء ساعتين اعلن السفير الايراني في أعقابه أن موسكو قسرت الالتزام بالحياد في الصراع بين ايران والعراق وان ايران تشعر بأمتان عميق لهذا الموقف الحيادي خاصة وأن الاتحاد السوفيتي مرتبط بمعاهدة صداقة وتعاون مع العراق . وبالفعل رفضت موسكو منح بغداد مساعدة عسكرية إضافية وطالبت بوقف الحرب لانها لعبة امبريالية<sup>(١)</sup>.

(١) بيهر بيلو بعد اد طهران لعبة الاثنين الكبار مجلسه السياسية الدولية عدد ( ٨٥ ) يوليو ١٩٨٦م ص ٢٦٧ مقال مترجم من الفرنسيه ترجمة سوسن حسين .

مما لا شك فيه أن الزعماء السوفيت مستأمنون من ميل العراق فـسـ  
الفترة الاخيره الى الانحياز للغرب وهو تحول جاء في اعقاب الغزو السوفيتي  
لافغانستان الذي دق ناقوس الخطر امام القيادة العراقية ولكن هـذا  
الفتور في العلاقات السوفيتيه العراقيه لا يبرر بشكل كامل هذه المجامله  
السوفيتيه لطهران ويبدو أن موسكو كانت تخطط لهـدف أكبر وهو ارتـمـاء  
ايران في احضان السوفيت نتيجة الضغط العسكري العراقي والمقت الشديـد  
الذي تكفه طهران للولايات المتحدة حتى ولو صار العراق في موقف قـسـوه  
فيمكن في هذه الحاله ان يتدخل الكرملين كوسيط ويحصل على أقصـى  
المزايا السياسيـه يستطيع الحصول عليها وفي كلتا الحالتين ستكسب موسكو  
بـلانزاع .

يوكد الزعماء الايرانيون أن موسكو عرضت المساعدة العسكريـه  
لايران عن طريق السفير السوفيتي في طهران ولكنهم رفضوا لان الملـه  
لايثقون لا في الشيطان الامريكسي ولا في إبليس الشيوعي ولكن من الواضح  
ان هذا الموقف لم يثبط العزمه السوفيتيه التي أشرت في محاولات أستماله  
النظام الايراني الثوري .

وقامت موسكو بتوقيع معاهده صدقه مع سوريا خصم العراق اللدود  
وأشارت في البيان الختامي الذي صدر في اعقاب زيارة حافظ الاسـد  
للاتحاد السوفيتي الى الدور التاريخي للثورة الايرانيـه .

في الختام نقول ان واشنطن وموسكو تمسكان بميزان دقيق تجعلان  
كفته تميل احيانا لصالح بغداد وأحيانا اخرى لصالح طهران دون أن يـومـد  
ذلك الى تغيير الوضع القائم الذي يلاشهما تماما ان القوتين العظيمـين  
تنتظران الى ما بعد الخوميني ( ١ )

الا أن الاوضاع العسكرية تغيرت كما ان الملابس السياسية والمواقف قد تبدلت وقد أدت هذه التغييرات الجذرية الى تحول هام فى العناصر التى تحدد وضع العلاقات المصرية العراقية .

- وقد مر هذا التحول بمراحل مختلفه نوجزها فيما يلى :-
- أ - اتخذ التحول فى بداية الامر شكلا سريا منذ نهاية ١٩٨١م وبداية ١٩٨٢م (أى بعد مقتل السادات ) اذ زاد تمعدلات التنسيق بين القاهرة وبغداد فى المجالات العسكرية دون اعلان ذلك .
- ب - فى مرحلة ثانية ازادت الاتصالات والزيارات بين المسؤولين فى الدولتين بعضها تم فى السر وبعضها الاخر تم فى الجهر . . . . . ومن ذلك زياره وزير العدل العراقى للقاهرة فى أغسطس ١٩٨٢ - وأستقبال الرئيس مبارك له . . . . . ثم الاجتماع الذى تم فى باريس بين رئيس الوزراء ووزير الخارجيه العراقى طارق حنا عزيز عيسى من ناحية ووزير الدوله المصرى للشئون الخارجيه بطرس بطرس غالى فى نهايه ١٩٨٢ . . . . . كما قام الوزير المصرى بعد ذلك بزيارة بغداد فى فبراير ١٩٨٣ واجتمع مع الرئيس العراقى واخيرا وليس آخرا قام الرئيس المصرى بزيارة لبغداد فى ١٨ مارس ١٩٨٥ .
- ج - وعلى خط مواز تطورت العلاقات الاقتصادية بين الدولتين . . . . . وبلغ هذا الاتجاه ذروته بزياره وزير الاقتصاد المصرى لبغداد وتوقيع اتفاق التعاون الاقتصادى والاجتماعى بين البلدين فى يونيو ١٩٨٥
- كان طبيعيا أن ينجم عن التحول على المستوى السياسى والعسكرى - والاقتصادى بين مصر والعراق تطورا فى موقف مصر من النزاع - فقد تحركت الدبلوماسية المصرية بقوة للمساهمة فى ايجاد تسوية سلمية للنزاع عن نداء العراق للتفاوض والتسوية السلمية ثم هذا التحرك

على الصعيد الدولي في مختلف المجالات . . . .  
 ففي أفريقيا وفي حركة عدم الانحياز لعبت الدبلوماسية المصرية دورا  
 سياسيا لاقتناع الدول الافريقية لوضع نقلها وراء الجهود الرامية الى وقف  
 الحرب وتأييد موقف العراق القائم على التسوية السلمية والتفاوض وأحترام  
 الاتفاقيات والمعاهدات الدولية . . . . وفي هذا الصدد عملت مصر على تأييد  
 أكبر عدد من دول عدم الانحياز لعقد مؤتمر القمة السابع للحركة في بغداد  
 مثلما كان مقرورا ولم توافق على نقل مقره الى عاصمه اخرى الا بعد أن وافق العراق  
 على ذلك فأنعقد المؤتمر في دلهي في أبريل ١٩٨٣ م .

كما عملت الدبلوماسية المصرية على تعبئة حركة عدم الانحياز وحشها على  
 المساعي المكثفة من اجل التسوية السلمية للنزاع بين العراق وإيران والقيام  
 بواسطة بين الدولتين الشقيقتين وقامت وفود مصرية بزيارة العديد من عواصم  
 آسيا وأفريقيا لهذا الغرض . وأجرت اتصالات واسعة المدى في بداية عام  
 ١٩٨٤ م تدفع الى الاهتمام بالنزاع وتحذر وتنبه من عواقب استمراره وأن كانت  
 هذه المبادرة المصرية لم تؤدى الى صيغة تسح بوقف القتال وبدء المفاوضات  
 لأنها ساهمت في وضع حركة عدم الانحياز امام مسئوليتها وابراز مدى خطورة -  
 استمرار الحرب كما أبرزت أيجابيات الموقف العراقي بوقف إطلاق النار وبسد  
 التفاوض للتوصل الى حل سلمي .

من ناحية أخرى فإن مصر تمكنت من خلال عضويتها في مجلس الامن  
 من عام ١٩٨٢ الى عام ١٩٨٤ م أن تلعب دورا إيجابيا لدفع جهود المنظمة  
 الدولية وتشجيع أمينها العام على التحرك لايجاد مخرج سلمي للحرب في الخليج

وعلى صعيد المؤتمر الاسلامي كانت مصر على اتصال مستمر مع رئاسه  
 لجنة المساعي الحميدة التي كلفها المؤتمر الاسلامي ببذل المساعي بسين  
 العراق وإيران وكان يرأس هذه اللجنة رئيس جمهورية غينيا الإسبق احمد سيكوتوري  
 فأصلنا به وقد منا له الاراء والمقترحات وشجعنا على الاتصال ( ١ )

١ — لزال الحد يث على لسان الدكتور بطرس بطرس غالى فالمرجع السابق .

و بذل مساعي مكثفة وساندة هذه الجهود رغم عدم عضوية مصر في ذلك  
الحين في المنظمة وعندما أستعادت مصر عضويتها ومكانها في منظمة  
الموتمر الاسلامي تمكنت من القيام بنشاط اكبر ومجهودات جد يسيرة  
في صالح السلام والتفاوض والحوار بين الدولتين الاسلاميتين .

أن هذا الموقف المصري يمكن تلخيصه في نقاط محددة ثلاث .

أولاً :  
تأييد موقف العراق طالما أنه ينادى بالحل السلمي ويقبل وقف إطلاق النار  
والتفاوض واحترام الحدود الدولية طالما أنه في موقع الدفاع عن أرضه  
وسياسته .

ثانياً  
أد أنه رفض ايران للتفاوض وللحوار ووقف القتال مع تأكيد انه لا عداوة بين  
الشعب المصري والشعب الايراني وأن مصر لا تتدخل ولا تريد أن تتدخل  
في الشؤون الداخلية لايران مثلما لا تريد ان تتدخل ايران في الشؤون  
الداخلية للدول الاخرى .

ثالثاً  
مواصلة المساعي من خلال المنظمات والمحافل الدولية والاتصالات الثنائية  
والجهود المكثفة لوقف الحرب وحل النزاع سلمياً عن طريق التفاوض .

### موقف تركيا

قام الرئيس التركي كنعان ايفرين باتصالات مع كل من ايران والعراق  
بشأن الموقف بينهما وقد أعلن الناطق الرسمي التركي " نظمى أكن " في  
١٢ أغسطس ١٩٨٢ أن تحرك بلاده لا يعتبر وساطة إنما ينطلق من علاقات  
الصداقة وحسن الجوار التي ترتبط بها تركيا مع الدولتين المتحاربتين . وقد

١- رجا\* ابراهيم سليم، حول الجهود الدولية لانها\* الحرب مجلة السياسية الدولية  
عدد ٨٥ في يونيه ١٩٨٦ ص ١٢٨ .



أشترطت الحكومة التركية في بداية الامر على البلدين أستقبال تحركها بروح أيجابية لكي يتم في ضوء ذلك البدء بالاتصالات الهادفة بينهما ولكن رئيس البرلمان الإيراني ( على أكبر هاشمي رفسنجاني ) - فبس ذلك الوقت يعتقد مؤتمرا صحفيا صرح فيه ان إيران ستستخدم القوة لانهما<sup>(١)</sup> الحرب العراقية الإيرانية لان النزاع لا يمكن حله عن طريق المفاوضات

### موقف سوريا وليبيا

أسم الموقف السوري والليبي من الصراع عامة ومن الحرب خاصة بالتشابه المطلق المنحاز ضد العراق وتعتبر هاتان الدولتان دون سائر الدول العربية الاسلامية التي أخذت هذا الموقف سواء على الصعيد الاقليمي ( العربي ) أو على الصعيد العالمي لم يكن اتخاذ هذا الموقف نابعا من رؤية كلا الدولتين الصادقة والموضوعية للنزاع بقدر انه كان نكاية للعراق للخلافات السياسية بينهما . فقد قامت سوريا بقطع خطوط انابيب البترول العراقية التي تمر بأراضيها وقامت ليبيا ببعض الاجراءات المماثلة هذا على الصعيد الاقليمي فضلا عن توريد قطع الغيار العسكرية أما في المحافل الدولية فقد قامت بتأييد وجهة النظر الإيرانية وكذلك عملت القيادة الإيرانية الجديدة على الحفاظ على هذه السياسة من قبل الدولتين تارة بالمعونات التي لا ترد وتارة اخرى بغيرها من الاساليب السياسية

### موقف الجزائر

منذ فترة ليست بالقصيرة والجزائر هي الدولة العربية الاسلامية الوحيدة التي تأخذ موقف الحياد من اي صراع ينشأ بين دولتين من دول العالم العربي الاسلامي وتقوم بجهود الوساطة بينهما من اجل إيجاد  
١- رجاء ابراهيم سليم حول الجهود الدولية لانهاء الحرب مجلة السياسة الدولية ( ملف حرب الخليج ) عدد ٨٥ يوليو ١٩٨٦ ص ٢٨ - ١٢٩

حل سلمى لاي نزاع ينشأ بين الدول الاسلامية العربية او غيرها . وأقرب مثال لذلك هو الصراع العراقي الايراني فالجزائر هي الدولة العربية الوحيدة التي أخذت موقف الحياد من هذا الصراع وظلت على علاقات طيبة لطرفي النزاع . قد تكون بعض دول الخليج مثل عمان قد أخذت موقف مشابه ولكنه ليس موقف الحياد ولكن الموقف الصامت الذي لم يتضح وإن كان يعيل نحو تأييد العراق ولو ضمناً في الصراع الدائر .

ولم تكف منذ اندلاع النزاع عن بذل الجهد من اجل تسوية المشكلة سلمياً . وزيادة على ذلك فقد لعبت دوراً رئيسياً في ابرام الاتفاقية التي سميت بأسمها في ٦ مارس ١٩٧٥ م بين طرفي النزاع .

ولقد عرض الرئيس الجزائري - الشاذلي بن جديد - أن تقوم بلاده بمساعي حميدة من اجل تسوية سلمية عن طريق المفاوضات لحل النزاع العراقي الايراني وقال الرئيس الجزائري أن بلاده مستعدة قدر الامكان للمساهمة في وضع حد لاراقة الدماء وأن الجزائر لن تتردد اذا كان في وسعها المساهمة في وضع حد للحرب قائمه بين بلدين مسلمين ( ١ )

ولقد كانت المفاجأة الكبرى في الوساطة الجزائرية اسقاط طائفة وزير الخارجية الجزائرية محمد الصديق بن يحيى وهي متجهة الى طهران حيث أدعى كل طرف أن الاخر هو المتسبب في ذلك وان كانت معظم الشكوك تحوم حول العراق اكثر من ايران ولولا العزلة التي فرضت على الاخير لاتضح الامر .

ثم قام بعد ذلك السيد احمد طالب الابراهيمى وزير الخارجية الجزائرية بجولة شملت المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ودولة البحرين لدعم جهود الوساطة من اجل تطويق الحرب والعمل على تسوية النزاع طبقاً للمادة السادسة من اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ ( ١ )

٢- انظر ملحق الوثائق نص الاتفاقية كاملاً .  
١- المرجع السابق ، ص ١٢٨ - ١٢٩ .

والحيلولة دون اتساع نطاق الحرب • ولكن هذه الجهود لم يكتب لها نجاح لعدم تلبية طلبات ايران بشأن وقف القتال والملخصه فى أدائه العراق بيد • الحرب ودفع التعويضات المناسبة وأقامة حكم اسلامى محصل النظام البعثى العراقى مما عرقل جميع جهود الوساطة لحل النزاع والحيلولة دون وقف القتال الدائم بينهما •

### موقف السعودية والكويت

على التقيض من موقف سوريا وليبيا • كان موقف السعودية والكويت وكان لكلا الموقفين أسبابه الخاصة به والثابع من ظروف كل دولة على حدة وموقعها من الجغرافى من أرض النزاع اى الموقف من ناحية الجغرافية السياسية وكذلك مساندة العراق فى الحرب وأمدادها بالاسلحة اللازمة ودفع ثمن الاسلحة للدول الغربية •

أما الاسباب الخاصة بالسعودية والتي جعلتها تقف موقف العداء من الثورة الاسلاميه فى ايران وقيام الجمهوريه الاسلاميه بها أن هذه الثورة خرجت على العالم الاصلى بمنهج جديد معارض ومخالف تمام - المعارضه والمخالفه لكل الانظمة الموجوده فى الدول الاسلاميه وخصوصا وأن الغرب الصليبي والعداء اليهودى قد وضع على رأس كل نظام حاكم فى الدول الاسلاميه عميل لهم او تلميذ من المخابرات الامريكيه أو الموساد الاسرائيلسى • فنتج عن ذلك العداء التاريخى بين الطواغيت والاسلام مثل فى ايران الاسلام بقيادة الزعيم الامام آية الله روح الله الموسوى حسينى الخمينى الذى أعلن عن ان هدفه هو تصدير الثورة الاسلاميه للدول - المجاوره وطلب كذلك وضع الاماكن المقدسه فى السعوديه تحت رقبته وأداره لجنة من العالم الاسلامى بما يهدد كيان ومكانة السعوديه •

ولقد كان اثر الثورة الاسلاميه فى ايران فى العالم الاسلامى واضح للعيان من الدول التي تأثرت بقيام بهذه الثورة السعوديه خصوصا

١- أنظر ملحق الوثائق نص الاتفاقية كاملا •

في حادث احتلال الحرم الشريف فلقد اعطت هذه الثورة الثقة لكل الحركات الاسلامية الموجودة في الدول الاسلامية التي تحكم بالقوانين الوضعيه والانظمة الطاغوتيه ففي السعودية كان احتلال الحرم الشريف وفي مصر كان اغتيال الرئيس محمد أنور السادات في ٦ اكتوبر ١٩٨١ بأيدى جماعه اسلاميه مواليه لايران او بالاصح تحت زعامة الامام الخميني أو - اتخذت منهجه للوصول إلى كرسى الحكم .

زيادة على ذلك ثقة الشعوب الاسلامية في العالم بأسره وأعجابهم بطريقة انتصار الثورة الاسلاميه في إيران وبطريقه الامام الخميني فكانت الفرحة والثقة العمياء للشعوب ودون الحكام في العالم الاسلامي لان الثورة التقت بأعتى الانظمة الدكتاتوريه في مزبلة التاريخ ( ١ ) طبقا لتعبير الامام الخميني ولذلك فإن ما حققته هذه الثورة من ثقة في نفوس الشعوب الاسلاميه دون - الحكام هي اهم الاسباب التي دعوت السعوديه للوقوف بجانب العراق فسى وجهه ايران الاسلام مع أنه أيام كان الشاه على عرش الطاووس كانت كل دول المنطقة لا تجرأ على مجرد نقد سياسته او حتى التلويح بذلك مع أن الشاه كان على علاقته وثيقه جدا بإسرائيل ولها سفارة في قلب العاصمة طهران ولكن لم يجراً احد من حكام الدول العربيه او الاسلاميه على الحديث عن ذلك خوفاً منه وتحسباً لقوته وظهر ذلك جلياً بقيام ايران الشاه باحتلال ثلاث جزر من الامارات العربيه المتحده في عام ١٩٧١ ولم تجرأ اى دولة من دول المنطقة على اعتراض او حتى الادانسه .

نخلص من ذلك الى أن الاسباب التي دعوت السعوديه للوقوف على هذا الموقف هي أسباب مذهبيه ( ايدولوجيه ) وحرصاً على مكانة السعوديه في العالم الاسلامي المتمثل في حمايتها للاماكن المقدسه .

الامر الذي جعل السعوديه في عام ١٩٨٢ ان تفتعل حادث هجوم الحجاج الايرانيين على الحرم الشريف في أيام الحج وقيام البوليس السعودى - بضرب الحجاج الايرانيين بشهادة الاذاعات الاجنبيهه .

انظر مجله المختار الاسلامي العدد الصادر في أوائل الثورة عام ١٩٧٩ شهر مايو المجلد الاول للعام الاول .

اما الكويت فقد طالبت القيادة الايرانية بوقف مساعداته للعراق وحياده من الصراع ولكن الحكومة الكويتية لم تستجب لطلب ايران ولكنها تبادت في الموقف فقامت بسداد بعض أسعار الاسلحة وقد منتهى الى العراق مما جعل ايران تهاجم الكويت وضرب ناقلات البترول الكويتية التي تحمل البترول العراقي وقيام الكويت بمساندة العراق في المحافل الدولية ومناهضة ايران خصوصا في الحرب الاخيرة . وكذا لك موقف الكويت في منظمة الاوبك من حصة كل من ايران والعراق وقيام الكويت بدفع بترول اكثر من حصتها لتعويض نقص بترول العراق في السوق العالمية .

نخلص مما سبق أن الكويت وقفت موقف العداء المسبق للثورة الايرانية الاسلامية منذ قيامها حتى نجاحها في إسقاط عرش الطاووس وعلان الجمهورية الاسلامية مما اعطى الثقة للحركة الاسلامية ( الجماهعات المتطرفة ) في الكويت بمحاولة القيام بثوره اسلامية في الكويت وليس حاد شبه انفجار سيارة في موكب امير الكويت عننا بهيعد بمعنى أوضح أثرت الثورة الاسلامية وعملها في الكويت على الجبهة الداخلية فسي الكويت وهذا من اهم الاسباب التي دعت الكويت للوقوف في خندق العراق - في الحرب التي بدأها ضد ايران الاسلام .

-----

## الفصل الرابع

### الحرب العراقية الايرانية

#### المبحث الاول

مدى مشروعية استخدام القوة في العلاقات الدولية  
 كان الفشل عصبه الامم في تحقيق أهدافها وقيام الحرب العالمية الثانية أثر عند  
 صياغة ميثاق الامم المتحدة فقد نص الميثاق في أكثر من مادة على تحريم  
 استخدام القوة منها ماورد في الفقرة الاولى من المادة الاولى وفي  
 الفقرة الاولى من المادة الاولى وفي الفقرة الرابعة من المادة الثانية .

ومن ذلك يمكن القول أن ميثاق الامم المتحدة كان واضحا  
 وصريحا من تحريم استخدام القوة في ميثاق العلاقات الدولية تصريحيا  
 قطعيا لكن يجب الاخذ في الاعتبار نصوص الميثاق الاخرى - حيث  
 وردت بها حالات ثلاث على سبيل المحصر أجاز فيها الميثاق استخدام  
 القوة وتلك الحالات هي :-

أ اجراءات الامن الجماعي والواردة بالمادتين الحاديين  
 والاربعين والثانية والاربعين وأيضا خولت الجمعية العامة  
 للامم المتحدة الاتحاد من اجل السلم ( ١ ) الحق في إصدار  
 توصية للدول الاعضاء باتخاذ اجراءات جماعية عندما يغشى  
 مجلس الامن بسبب عدم اجماع الدول الدائمة فيه ، في حالة  
 خرق السلم أو وقوع عدوان ، وتتضمن هذه الاجراءات استخدام  
 القوة المسلحة وعلى أعضاء الامم المتحدة ان يقوموا بمساعدتها  
 على تنفيذ تلك الاجراءات ، كما يجب عليهم الامتناع عن  
 مساعدة المعتدي .

ب الدول المعادية في الحرب العالمية الثانية والمشار اليها  
 في المادتين ٥٣ ، ١٠٧ من الميثاق

١ - أنظر أستاذنا الدكتور محمد حافظ غانم، المنظمات الدولية، الطبعة الثالثة،  
 مطبعة النهضة الجديد، ١٩٦٧م ص ١٦٢ .

ج وفي حالة الدفاع الشرعي تضمنت المادة ٥١ من الميثاق الحالة الثالثة التي يجوز فيها استخدام القوة وهي حالة الدفاع الشرعي وهذا الحق اما ان تقوم به الدولة بنفسها او بتعاون مجموعة من الدول للدفاع عن نفسها اذا اعدت قوة مسلحة على احد اعضاء الامم المتحدة وذلك الى ان يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لحفظ السلم والامن الدوليين .

ولهذا الاستثناء سند من مبادئ القانون العام اذا - انه لا يمكن ان تترك دولة ضحية الاعتداء المسلح لتنتظر الاجراءات التي يتخذها المجلس ومن الواضح ان الميثاق قد احاط استعمال هذا الحق ببعض القيود وهي :-

١- لا يجوز للدوله مباشرة حق الدفاع الشرعي الا اذا كانت هناك دولة عضو في الامم المتحدة ضحية لهجوم مسلح فلا يعهد مبررا لاستعمال حق الدفاع الشرعي مجرد التهديد او الاجراءات الدبلوماسية والاقتصادية المستمرة .  
تمس الدول

٢- يجب ابلاغ مجلس الامن فورا بالتدابير التي اتخذتها الدول الاعضاء . استعمال حق الدفاع الشرعي عن النفس ويقف اتخاذ هذه التدابير عند قيام مجلس الامن بالتدابير التي يراها ضرورية لحفظ السلم والامن الدوليين .

من ذلك نرى أن الميثاق قد حرم استخدام القوة في مجال العلاقات الدولية الا في حالات ثلاث وردت على سبيل الحصر ويعتبر استعمال القوة في غير تلك الحالات مخالفا للميثاق مما يستتبع توقيع العقوبات التي قررها الميثاق .

ويلاحظ ان ميثاق الامم المتحدة قد فاق المواثيق والاتفاقيات التي سبقته بأنشاء جهاز مسئول عن حفظ السلم والامن الدوليين

ولم يضع الميثاق تعريفاً للعمل التي تعتبر تهديداً للسلام أو الاخلال به حتى يسترشد بها مجلس الامن عند اتخاذ قراراته وإنما ترك ذلك للمجلس  
( م ٣٩ )

هذا ولم تقتصر الجهود على ماورد بالميثاق فقد قامت لجان الامم المتحدة بالمساهمة في تحقيق هذا الغرض فقامت لجنة القانون الدولي عام ١٩٤٩م بأعداد مشروع اعلان بشأن حقوق الدول وواجباتها ووافقت عليه الجمعية العامة بقرارها ٣٧٥ في عام ١٩٤٩م . ومن هذه الواجبات ما جاء في المادة التاسعة بشأن واجب كل دولة في الامتناع عن الالتجاء الى الحرب كأداة لسياستها القومية ، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة الاراضي أو الاستقلال السياسي لاية دولة او على نحو آخر لا يتفق مع القانون والنظام الدولي .

نصت المادة ( ١٠ ) على واجب كل دولة في الامتناع عن تقديم المساعدة لاية دولة تتصرف على نحو فيه انتهاك للمادة (٩) من المشروع أو أي دولة تتخذ الامم المتحدة ضدها عملاً من أعمال القسر او القمع .

وقد أعدت اللجنة الخاصة بمبادئ القانون الدولي بشأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول اعلاناً وافقت عليه الجمعية العامة بقرارها ٢٦٢٥ - عام ١٩٧٠م وكان على قائمه تلك المبادئ واجب الدول في الامتناع عن استخدام القوة في علاقاتها الدولية ويمكن ايجاز ما جاء في الاعلان حول هذا المبدأ بالاتي

أ فرض الاعلان هذا الواجب على كل الدول سواء كانت اعضاء في الامم المتحدة ، ام لم تتمتع بالعضوية .

ب احتوت صياغته المبدأ على اعتبار الحرب العدوانية جريمة ضد السلام ويترتب على ارتكابها المسؤولية الدولية طبقاً للقانون الدولي .

ج حرم الاعلان أيضاً الدعاية للحرب العدوانية وأبرز عدم استخدام الدول للقوة لمخالفة الحدود الدولية الموجودة او كوسيلة لحل مشكلات الحدود ( ١ ) .



- د واجب الامتناع عن القيام بأعمال انتقامية تتطوى على استخدام القوة
- هـ واجب الامتناع عن القيام بأية افعال جبريه يترتب عليها حرمان الشعوب من حقها في تقرير المصير أو حريتها أو استقلالها .
- و وجاء بنهايه صياغة المبدأ أنه ليس هنا في الفقرات السابقه ما يفسر على أنه زيادة أو نقص لنطاق مواد الميثاق التي تتعلق بالحالات التي سبق أن ذكرنا أنها وردت على سبيل الحصر .

بعد هذا الاعلان من إحدى المحاولات الناجحه في تطوير الحسد القانوني لاستخدام القوة في العلاقات الدولية حيث أنه صدر عن لجنة قانونية حاولت صياغة المبادئ الأساسية لميثاق الامم المتحدة بعد خمسة وعشرين عاماً من التوقيع على الميثاق ( ٢ )

وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على مشروع تعريف العدوان والذي اعدته لجنة خاصة بقرارها ٣٣١٤ عام ١٩٧٤ م بدون تصويت وأعاد التصويت في قرارها على دعوة الدول للامتناع عن التحديد واستخدام القوة في علاقاتها الدولية .

نصت اللجنة الخاصة للتعريف بالعدوان في المادة الثالثة الفقرة الاولى على أن " أخطر صور العدوان هو الغزو والهجوم بالقوات المسلحة على إقليم دولة اخرى أو الاحتلال العسكري لهذا الاقليم أو ضم جزء منه ونصت الفقرة (ب) على أن " تصف القوات المسلحة لدولة إقليم دولة أخرى أو استعمال أي أسلحة اخرى ضد دولة اخرى "

وكذلك تناولت الفقرة ( د ) " أنه من أعمال العدوان قيام القوات المسلحة للدولة بمهاجمة ، سواء برا أو بحرا القوات المسلحة البريه لدولة أخرى أو أساطيلها البحرية والجوية .

١- دكتور عبد الله العريان في مفهوم حقوق الدول وواجباتها السياسية الدولية . العدد ٥٣ يوليو ١٩٧٨ ص ١١٨ - ١٢٣

٢- دكتور عصام صادق رمضان الابعاد القانونية للإرهاب الدولي العدد ٨٥ يوليو ١٩٨٦ ص ١٠ - ١١

كما أوضحت المادة الرابعة ان هذه الاعمال لم ترد على سبيل الحصر ولكن على سبيل المثال ومن ثم فقد أوضحت المادة الرابعة ان لمجلس الامن اللحق في تقرير أعمال أخرى طبقا لنصوص الميثاق .

ينطبق هذا التعريف في علاقات الدول سواء قد أعترف بها ام لا بغض النظر عن تمتعها بعضوية الامم المتحدة كما أخذت الجمعية العامة للامم المتحدة بمعيار البند \* باستخدام القوة المسلحة كعيار لتحديد المعتدى للوهلة الاولى بالرغم من أن لمجلس الامن طبقا لنصوص الميثاق أن يخلص الى ان العمل لم يكن عدوانا على ضوء الظروف الاخرى بما فيها حقيقة أن الاعمال المعنية او نتائجها غير كافية لخطورة المادة (٢) كما أصدرت الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين بتاريخ ١٩٧٦/١١/٨ م . قرارها بناء على اقتراح من الاتحاد السوفيتي بشأن عقد معاهدة عالمية لمنع استخدام القوة في العلاقات الدولية وقد جاء بمقدمة القرار تأكيد الجمعية العامة على أهمية منع التهديد أو استخدام القوة في العلاقات الدولية وأنه بالرغم من تضمين العديد من الوثائق الدولية والثائية والمعاهدات والاتفاقيات والاعلانات لهذا المبدأ الا أنها رأيت التطبيق الفعال والعالمي لهذا المبدأ يتطلب عقد مثل هذه المعاهدات .

ومن الجدير بالذكر أنه بالاضافة الى مجهودات هذه اللجان فقد قامت الجمعية العامة بالموافقة على عدد من القرارات ذات الصلة المباشرة بمبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ومنها الاعلانات الخاصة بمبادئ السلام ( القرار ٢٩٠/٤ ) والقرار الخاص بالسلام من خلال الافعال ( ٣٨٠/٥ ) الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي ( القرار ٢٦٣٤/١٥ ) .  
وذلك الاعلان الخاص بعدم السماح بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول ( القرار ١٠٣/٣٧ ) .

أعلان مانيليا الخاص بالتسوية السلمية للمنازعات ( القرار ١٠/٣٧ ) .  
فضلا عما سبق فإن هناك عدد من الوثائق الدولية سارية المفعول تماما والتي تجسد مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ومنها على سبيل المثال

ميثاق جامعة الدول العربية

ميثاق منظمه الوحدة الافريقية

ميثاق منظمه الدول الامريكية

معاهدة الدول الامريكية للتسوية السلمية ( حلف بوجوتا )  
 واتفاقية الدفاع المشترك الموقعة في إطار الجامعة العربية . ومعاهدة  
 الدول الامريكية للمساعدة المتبادلة ( معاهدة ريو ) .

من استقراء العرض السابق لمراحل تطور القانون الدولي ازاء -  
 استخدام القوة نخلص الى أن استخدام القوة في مجال العلاقات  
 الدولية أصبح أمرا غير مشروع ويترتب المسئولية الدولية عند مخالفة  
 ذلك مع الاخذ في الاعتبار الحالات الثلاث التي وردت على سبيل الحصر  
 في ميثاق الامم المتحدة والتي يعد استخدام القوة فيها امرا مشروعاً  
 بل أكثر من ذلك يمكننا القول أن مبدأ عدم استخدام القوة في مجال  
 العلاقات الدولية يمثل قاعدة قطعية الثبوت والدلالة من قواعد القانون  
 الدولي ( ١ )

تتضمن معنى المادة ٥٣ ، ٥٤ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات  
 ولذلك فهي قاعدة متصلة في هيكل المجتمع الدولي لا يمكن تجاهلها  
 أو تعديلها بالاتفاق بين الدول وتلزم جميع الدول أن أنها أصبحت  
 قاعدة من النظام العام الدولي لا تجوز مخالفتها او حتى الاتفاق على  
 مخالفتها .

نخلص من ذلك الى أن الحرب أصبح عملاً غير مشروع في القانون  
 الدولي الحديث ولكن النظرية التقليدية كانت تنظر الى الحرب على أساس  
 أنها الطريق الوحيد لحل المشاكل والمنازعات والصراعات الدولية والاقليمية  
 ولكن نجم هذه النظرية قد أقل في بدايات القرن الماضي بعد أن ذاق -

العالم ويلات حربيين عالميين وأصبح اللجوء الى الحرب عملاً غير مشروع فسي  
نظر القانون الدولي كما نص على ذلك ميثاق الامم المتحدة الذي يعمد  
وثيقة دستورية لعلاقات الدول طبقاً لاحكام القانون الدولي .

اذا مما سبق يتضح لنا ان اللجوء الى الحرب كحل المنازعات  
الدولية امر غير مشروع . وهو ما لجأ اليه العراق من خلال حله للصراع -  
العراقي الايراني . الذي كان يستتبع من المجتمع الدولي والامم المتحدة  
وخصوصاً مجلس الامن العمل على إيقاف الطرف المعتدى باتخاذ اجراءات -  
انتقامية لردع المعتدى ولكن بدلاً من ذلك وعمل الولايات المتحدة  
وغيرها من الدول الكبرى أرى الى أدانة الطرف المعتدى عليه عملاً  
بمحاكمة كل ما هو أسلمى ونكايه في ايران لمحاكمة امريكا من اجل الرهائن  
المحتجزين في طهران .

اذا يتضح لنا أن المجتمع الدولي يدور في فلك الدول العظمى  
التي تخرج سياستها من ديارتها ومعاداتها لدول العالم الاسلامي على  
أساس الدين وليس ما هو ظاهر . ولا ينطوي علينا ما يتفوه به بعض الساسة  
الاوربيين وغيرهم ممن يتخذون الصليبية ديناً لهم .

---

## الفصل الرابع

### المبحث الثاني

#### كيفية إنهاء العمل بالمعاهدات في القانون الدولي

المعاهدات الدولية أو الثنائية منها ما هو طويل الاجل اى أنه لا يمكن التحلل منها كالتي أرست مبادئ قانونية في القانون الدولي كبدأ عدم استخدام القوة في مجال العلاقات الدولية ولكن هل يجوز إنهاء المعاهدة او الانسحاب منها بموافقة الاطراف المتعاقدة أما بنصر في المعاهدة أو بموجب اتفاق الاطراف المتعاقدة وهذا لا يتعارض مع مبدأ الوفاء بالعهود وهو ما تقضى به المادة (٥١) من مشروع لجنة القانون الدولي لقانون المعاهدات عام ١٩٦٨ .

في أنه يجوز إنهاء المعاهدة او الانسحاب منها برضا جميع الاطراف في أى وقت بعد الاتفاق مع الدول المتعاقدة الاخرى وأستثناء من قاعدة عدم جواز الغاء المعاهدة او فسخها بالارادة المنفردة لاحد أطرافها يجوز ذلك في حالتين :-

الحالة الاولى :

اخلال أحد أطراف المعاهدة بالتزاماته المقررة

الحالة الثانية :

تغير الظروف تغيرا أساسيا .

الحالة الاولى : أخلال احد أطراف المعاهدة بالتزاماته

يقضى هذا الاستثناء بأنه اذا أخل احد اطراف معاهدة بالتزاماته المقررة جاز للطرف الاخر ان يدفع بانقضاء المعاهدة أو وقف سريان احكامها كلياً او جزئياً . والمقصود من الاخلال الاساسى أن يكون جوهرياً

١ - دكتور على صادق أبو هيف القانون الدولي العام الطبعة الخامسة الاسكندرية

عام ١٩٦١ م ص ٥٣٢ - ٥٣٣

٢ - دكتور محمد حافظ غانم القانون الدولي العام ص ٦٦٩

بالتنفيذ اغراض المعاهدة أو مقاصدها . وقد أجازت ذلك  
المادة ( ٥٧ ) من مشروع لجنة القانون الدولي لقانون  
المعاهدات عام ١٩٦٨ في الفقرتين الاولى والثالثة .

والواقع أن الغاء المساعدة أو وقف العمل بها كلياً أو جزئياً  
بالإرادة المنفردة من أحد أطرافها يثير كثيراً من المنازعات لأنه يلزم وفقاً  
للرأى الراجح أن يكون الاخلال واقعا على التزامات أساسية في المعاهدة  
خلاف ذلك تتحمل الدولة المسؤولية كنتيجة لذلك ( ١ ) فلا يجوز أن يتخذ  
الاخلال حجة لانهاء المعاهدة الا اذا كان منصبا على التزامات أساسية  
في المعاهدة وبعد أثبات حدوثه ( ٢ )

وقد اشترطت لجنة القانون الدولي في مشروعها الذي وضعتـــه  
لقانون المعاهدات أيضاً أن تكون المخالفة واقعة على حكم جوهري لتنفيذ  
غرض المعاهدة والقصد منها .

#### الحالة الثانية : تغيير الظروف تغييراً أساسياً

يقصد بتغيير الظروف أن الظروف والاحوال التي عقدت المعاهدة  
في ظلها قد تغيرت أو زالت في فترة لاحقة على عقد تلك المعاهدة تفسيراً  
جوهرياً . وعند ذلك تصبح المعاهدة لا تستجيب للظروف والاهداف -  
التي عقدت من اجلها المعاهدة وقد تصبح ضارة وعامل عدم استقرار فسي  
علاقات أطرافها على أساس ان المعاهدة أصبح ينقصها شرط بقاء الاشياء  
على حالها عند عقد المعاهدة " *Rebus SicTant Tib U.S.* "

وفي الحقيقة ان تعبير " تغيير الظروف " تعبير مبهم وغامض ، هذا  
الابهام والغموض ينطوي على أخطار كبيرة لأنه قد يساء استعماله فيستعمل

١- دكتور جابر ابراهيم الراوي الحدود الدولية مشكله الحدود العراقية الايرانية ،  
رساله دكتوراه جامعه عين شمس عام ١٩٧١ ص ٦٥٣  
٢- دكتور حامد سلطان . القانون الدولي في وقت السلم الطبعة الرابعة القاهرة  
١٩٦٩ م ص ٢٨٤

ستارا يخفى وراءه أهدافا غير واضحة يقصد منها التحلل من المعاهدات الدولية أو فيه مخالفة مبدأ قدسية المعاهدات أو وسيلة لاختفاء الضمير القانونيين على ما هو في الحقيقة مخالفة دولية (٦)

وفي الواقع أن هذه النظرية كانت موضع مناقشة من قبل علماء القانون الدولي في وقت مبكر . وأصبحت في الوقت الحاضر موضع أجماع العلماء في أن المعاهدات لا تنزل قائمة إذا تغيرت الظروف والاحوال التي أحاطت بمعقدتها تغيرا جوهريا ولكن الفقه اختلف فيما يتعلق بتحديد الأثر الذي يحدثه تغير الظروف فترى قلة من العلماء ان هناك شرطا ضمنيا تنطوي عليه كل معاهدة معقودة بدون تحديد مدة موادة أن تصبح المعاهدة غير نافذة المفعول متى تغيرت الظروف التي كانت قائمة عند عقد المعاهدة تغيرا جوهريا وهي النظرية الشخصية ويقوم هذا الرأي اما على أساس سياسي، حق المحافظة على الدولة وحق الضرورة أو - المصالح الضرورية واما على مجرد قاعدة تفسير ارادة الاطراف بناء على ذلك فإن لكل طرف من أطراف المعاهدة الحق في أن يعلن فسوخ المعاهدة بأرادته المنفردة متى تحقق الشرط الجوهري في الظروف بمعقد التعاقد وهذا الرأي غير راجح لسببين .

أ انه يقوم على فكره افتراضيه شبيهة بنظريه العقد في القانون الخاص أو بنظريه العقد الاجتماعي في القانون العام .

ب من جهة اخرى فإن هذه الفكرة تؤثر تأثيرا سيئا على القوة الملزمة للمعاهدات ، فأنها تحت ستار التفسير تدخل في العلاقات الدولية مبدأها ما في القانون الخاص وتقوم هذه الفكرة على التحكم .

هناك نظرية اخرى اكثر قبولا من السابقة يدافع عنها بصقة خاصة جورج سل ويؤيدها أغلب علماء القانون الدولي وهذه النظرية ترى أن تغير الظروف حدثا طارئا غير متوقع وأن هناك قاعدة قانونية موضوعية توجب

١ - دكتور حامد سلطان ، القانون الدولي في وقت السلم ، الطبعة الرابعة ،

الاعتداد بالتغيير الجوهرى للظروف يسمح للمتعاقدين لا أن ينهـوا بطريقة تحكيمية المعاهدة المعقود . بل يجعلوها متطابقة بطريقة اتفاقية أو قضائية طبقا للظروف الجديدة أى أن ذلك يتم عن طريق الاتفاق أو ما يقوم مقامه عند عدم وجوده أى بواسطة التحكيم أو القضاء . هذا وقد جرت مناقشته تلك الرأىين من قبل لجنة مشروع القانون الدولى فأخذوا المشروع فى المادة ( ٥٩ ) بوجهة النظر الاخيرة فى وضع قاعدة قانونية موضوعية أى على أساس واقعة خارجية عن العقد تحدث آثارا قانونية وليس على أساس فكره وجود ( شرط ضمنى ) أو ( مفترض ) والتي تفتح المجال واسعا أمام التفسيرات الشخصية ثم ظهرت أمام هذه اللجنة تحد يد مفهوم بعض العبارات الواردة فيها مثل التغيير الجوهرى .

وغيرها من العبارات التي يقتضى الرجوع فيها الى ضوابط شخصية وقد أستبعدت الفقره الثانية من المادة ( ٥٩ ) من المشروع بعض طوائف المعاهدات من مبدأ التغيير الجوهرى للظروف مثل المعاهدات المتعلقة بالحدود ومعاهدات الصلح ( ١ )

وأخيرا انتهت للجنة بشأن قانون المعاهدات الى أن تجعل من تحقيق التغيير الجوهرى فى الظروف مجرد مبرر لاعادة النظر فى المعاهدة إن توقف تنفيذ التزاماتها الناشئة عن تلك المعاهدة .  
( *Suspending The Operation Of a Treaty* )

وتسمى للوصول الى إتفاق مع الدولة او الدول الاخرى يعيد -  
التوازن الذى أختل اذا لم يتم التوصل الى نتيجة مرضية . وعندئذ فقط ،  
فلها أن تطلب إنهاء المعاهدة بالالتجاء الى الاجراءات التي حددها  
المادة ٦٢ من المشروع التي تتضمن سلسلة من الاجراءات الواجب اتباعها فى  
حالات تمسك أحدى الدول ببطلان المعاهدة أو إنهاءها أو الانسحاب  
منها أو إيقاف العمل بها والتي تقضى بضرورة أن تقوم الدولة المطالبه بما يأتى (٢)

١- دكتور احمد القشيري قانون المعاهدات تبين الشبهات والتغيير ، دراسات فى القانون الدول المجلة المصرية للقانون الدولى المجلد الاول عام ١٩٦٩م من ص ٧٢ - ١٧٤  
٢- م ٦٣ من المشروع ١- كل عمل يعلن بطلان أية معاهدة او إنهائها او الانسحاب منها او إيقاف العمل بها طبقا لنصوص المادة ( ٦٢ ) الفقرتين ( ٢ ) ( ٣ ) يجب أن يكون عن طريق وثيقة تبلغ للاطراف الاخرين .



- ١- ضرورة أخطار الدول الأخرى الأطراف بالاساس الذي تستند اليه في طلب بطلان المعاهدة أو إنهائها أو الانسحاب منها أو - أيقاف العمل بها لمواد المشروع مع وجوب أن يتضمن الاخطار طبيعة الاجراء المقترح اجراء .
  - ٢- اذا مضت مدة لا تقل الا في حالات الاستعجال الخاص من ثلاثة شهور بعد استلام الاخطار دون ان يصدر أى اعتراض عن أى طرف يكون للطرف صاحب الاخطار الحق في أن يقوم بالاجراء السدى أقرحه بالطريقة المنصوص عليها في المادة ( ٦٣ ) ( ٢ )
  - ٣- اما اذا صدر اعتراض عن اى طرف فأن على الأطراف الأخرى أن ينشدوا حلا عن طريق الوسائل المبينة في المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحد . بأعمال ماسبق على ماكان من الصراع العراقى الايرانى يتضح لنا أنه بمناسبة الحالة الاولى وهى ( أخلال أحد أطراف المعاهدة بالتزاماته المقررة .
- أوضح لنا من سياق الجذر التاريخيه للصراع من خلال دراساتنا لبعد ايات الحرب أن ايران لم يصدر منها أى اخلال بالتزاماتها المقررة في احكام أتفاقيه الجزائر عام ١٩٧٥م التي وقعت من الجانبين في ١٦ مارس ١٩٧٥م بالجزائر وأنه لما كان ذلك كذلك وكان الواضح لنا من خلال - دراستنا السابقة أن العراق هو الذى قام بالاخلال بالتزاماته تجاه إيران ويتمثل هذا الاخلال في تهديداته العسكرية وشن الحرب على إيران فى ١٩٨٠/٩/٢٢م هذا الرأى من خلال مايسر لنا من مصادر .
- أما بالنسبة للحالة الثانية من حالات كفييه أنها العمل بالاتفاقيات الدولية هـسى .
- ( تغيير الظروف تغييرا أساسيا )
- بمطابقة ذلك على الصراع العراقى الايرانى يتضح لنا أنه ليست هناك منه ظروف قد تغيرت لانها العمل بأتفاقيه الجزائر المبرمة فى عام

١٩٧٥ بين الدولتين وإذا كان العراق يرى أن أسقاط نظام الشاه  
يهد من قبل تغيير الظروف تغييراً أساسياً يتيح له إنهاء العمل باتفاقية  
الجزائر لعام ١٩٧٥ م فإن ذلك لا يعد من قبل التغيير الأساسى فى الظروف  
لان المعاهدات تلتزم بها الدول بصفقتها وليست بحكومات أسمية ثم أن -  
نفس الظروف التى تعرضت لها ايران تعرضت لها أيضا العراق الذى يتمثل  
فى تغيير رئيس الدولة من احمد حسن البكر الى صدام حسين فهل هذا مسوغ  
لانها العمل بالاتفاقيات .

ومعروف لدى الفقه الدولى سواء التقليدى منه أو الحديث أن الدول  
تبرم الاتفاقيات والمعاهدات بصفقتها عضو فى المجتمع الدولى وليس بأسم  
الحكومة اى أفراد الحكومة بأشخاصهم والا لادى ذلك الى انهيار الاتفاقيات  
الدولية وأدى كذلك على تعريض الأمن والسلم الدوليين للخطر الذى يترتب  
عليه عدم استقرار المعاملات الدولية التى تسمى فى النهايه الى إعلان الحرب  
العالمية .

نخلص من ذلك الى أن العراق طبقا للمادة ٦٢ ، ٦٣ من مشروع  
لجنة القانون الدولى كان عليه أن يخطر ايران بأنها العمل بالاتفاقية  
قبل ثلاثة أشهر من اعلان الانتهاك بالعمل بالاتفاقية ولكن مجلس قيادة الثورة  
العراقى أتخذ قرار بالغاء اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ ، فى ١٧/٩/١٩٨٠  
وأخذ نفس المجلس قرار الحرب فى ٢٢/٩/١٩٨٠ بتوجيه ضربه الى مطارات  
ايران .

وتطبيق المادة السادسة من الاتفاقية كان عليه يلجأ الى المفاوضات  
التشائية المباشرة خلال فترة شهرين اعتبارا من تاريخ احد الطرفين ثم طلب  
المساعى الحميدة من دولة صديقة خلال ثلاثة أشهر وفى حالة الرفض أو فشل  
المساعى الحميدة يلجأ الطرف الطالب الى التحكيم خلال شهر من تاريخ فشل  
أو رفض المساعى الحميدة ثم يبدأ السير فى اجراءات التحكيم المنصوص عليها  
فى نهاية المادة السادسة .

الفصل الرابع  
المبحث الثالث  
الحرب العراقية الإيرانية  
والقانون الدولي الانساني

تشير الحرب العراقية الإيرانية العديد من القضايا التي تحكمها وتنظمها قواعد القانون الدولي الانساني أو ما يسمى بقواعد الحرب لحماية الانسانيه ونقصد بهذه القضايا على وجه الخصوص معاملة أسرى الحرب وضرب المراكز السكانية المدنية واستخدام الاسلحة الكيماوية اما الاتفاقيات التي تنظمها فهي على الترتيب : اتفاقية جنيف الثالثه ١٩٤٩م واتفاقية جنيف الرابعه لعام ١٩٤٩م والبروتوكولات الملحقه بهما لعام ١٩٧٧ - بروتوكول ١٩٢٥م القاضى بتحريم استخدام الغازات الخانقه أو السامه في الحروب .

أولا معاملة الاسرى :-

وفقا لتقديرات لجنة الصليب الاحمر الدولي ( ICRC ) كان عدد الاسرى لدى ايران نحو ٧٠٠٠ أسير عراقي ، ولدى العراق نحو ٢٥٠٠ أسير إيراني وذلك في أوائل عام ١٩٨٢م وصل فسى أواخر عام ١٩٨٤م الى ٥٠٠٠ أسير عراقي لدى ايران ١٠٠٠ أسير إيراني لدى العراق وتشير مصادر لجنة الصليب الاحمر الدولية الى تزايد هذا العدد بصورة واضحة حيث يتراوح عدد الاسرى العراقيين لدى ايران ما بين ٥٥ الف ، ٧٠ الف أسير بينما يبلغ عدد الاسرى الإيرانيين لدى العراق حوالي ١٥ الف أسير (١)

وكان من الطبيعي مع تزايد اعداد الاسرى لدى الجانبين أن تثار العديد من المشاكل بشأن المعاملة السيئة للاسرى ، وعموما فإن أستعراض تقارير لجنة الصليب الاحمر الدولية وبعثات الامم

١- احمد ابو الحسن زرد . الحرب العراقية الإيرانية والقانون الدولي الانساني ، مجلة السياسة الدولية العدد ٨٥ يوليو ١٩٨٦ ص ١٠٢ - ١٠٥

المتحدة الى مواقع الاحداث يؤكد المسئولية الدولية في خرق اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بمعاملة اسرى الحرب وذلك على النحو التالي:  
رفض تقديم قوائم بأسماء الاسرى (١)

ترفض كل من العراق وايران تقديم قوائم بأسماء الاسرى الامر الذي يعد انتهاكاً صريحاً لاحكام المواد ٦٩ - ٧٧ من الاتفاقية المشار اليها التي تنص على أنه لاى أسير من أسرى الحرب بمجرد وقوعه في الاسر أو في خلال مدة لا تزيد عن أسبوع منذ وصوله الى معسكر الاسر أو حتى معسكر الانتقال وكذلك في حالة مرضه أو نقله الى المستشفى او معسكر اخر بأن يكتب مباشرة الى عائلته من جهة او الوكالة المركزية لاسرى الحرب من جهة اخرى بطاقه يوضح فيها عنوانه وحالته الصحية وتسمى هذه البطاقة بطاقة الاسر كما أن رفض تقديم مثل هذه القوائم بمعنى عدم معرفه دولتهم بأشخاصهم او عدد هم او حالتهم ويجعلهم تحت رحمة الدولة الاسرة أن شاءت اباقتهم على قيد الحياة وأن شاءت قتلهم (١)

## (٢) التعذيب الجسدى :

من المفيد ان نستعرض الظروف والملابسات التي صاحبت " حاد ث جورجان " لسبيين اولهما . ان هذا الحادث حظى بأهتمام دولى لنشر اخباره فور وقوعه .  
 ثانيهما : أنه لم يكن فريداً في نوعه بل كشف عن ممارسات اقسى وأغنف ضد الاسرى لدى الجانبيين وذلك وفقاً لتقرير بعثة الامم المتحدة التي زارت طهران وبغداد خلال شهر يناير ١٩٨٥ م .

وقد كشف النقاب عن هذا الحادث عندما بعث وزير الخارجية العراقي برسالة الى الامين العام ( وثيقه S/1699 ) في ٢٥ / ١٠ / ١٩٨٤ ذكر فيها ان السلطات الايرانية قامت باطلاق النيران بصورة عشوائية على الاسرى

١- دكتور عبد الواحد الفاراه اسرى الحرب دراسة فقهية تطبيقية ( القاهرة عام الكتاب ١٩٧٥ ص ٢٢٤

المراقبين في معسكر جورجان مما أدى إلى مقتل وجرح أعداد كبيرة منهم

وبعث ممثل إيران الدائم برسالة إلى الأمين العام ( وثيقه S/16820 )  
يؤكد فيها مزاعم العراق مشيراً إلى تقرير لجنة الصليب الأحمر الدولي التي  
كانت متواجده في المعسكر أثناء وقوع أحداث الشعب . وقد أعلنت الحكومة  
الإيرانية أن الحادث جاء انعكاساً لزياره لجنة الصليب الأحمر الدولية حيث  
رفض بعض الأسرى مثل هذه الزيارة وأن القتل الستة ذلك منهم أصيبتهم أثناء  
محاولتهم الهرب من المعسكر بينهما الثلاثة القتل الآخرون قتلوا بواسطة  
زملائهم الأسرى .

أما رواية الصليب الأحمر فتؤكد أن الحادث أسفر عن وفاة ستة من  
الأسرى وإصابه نحو ٣٥ أسيراً وأن العنف هو النتيجة الحتمية لسياسة إيران  
التي تمثلت في الضغط الأيديولوجي والسياسي والتخويف وإعادة التلقين  
المنظم والاعتداء على شرف وكرامة الأسرى وهذا الوضع هو السمة المستديرة  
لحياة المعسكرات وطالب التقرير الدول الموقعة على اتفاقيه جنيف بشأن أسرى  
الحرب بالضغط على إيران لمراعاة نصوص هذه الاتفاقيه .

بعد ذلك هاجمت إيران لجنة الصليب الأحمر الدولي واتهمتها  
بالتجسس وعدم الحياد ورفضت التعاون معها وأثر هذا الاتهام أعلن مسئول  
الصليب الأحمر أن إيران تقود حملة افتراء وكذب ضد الهيئة لم يسبق لها مثيل

ومهما يكن من أمر فإن تقرير بعثة الأمم المتحدة الذي نشر في فبراير  
١٩٨٥ م يؤكد أن الحادث أسفر عن وفاة تسعة من الأسرى على الأقل  
بينهم ثلاثة توفوا نتيجة للضرب والباقيون نتيجته أصابتهم بعيارات نارية وأن ٤٧  
شخص نقلوا إلى المستشفيات وأن عدد أكبر من الأسرى أصيب بأصابات أقل  
حدة ولم ينقلوا إلى المستشفيات وأكد التقرير أنه لم يتوفر أدلة مقنعة على قيام  
لجنة الصليب الأحمر بأي إجراء غير سليم يكون قد أثار في حد ذاته المشاجرة  
الأصلية أو ما نجم عنها من شغب .

وقد كشف التقرير المشار اليه عن حالات تعذيب جسد ي يندى لهسا  
 الجبيين ، ومعامله لا انسانيه تتنافى وما تقرره اتفاقيه جنيف الثالثه من حقوق  
 وضمانات الاسرى الحرب ، حيث جاء بالتقرير ما يلى :-  
 " ان المعامله القاسيه والعنف فى المعسكرات أمويكا د يكون مألوقا ،  
 حيث يتعرض "الاسرى لتعذيب جسد ي بوسائل لمدة مثل الجلد والضرب  
 بالهراوات ، وتوجيه ضربات الى كلتا الاذنين فى آن واحد والصدمات -  
 الكهربائيه والاعتداء على الاعضاء التناسليه والركلات التى غالبا ما حدثت  
 فى اجزاء الجسم المصابة اصلا ، وبدأ أن العنف الجسد ي امر شائع بوجهة  
 خاص فى معسكرات أسرى الحرب فى العراق بجانب تدابير العقاب الجماعى  
 مثل الحبس لفترات طويله والحرمان من الماء والطعام ."

### ( ٣ ) الحرمان من الاتصال بالخارج :

يعيش أسرى الحرب فى كلتا الدولتين فى حالة عزلة عن العالم الخارجى  
 حيث تتردد الشكاوى داخل معسكرات الاسر من عدم تواتر وصول  
 البريد ان لم يكن انعدامه اطلاقا ولا سيما فى إيران فضلا عن أنقطاع  
 الزيارات التى تقوم بها هيئات انسانيه غير منحازه الى المعسكرات وهذا  
 الوضع يتعارض مع ما تقرره المادة ٧١ من اتفاقيه جنيف الثالثه حيث تلزم  
 الدوله الاسرة بالسماح للاسرى بأرسال وتلقى الرسائل والبطاقات وتلقى  
 الطرود وان كان من حق الدوله الاسرة وضع تلك الرسائل تحت الرقابة

### ( ٤ ) التمييز فى المعاملة وعدم احترام حرية العقيدة :

كانت العراق قد أدعت أن ايران تقسم الاسرى العراقيين الى جناحين  
 جناح المؤمنين ( الفئات المعارضه للنظام العراقى ) وجناح الموالين  
 ( الفئات المؤيده للنظام العراقى )  
 وأدعت أيضا العراق ان ايران تعرض الاسرى العراقيين لضغط أيد لوجى  
 ودينى بما يتعارض وأحكام المادة ٣٤ من اتفاقيه جنيف الثالثه التى تنص

على " بترك الاسرى الحرب الحرية التامة في ممارسه واجباتهم  
الدينيه .....  
ولم يقتصر الامر على ذلك بل ادعت انه تم تغيير الديانه .

ولكن بعثة الامم المتحدة التي زارت طهران في يناير ١٩٨٥ -  
قد اكدت ان الفصل بين مجموعتي الاسرى هو اجراء امني مشروع  
وضروري ولم تتمكن البعثة من الوقوف على ما اذا كانت عمليات تغيير  
الدين هذه قد وقعت اكرها .

مع العلم بأن الاضطرابات التي حدثت في صفوف الاسرى العراقيين  
في ايران جاءت أثناء زيارة لجنة الطليب الاحمر الدولية التي عرفت  
ان حوالي ٠٠٠ ١٣ الف أسير مسيحي قد أسلموا فحاولت  
اللجنة مراجعتهم الى فياننتهم الاصلية فحدث هرج ومرج وقد تبين  
أن من بين أعضاء اللجنة منصرين ينتمون للإرساليات التنصيرية  
التي تعمل في الشرق الاوسط ودول الخليج ( ١ )

#### ( ٥ ) أعمال التشهير والتحقير :

يجبر أسرى الحرب في العراق على الاشتراك في تمثليات ذات طابع  
سياسي يتعرض فيها زعماء ايران للاساءة والاستهزاء والسخرية  
ومن ناحيه اخرى يتعرض الاسرى أنفسهم لعمليات التحقير والاهانة  
مثال ذلك تعريضهم لفضول الجماهير كان يوم مروا بالسير جماعات  
في الشوارع أو أن يطاف بهم في الطرقات في سيارات مكشوفة ويتكرر  
هذا الوضع بصفه خاصة في العراق حيث يطاف بالاسرى الايرانيين  
في الشوارع وهم يهتفون ضد وطنهم بينما تصطف الجماهير على  
جانبي الطريق ( ٢ )

١- مجله المختار الاسلامي العدد ٨٥ عدد مايو ١٩٨٧ ( ص ٦٧ - ٦٨ )  
٢- صحيفه الثورة العراقيه ( ١٨ / ٤ / ١٩٨٦ )

ولا شك أن هذه الاعمال تتنافى مع مبادئ الأخلاق الدولية فضلا عن أن بعض المحاكم العسكرية الدولية ادانته مثل هذا النوع من التحقير والاهانة الموجهة من قوات الدولة الاسرة الى الاسرى من جنود العدو

### ٥٦ أمتداد فترة الاسر:

غنى عن البيان ان جانبا من اسرى حرب الخليج قد مضى عليهم فسى الاسر قرابة خمس سنوات او يزيد ويضخم من المأساة عذاب عائلاتهم التي لا تعرف عنهم شيئا . ومن هنا يثور التساؤل الا يعتبر الاسر الممتد في حد ذاته معاملة لا انسانية ؟

ما حدا بالبعض الى القول بأن حق المتحاربين في الاحتفاظ بالاسرى طول مدة النزاع بأكملها يفقد مبرراته عندما تطول مدة النزاع بشكل مفرط

اذا كانت المادة ١١١ من اتفاقية اسرى الحرب تنص على " ان الافراج عن الاسرى يتم دون ابطاء عقب انتهاء العمليات العسكرية بين الدول المتحاربة " ومن فليس ثمة التزام يقع على عاتق الاطراف المتنازعة بالافراج عما في حوزتها من اسرى الطرف الاخر الا بعد توقف القتال الا ان ظروف وطبيعة الحرب الحديثة عامة وحرب الخليج خاصة على وجه الخصوص تفرض اعادة النظر في نص هذه المادة حيث كان لهذا النص وجهته وقد وضعه عام ١٩٤٩ م اذ كان الاعتماد الكلى في الحرب على القوى البشرية . اما الان فلم يعد الامر كذلك فضلا عن أن عملية التبادل تتم بواسطة وكالات وهيئات مختصة لضمان عدم عودة الذين اطلق سراحهم الى مسرح الحرب .

### الوضع يستدعي القيام بدور الدولة الحامية :

في ظل الممارسات اللاانسانية لاسرى حرب الخليج وازاء عدم قدرة الصليب الاحمر الدولية على القيام بواجبها بشكل مرضى بعد رفض

- ١- د صلاح الدين عامر مقدمه لدراسة قانون النزاعات المسلحة طبعه دار النهضة ١٠٨٠ - ١٢٠ " البروتوكول الاول الملحق باتفاقية جنيف ١٩٤٩ م .
- ٢- ر ك رامازاني ايران وعقد الصلح مجلة السياسة الدولية عدد ٨٥ يوليو ١٩٨٦ مقال بالانجليزية ترجمه سوسن حسين . انظر كذلك مجله المختار الاساسي المجلد الثامن العدد الخامس .



ايران التعامل معها فأن الامر يستدعي بدور الدولة الحامية للقيام  
بالاشراف على تطبيق احكام الاتفاقية وتأمين مصالح الاسرى لدى  
الدولة الاسرة ( ١ )

وهنا يثور التساؤل أى الدول تصلح لان تكون الدولة الحامية  
فى النزاع العراق الايرانى ؟ نستطيع أن نقول أن الجزائر هـى  
من افضل الدول المؤهلة حالياً للقيام بهذا الدور حيث تربطها  
بطرفى النزاع علاقات طيبة ولم تكف منذ أندلاع النزاع عن بذل الجهد  
من اجل تسوية المشكله . وفوق ذلك كله فقد لعبت دورا رئيسيا  
فى ابرام اتفاقية الجزائر المعروفة عام ١٩٧٥ م وعموما لوجسح  
الطرفان فى اختيار الدولة الحامية سواء اكانت الجزائر ام دول -  
محايدة اخرى فأنها ستكون خطوة مشجعة ليس فقط لضمان حقوق  
الاسرى وانما على طريق التسوية الشاملة لنزاع طال أمدته .

### ثانيا : ضرب المراكز السكانية المدنية :

بدأت الاتهامات بشأن ضرب المراكز السكانية المدنية  
فى فبراير ١٩٨٣ عندما اتهمت الحكومة الايرانية العراقية  
اكثر من مرة بخرق اتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩ م المتعلقة  
بحماية الاشخاص المدنيين فى وقت الحرب . ثم بدأ بعد ذلك  
الاتهامات المتبادلة من خلال الرسائل التى تلقاها الامين العام  
وتتطوى على اتهامات بعدم احترام قواعد الحرب والقانون الدولى  
الانسانى وذلك بمهاجمة اهداف مدنية واحداث اضرار بشرية،

ومن الجدير بالذكر أن بغداد هـى المسئولة عن ذلك  
بقيامها بضرب الاهداف السكانية المدنية لمحاولة اجبار ايران -  
على وقف القتال وتم ذلك بعد أن تحولت الحرب لصالح ايران فس  
بدايات عام ١٩٨٢ م ( ٢ ) . وأثر هذه الاتهامات طلب الامين

١ - دكتور صلاح الدين عامر ، مقدمة لدراسة قانون النزاعات المسلحة  
طبعة دار النهضة ١٩٦٤ م ص ١٠٨ - ١٢٠ .  
٢ - ر . ك . رامازانى ، ايران وعقد الصلح ، مجلة السياسة الدولية  
عدد ٨٥ يوليو ١٩٨٦ م مقال بالانجليزية ، ترجمة سوسن حسين .  
وانظر كذلك مجلة المختار الاسلامى المجلد الثامن العدد الخامس .

العام للامم المتحدة ، التشاور مع الدولتين لارسال بعثات تفتيش المناطق المدنية التي تعرضت لهجمات عسكرية في كلا البلدين وفى ٢٠ يونيو ١٩٨٤ بعث الامين العام بتقرير الى مجلس الامن تضمن وجود واحداث خسائر فادحة فى الارواح وأضراراً واسعة النطاق بالمدن والهيكل الاساسية الاقتصادية من المدن الايرانية ( ديزفول - عيدان - سوزانجراد ) ونساء عليه دعا مجلس الامن الى الوقف الفورى لجميع العمليات العسكرية الموجهة ضد الاهداف المدنية بما فى ذلك المدن المناطق السكانية .

أُتفِقَ ١٢ يونيو ١٩٨٤ م .

وتزايدت حدة الهجمات ضد الاهداف المدنية فى عام - ١٩٨٤ فيما سُمى " بحرب المدن " وجاء التصعيد أساساً من قبل العراق ، حيث هاجم الطيران العراقى فى ٥ يونيو ١٩٨٤ قرية بانة الايرانيين ونتج عن هذا الهجوم خسائر فادحة فى ارواح وممتلكات المدنيين وأدى الى وقوع هجمات انتقامية على المدن العراقية على حد زعم العراق وقد بعث الامين العام فى ٩ يونيو ١٩٨٤ برسائل الى الطرفين دعا فيهما الى وقف القصف الجوى او المدفئ على المراكز السكانية المدنية المحصنة والامتناع مستقبلاً عن شن مثل هذه الهجمات .

وقد أشدت تضاروة حرب المدن بصورة أعنف مما كانت عليه من قبل خاصة بعد احتلال ايران لجزء من شبه جزيرة الفساو العراقية وقد جاء التصعيد أساساً من قبل العراق ففى محاولة لاحداث توازن فى القتال فى مواجهة التفوق الايرانى فى الحرب البرية . وقد تركزت الهجمات على الاهداف الاقتصادية الحيوية فى عاصمتى الدولتين وقد ترتب على تلك الهجمات أضرار مادية وبشرية يصعب حصرها ( ١ )

١- احمد أبو الحسن زرد الحرب العراقية الايرانية والقانون الدولى الانسانى مجلة السياسة الدولية العدد ٨٥ يوليو ١٩٨٦ م ص ١٠٥

ونخلص من الفحص السابق الى أن العراق انتهكت أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ م والخاصة بحماية السكان المدنيين في وقت الحرب والبروتوكولات الملحقه بها لعام ١٩٧٧ وبصفة خاصة المواد ٣٥ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٩<sup>٥٩</sup> ، ٦٣ ، ٧٦ من البروتوكول الاول والتي تقرر حظر الهجوم على المدنيين أو توجيه أعمال العنف الدامية أو بث الذعر بينهم أو التهديد بذلك وكذلك حظر الهجمات العشوائية وهي التي لا توجه الى هدف عسكري محدد والتي كانت تقوم بها العراق او التي تستخدم طريقة او وسيلة للقتال لا يمكن حصرها آثارها الامر الذي يترتب عليه اصابة الاهداف المدنية والعسكرية دون تمييز .

أما من ناحية ايران فأن المصادر التي تحت أيدينا أثناء البحث تؤكد عدم لجوء ايران الى ضرب الاهداف المدنية لانها كانت في حالة تشبه انتصار عسكري مما يمنحها عن ضرب الاهداف المدنية وكذلك لان العراق لجأ الى ذلك محاولة منه اجبار إيران للصلح ووقف القتال ويقال من بعض المصادر أن القاهرة كانت صاحبه القرار الخاص بضرب الاهداف المدنية وهكذا تاهت الحقيقة في ضواحي السياسيه ودورها .

وأثر مناشدة الامين العام هذه تعهدت الدولتان في ١٢ - يونيو بإيقاف العمليات العسكرية ضد المراكز السكانية المدنية المحصنة وتم هذا الاتفاق أيضا على وضع فريقين تابعين للأمم المتحدة بهدف التحقيق من الالتزام بالاتفاق على أن يقوم كل فريق بالتحقيق

على أى انتهاك بناء على طلب الحكومة التى تدعى وقوع مثل هذه الانتهاك .

وقد أستمّر احترام هذا الاتفاق حتى نهاية عام ١٩٨٤ ثم ما لبث ان انتهك الاتفاق المبرم بينهما وذلك فى بداية عام ١٩٨٥ حيث جرى القصف الجوى والصاروخى للقرى من قبل العراق ومن تقرير لبعثة الامم المتحدة التى عهد بها تفتيش المناطق والقصرى الضرورة تبين الاتى :-

( أكد الفريق المكلف بتفتيش القرى الايرانية " دهلاويه - برديه علوانه " بمنطقة سوزا نجد فى إقليم خوزستان أن قرية برديه " دهلاويه من المراكز السكانية المحضة وانهما تعرضتا لهجوم جوى استخدمت فيه القنابل العنقودية أما قرية علوانه فأنهما تعرضتا لهجوم جوى استخدمت فيه القنابل العنقودية الا أنه نظرا لقرب القرية من احدى المنشآت العسكرية فأنه من الصعب تحديد ما اذا كانت القرية ذاتها هى الهدف المقصود . أما الفريق المكلف بتفتيش القرى المراقبة المضروبة فقد أكد ان قرى تنسى الجسواير وسارغة تشكلان فى ذاتهما مناطق سكنية خالصة الا أن الطريق التى يصل بغداد والبصرة الذى يمر بينهما يمكن أن يشكل خطا للمواصلات ذات فائدة عسكرية )

أخيرا يتضح من تقرير بعثة الامم المتحدة أن إيران قد التزمت باتفاق ١٢ يونيو ١٩٨٤ م وانها كانت تضرب المنشآت العسكرية الموجودة داخل المناطق السكنية المدنية وانها فى قصفها للمدن المشار اليها عاليا كانت تقصد فى النهاية الى قصف طريق بغداد البصرة لتقطع طريق الامدادات العسكرية للقوات المواجهة من ذلك القطاع فى الجبهة .<sup>(١١)</sup>

وهذا قد بررت العراق موقفها هذا رسميا بأنها قامت بذلك لمحاولة اجبار ايران على قبول التسوية السلمية الشاملة للنزاع . بل اعلنت فى ١٧ -

مارس ١٩٨٥ انها أى العراق تعتبر المجال الجوى الايرانى منطقه حربيه مما ادى الى تزايد معدل رحيل الاجانب عن طهران وأنخفاض وتعليق العديد من الحالات الجوية اليها<sup>(١)</sup> .

### ثالثا : استخدام الاسلحة الكيماوية :

أثير استخدام الاسلحة الكيماوية فى حرب الخليج لاول مره من جانب الحكومه الايرانية فى نوفمبر ١٩٨٣ وذلك فى الخطاب الموجة منها الى الامين العام للأمم المتحدة . وفيه تتهم العراق باستخدام اسلحة ممنوعه دوليا فى النزاعات المسلحة وفى بادى الامر رفضت بغداد مثل هذه الاتهامات ورفضت أيضا استقبال بعثة الامم المتحدة لنقض الحقائق وكررت ايران اتهاماتها فى عديد من الرسائل الموجهة الى الامين العام وبصفه خاصه فى فبراير ومارس عام ١٩٨٤ وفى ١٠ مارس ١٩٨٤ أعلنت فيينا أن الاختبارات المعملية أكدت ان - الجرحى العسكريين الايرانيين قد تأثروا اما بنوع من غاز الخردل - او المايكوتوكسين أو ما يعرف بالصبغة الصفراء .

أما بعثة الامم المتحدة الطبيه التى زارت طهران فى الفتره من ١٣ - ١٩ مارس ١٩٨٤م أكدت فى تقريرها الذى نشر فى ٢٦ - مارس من نفس العام ان هناك دليل على أن غاز الاعصاب المعروف - بأسم تابيون قد استخدم ضد القوات الايرانية ولم يتمكن مجلس الامن من استصدار قرار بشأن هذه المسأله وأكتفى بأصدار بيان وذلك فى ٣٠ مارس ١٩٨٤ يدين استخدام الاسلحة الكيماوية من جانب العراق ويؤكد ضرورة احترام بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذى يحظر استخدام الغازات السامة والخانقة او غيرها فى الحرب وكذا الوسائل العسكريه البكتريولوجية . .

وقد لقي البيان الذى صدر عن مجلس الامن صدى لدى الدول

١- احمد أبو الحسن زرد الحرب العراقيه - الايرانيه والقانون الدولى الانسانى مجله السياسيه الدوليه العدد ( ٨٥ يوليو ١٩٨٥ م ص ١٠٦

الغربية فأعلنت الولايات المتحدة في نفس اليوم الذي صدر فيه البيان وقف بيع اى مواد كيمياوية يمكن استخدامها في تصنيع مثل هذه الاسلحة وفي ١٠ ابريل ١٩٨٤ وافق وزراء خارجية ألمانيا الغربية ، هولندا أن الخبراء أستجوبوا جرحى عراقيين أثناء غازات شنتها على مواقع ايرانيه " وأن العراق أستمر فى أسقاط قنابل كيمياوية على مواقع ايرانيه مما أسفر عن سقوط ضحايا من الجانب العراقى أيضا . .

وجاء بيان مجلس الامن فى ٢٢ مارس ١٩٨٦ م مطابقا لبيانه فى ٣٠ مارس ١٩٨٤ م مما دفع ايران الى مواشدة الامم المتحدة لاتخاذ اجراءات ملموسة لمنع العراق من استخدام هذه الاسلحة والاستمرار فى ارتكاب الجرائم الحربية والا فسنضطر الى اللجوء لوسائل جديدة للدفاع عن نفسها وأيقاف مثل هذه الاعمال الخطيرة ( ١ )

وبذلك يتضح لنا كما أتضح للعالم من قبل أن العراق هى الطرف المعتدى وهو الطرف البادى للحرب وانه هرق جميع - قواعد القانون الدولى .

## الفصل الرابع

### الحرب العراقية الإيرانية

#### البحث الرابع

#### الحرب : البداية والنهاية

##### بداية الحرب :

كانت الحرب العراقية الإيرانية من أهم أحداث القرن العشرين من حيث طولها أي مدة استمرار الحرب التي استغرقت ثمانى سنوات متواصله وكما أن -  
تحديد الطرف المسئول عن بداية الحرب كان من أهم مشاكل الحرب نفسها  
ويكاد يكون هو المسئول الاول عن أطاله أمد الحرب . فكل من الطرفين  
يعتبر الآخر هو الطرف البادى بالحرب وأن لم يكن كذلك فهو الطرف المومى -  
الى أشغال نار الحرب .

فوجهة النظر العراقية تقول فى مجملها أن إيران هى التى أدمت  
الى أشغال نار الحرب بعدة أعتدات على الاراضى العراقية وأخترق المجال  
الجوى العراقى وكذلك بعض الاستفزازات من قبل إيران منها على سبيل  
المثال لا الحصى .

أ - أخترق الطائرات العسكرية الإيرانية الاجواء العراقية ١١٧ مرة -  
وأختطف أفراد .

ب - فتحت القوات الإيرانية النار على المخافر العراقية ١٤ مرة .

ج - فى ١٥ / ١٠ / ١٩٧٩ تعرضت القنصلية العراقية فى خورامشهر للتفتيش  
من قبل ما يسمى بالحرس الثورى الإيراني .

.....  
.....

ولكن التطور الخطير الذى حدث فى أطار التجاوزات الإيرانية هو ما حدث  
يوم الرابع من أيلول عام ١٩٨٠ ( ٤ يونيو ١٩٨٠ ) حينما قصفت المدفعية

١- انظر كتاب فيالق السلام وبغى خمينى على طعمه ، منشورات مؤسسه الهيتم ، ص ٢٩-٣٧  
بالتفصيل وجهة النظر العراقية .

الايروانية الثقيلة عيار ١٢٥ م - الامريكية الصنع - مدن " خانقين " و " مندلي " وزيالهية " والمنطقة النفطية المسماة بنفط خانسه ما تسبب في اضرار بالغه وجسيمه في الارواح والممتلكات وغيرها كثير من تلك الاهدات (١)

وعلى هذا الاساس اعتبرت الحكومة العراقية في ١٧ ايلول ١٩٨٠ الاتفاقيه المذكورة وما لحقها من اتفاقيات ملغاه من جانب العراق بعد ان قامت ايران من جانبها بالغاءها قولا وفعلا .

في ٢٢ ايلول / ١٩٨٠ حذرت فيه الحكومة العراقية السلطات الحاكمة في ايران من بغيه تصعيد هذه الاعمال العسكرية وحملتها المسئولية كاملة عن كل هذه الاعمال واوضحت الحكومة العراقية ان هذه الاعمال الفظيعة التي قامت بها القوات الايرانية قد اضطرت العراق الى توجيه ضربة رادعه للهداف العسكرية الايرانية داخل ايران حفاظا على سلامة وامن العراق ومصالحه الحيوية وكل هذا حق مشروع بموجب القانون الدولي (١)

ولكن يتضح لنا ان البدايه الحقيقية للحرب كانت العراق هي التي اتخذت خطواتها في اتخاذ مجلس قياده الثورة العراقي قرارا بالغاء اتفاقيه الجزائر في ١٧/٩/١٩٨٠ م .

وفي يوم ١٨/٩/١٩٨٠ أصدر العراق قرارا بالزام كل السفن التي تبحر من شط العرب برفع العلم العراقي واتباع تعاليم الملاحة العراقية وقد استهدف العراق من الغاء المعاهدة ثلاثة اهداف رئيسيه وهي :<sup>(٤)</sup>  
أ - اعاده الوضع لشط العرب الى ماكان عليه من قبل أي وضعه تحت السيادة العراقية الكاملة .

١- في المرجع السابق ص ٢٩ - ٣٧

٢- عمر عز الرجال عمليه صنع قرار الحرب العراقية الايرانية - مجله السياسيه الدوليه عدد ٨٥ يوليو ١٩٨٦ م ص ٨٦ - ٩٩



- ب ابقاء الوضع لقانون الحدود العراقية الايرانية البرية كما كان عليه  
 قبل ١٩٧٥ م .  
 ج محاولة العراق استعادة الاراضى التى أستولت عليها إيران  
 من قبل .

وقد رأى الجانب الايرانى ذلك بمثابة اعلان الحرب من جانب  
 العراق فأعلنت طهران اغلاق الاجواء الايرانية وفى الواقع فإن الجانب  
 العراقى هو الذى كان وراء دفع الامور الى حالة الصدام لانه أراد -  
 أما خضوع الجانب الايرانى لمطالب العراق السابقة الحديث عنها  
 او الحرب وبعدها يوم من العراق مطالبة من منطلق الواقع العملى  
 بعد الحاق الهزيمة بالجانب الايرانى .

وكان واضحاً أن الجانب الايرانى على الرغم من ادعائه العدائيه  
 تجاه العراق فإن لم يقدر لشن حرب شاملة ضد العراق وفى وقت لم  
 تستغرق فيه الاوضاع الداخلية هناك .

أبلغ صدام حسين جيرانه العرب سرا بأنه خطط لمهاجمة  
 ايران وجاءت تلك المشاورات قبل الحرب بثلاثة أيام فقط ، وأنه  
 حين أبلغها بقرار الحرب قد أعلن لقادتها أن هدفها هو إسقاط  
 نظام خومينى فى ايران للقضاء على الخطر الفارسى الذى يهدد هذه  
 الدول واكد لهم أن العمليات الحربية لن تستغرق اكثر من عشرة أيام -  
 فيتحقق خلالها انهيار النظام الخومينى . . . . . وتحقق أهداف العراق  
 ويعود الاستقرار من جديد للمنطقة . وكان المطلب الوحيد الذى -  
 يتقدم به صدام حسين للسعودية ودول الخليج هو الا يتوقف تدفق  
 البترول عن الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا واليابان خلال المعارك  
 لكى لا يتدخل الغرب فى الحرب وبمبالغة فى تحقيق هذا الضمان طالب  
 دول الخليج زيادة انتاجها من النفط لكى تعوض نقص البترول المتوقع  
 من ايران والعراق بعد نشوب الحرب ( ١ )

ويبدو ان الخط المشترك الممثل فى توجهات القوة الايرانية قد -  
 ادى الى وجود تقارب ما بين النظام العراقى والنظام السياسى فى

دول الخليج ( رغم الاختلاف بينهما ) وذلك يهدف الحصول  
تأييد ودعم تلك النظم لحربها مع ايران وهذا ما حدث بالفعل  
بعد نشوب الحرب فدول الخليج تعوض العراق ماديا عن كل خسائر  
الحرب وكان انشاء مجلس التعاون الخليج بالاساس كرد فعل لنشوب  
وأستمرار الحرب العراقية الايرانية ( ١ ) .

شن العراق الحرب الشاملة على ايران في يوم ١٩٨٠/٩/٢٢  
وذلك بتوجيه ضربه جوية شملت معظم المطارات الايرانية وهناك  
أشتعلت نيران الحرب بطول خط الحدود مع ايران وسرعان ما توغلت  
القوات العراقية الى داخل الاراضي الايرانية . وهنا بدأ العراق  
منتصرا .

وفي غمرة ذلك النصر أعلن العراق وعلى لسان رئيس الدولة  
صدام حسين في خطاب القاه في ١٩٨٠/٩/٢٨ م أستعداد له لوقف  
القتال والتفاوض بين الجانبين مع ضرورة خضوع الجانب الايراني للاتي

١- الاعتراف بالسيادة العراقية على التراب الوطني العراقي  
ومياهه النهرية والبحرية .

٢- انتهاء الاحتلال الايراني للجزر عند مدخل مضيق هرمز .

٣- كف ايران عن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق والسدول  
العربية الاخرى في المنطقة هذه هي الاهداف التي أعلنها  
صدام حسين بعد النصر العراقي من بداية الحرب .

فالواقع فان العراق هدفت من قبل الحرب الى تحقيق أهداف  
تفوق تلك الاهداف ويمكن بيانها كالاتي :-

١- أن الهدف الاول الذي كان يتناهى الجانب العراقي من الحرب  
هو إسقاط نظام الامام الخميني . خاصة مع حاله عدم الاستقرار  
الداخلي وتعدد القوى السياسية في الداخل والتي ساهمت<sup>(٤)</sup>

١- المرجع السابق ص ٩٥

٢- عمر عز الرجال مجلة السياسة الدولية عليه صنع قرار الحرب العراقية الايرانية ص ٩٦

في أنجاح الثورة ورأى العراق ان أى نظام يأتي بدلا من نظام  
الخميني سيستطيع العراق فرض شروطه عليه في حالة الرغبة في تسوية  
النزاع وتحسين العلاقات .

ب أن العراق اراد تحقيق نصر عسكري حاسم حتى مع استمرار نظام  
خميني يستطيع من خلاله فرض شروطه عليه بما يحقق الاهداف السابق  
الاشارة اليها .

ج أن العراق اراد في حالة نصره على ايران تسوية النزاع العراقي  
الايراني لصالحه ويلعب بالدور الرئيسي في منطقة الخليج وبالتالي  
يكون ذلك في المقدمة ويلعب الدور القائد في المنطقة العربية .

د لقد هدف صدام حسين من الحرب أيضا الى تدعيم اركان النظام  
البعثي هناك

ه أن صدام حسين يشعر بتقدير كبير لذاته ولذ لك سعى الى الحرب  
لعمل زعامة حقا أن العراق ( بغداد ) من جانبها مسئولة عن  
تصاعد اشتباكات الحدود وتحويلها الى حرب كاملة ومسئولة عن  
أراقه البترول في مياة الخليج وعن استخدام الاسلحة الكيميائية  
والبد في ضرب الاهداف المدنية وناقلات البترول ولكن كل هذا  
يهدف الى محاولة انهاة الحرب . ان ايران لم تفعل شيئا في الخليج  
ولبنان من شأنه جعلها دولة ارهابية خارجة عن النظام الدولي ( ١ )

في بدايه المعارك التي بدأها العراق في ٢٢ / ٩ / ١٩٨٠ ضد  
الاراضى الايرانية تقدمت العراق داخل الاراضى الايرانية مساحات واسعة  
وأحتلت عشرات المدن ومئات الكيلو مترات وكعادة الحرب سيجال بين طرفيها  
فأن الوضع لم يدم كثيرا على حاله . ولكن أبتداء من مايو ١٩٨١ م قامت  
ايران بتوجيه ضربة مضادة تمكنت في سبتمبر من نفس العام من رفع الحصار  
العراقي على مدنها ودفعت غالبية القوات العراقية الى الانسحاب غير نهر (٥)

١- ر.ك رامازنى ، ايران وعقد الصلح ، مجلة السياسية الدولية عدد ٨٥ يوليو ١٩٨٣  
مقال بالانجليزية ترجمه سوسن حسين ص ٢٦٣ - ٢٦٤  
٢- انظر الخرائط التي توضح ذلك في الصفحة المقابلة .

الخارون ٠٠٠ وأعلنت الحكومة العراقية منذ ذلك الحين عن استعدادها التام لسحب كل قواتها المتبقية من الاراضى الايرانية " وموقفها على التفاوض من اجل إيجاد حل سلمي للنزاع والتزامها باتفاقية عام ١٩٧٥ م - بين البلدين والحدود التى رسمتها بينهما . بل أن الايرانيون بدأوا فى العمل على اقتحام الحدود العراقية وعبروا الحدود فى ١٣ مايو ١٩٨٢ - ودخلوا فى اراضى العراق

وكعادة الحرب سيجال بين طرفيها ، ما ان لبثت الدول الكبرى والدول العربية فى الوقوف بجانب العراق قلبا وقالبا حتى ان القوات السوفيتية تحركت على الحدود الدولية لايرون بعد أن قامت القوات الايرانية بتحرير مدينة خوار مشهور الايرانية من أيدي القوات العراقية وكذلك تحرك الاسطول السادس الأمريكى واقمار التجسس الصناعية عند ما احتلت ايران - جزيرة الفاو العراقية حتى استعدادتها العراق وكان ذلك أيضا بتحريك الحرب ضد ايران وأصبحت القوات الايرانية فى شبه حاله تراجع بفعول استخدام العراق الاسلحة الكيماوية وكذلك ضرب الاهداف المدنيه مما أدى فى النهايه الى قبول ايران قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ الصادر فى ٢٠/٧/١٩٨٧ وكانت حاله البلدين على الجبهتين لا انتصار ولا هزيمة مرة نصر لاحد هما وهزيمة للآخر ومرة أخرى العكس الا أن الرياح بدأت تتجه ضد ايران مما حملها على قبول القرار السابق .

- النهايه فى حرب الخليج

كانت نهايه الحرب تكاد تكون لصالح العراق ضد ايران بعد أن وجدت نفسها لاهى فى حالة انتصار ولا هى فى حالة هزيمة وكذلك تصاعد الفريقتى الداعى الى وقف القتال فى الحكومه الايرانية أمثال على اكبر هاشمى فسجاني رئيس البرلمان الايرانى وغيره من القاده وكان من بين الاسباب التى أدت الى قبول ايران هذا القرار حاله العداء السافر الذى كان فى اتجاه ايران من العالم كله تقريبا وأصبحت ايران فى شبه عزله عالميه عن بقيه دول العالم فضلا على الضغوط الاقتصادية .

ففى الثامن عشر من يوليو ١٩٨٨ أعلنت ايران قبولها لقرار من مجلس الامن رقم ٥٩٨ الصادر فى ١٩٨٧/٧/٢٠ الخاص بانهاء حرب الخليج والذى ينصر على الاتسى :-

- ١- يطالب بالتزام العراق وايران بوقف فورى لاطلاق النار ووقف جميع الاعمال العسكرية فى البر والبحر والجو والانسحاب الى الحدود المعترف بها دوليا دون تأخير ٠٠٠ وذلك كخطوه أولى تجاه التسوية عن طريق التفاوض ٠
- ٢- يطالب الامين العام للامم المتحدة بأرسال فريق من مراقبى الامم المتحدة للتحقيق والاشراف على وقف اطلاق النار والانسحاب ٠٠٠ كما يطلب المجلس من الامين العام اجراء الترتيبات بالتشاور مع الاطراف وتقديم تقرير بعد ذلك الى مجلس الامن ٠
- ٣- يطالب باطلاق سراح جميع أسرى الحرب وأعادتهم الى بلد هم دون تأخير بعد توقف العمليات العسكرية ووفقا للمعاهدة جنيف فى ١٢ أغسطس عام ١٩٤٩م ٠
- ٤- يدعو العراق وايران الى التعاون مع الامين العام للامم المتحدة لتنفيذ هذا القرار ٠ ومع جهود الوساطة لتحقيق تسوية مشرفة وعادلة وشاملة ومقبولة لكلا الطرفين ولجميع القضايا المتعلقة أستنادا الى مبادئ ميثاق الامم المتحدة ٠
- ٥- يدعو جميع الدول الاخرى الى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس والاحتجام عن أى عمل من شأنه أن يؤدى تصعيد النزاع ٠
- ٦- يطالب المجلس الامين العام ويتشاور مع العراق وايران باستكشاف الكافية تشكيل هيئة محايدة للتحقيق فى مسئولية النزاع وتقديم تقرير الى مجلس الامن بأسرع ما يمكن ٠
- ٧- يعترف المجلس بمقدار الدمار الذى وقع خلال النزاع والحاجة لجهود اعادة البناء بمساعدة دولية فور انتهاء الحرب ٠

- ٨- يطلب المجلس من الامين العام بالتشاور مع العراق وايران والدول -  
الاخرى فى المنطقة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتعزيز الامن والاستقرار  
فى المنطقة .
- ٩- يدعو المجلس الامين العام ان يحيطه علما بسير عمليه تنفيذ هذا القرار
- ١٠- يقرر الاجتماع مرة اخرى عند الضروره لمناقشة خطوات اخرى لضممان  
الالتزام بهذا القرار ولازالته حتى اعداد هذا البحث المفاوضات  
جاربه بين الطرفين بوساطة مندوب الامين العام للامم المتحد " -  
"يان الياسون" فقد عقد فى يوم ١٠ مارس ١٩٨٩ اجتماع مع وفد  
عراقى برئاسة عصمت الكفانى رئيس الوفد العراقى بالامم المتحد ، فسى  
نطاق التحضير للمفاوضات المباشر ، بين العراق وايران التى تستأنف  
خلال الاسبوع القادم . وقد اجتمع الياسون فى الاسبوع الماضى مع ايران  
على نفس المستوى وصرح ممثل السكرتير العام للمنطقه الدوليه بأن المناقشه  
مع الوفدين اكدت ضرورة أستئناف المباحثات بين الجانبين على المستوى  
الفنى خلال الايام القامه ( ١ )

بذلك نأمل أن تنتهى حالة الحرب بين البلدين ، وأن تسفر الهدنة  
القائمة حالياً بينهم عن ذلك . وأن تعود العلاقات الدولية بينهم ، مع  
العلم انه طوال مدة الحرب ظلت السفارة العراقية فى ايران كما هى ، نرجوا  
مرالله العلى العظيم أن تكون هذه الحرب خيراً عملاً بقوله فى كتابه الكريم  
( وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خيراً لكم ) و ( وعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل  
الله فيه خيراً كثيراً ) .

ونتمنى أن يلتئم الجرح ويغيب الالم وتشرق على الامه الاسلاميه  
صفحة جديدة وخطوة كبيرة نحو اعاده تاريخ الاسلام المجيد .

أن تكلفه الحرب الخليج حوالي ٤٥٠ مليار دولار ( ١ ) وأكثر من مليون قتيل وثلاثة ملايين جريح . فضلا عن الدمار الذي حاق بكلتسا الدولتين والذي يتطلب قرابة ثلاثين عاما حتى يتم اعاده البناء .

وفي الجانب الاقتصادي أعلن تقرير صدر في باريس عن مركز الوثائق والمعلومات التابع للتأمينات الدولية أن خسائر الملاحة الدولية في منطقة الخليج على أمتداد الحرب العراقية الإيرانية في الفترة من يناير ١٩٨٠ م - حتى يناير ١٩٨٨ بلغت ٦٠٠٠ سفينة تجارية وناقلة بترول كما قتل ٦٠٠ شخص من أطعم تلك البواخر من مختلف الجنسيات ، وإضاف التقرير ان قيمة التعويضات التي دفعتها شركات التأمين العالمية خلال أعوام الحرب وصلت الى ١ مليار دولار . وأشار التقرير الى أن ٥٠٪ من هذه الحوادث ينسب الى إيران بينما ينسب النصف الاخر الى العراق .

بل أن صحيفه " لاتريبيون " الفرنسية قالت ان متطلبات إعادة الإعمار في إيران تقدر بنحو ٨٠ مليار دولار - مقابل ٣٠ مليار بالنسبة للعراق وجاء في تقرير المعهد الياباني أن إيران بحاجة الى ٢٨ مليار دولار لإعادة تأهيل منشأتها النفطية بينما يحتاج العراق الى ثمانية مليارات لنفس الغرض وذلك بالرغم من ان المعهد الياباني ذكر أن العراق تضرر أكثر من إيران من انخفاض العائدات النفطية حيث بلغ الفاقد من تلك العائدات ٦٥ مليار دولار للعراق ٢٣ مليار دولار لإيران .

ونأتي هنا الى نهاية البحث بعد أن أتضح لنا ان الصراع العراقي الإيراني صراع ممتد بجذوره حتى فجر التاريخ ولم يختفي الا في ظلال وتحت رايه الاسلام حينما كانت الدولة الاسلامية تضم كلا من العراق وإيران . ولـنـ يختفي هذا الصراع الا بذلك كذلك يتضح لنا ان القانون الدولي قد عالـج هذا الصراع بالمعاهدات والاتفاقيات منذ زمن بعيد أي في ظل القانون الدولي

١- انظر ذلك مجلة المختار الاسلامي العدد ٧٢ السنة التاسعة يناير ١٩٨٩ جمادى الثاني ١٤٠٩ أرقام مذهلة عن الحرب العراقية الإيرانية .

التقليدي الذي كان يبيح الحرب كوسيلة مشروعة لحل المنازعات وأيضا  
في ظل القانون الدولي الحديث الذي اعتبر الحرب وسيلة غير مشروعة  
لحل المنازعات الدولية وأبتكر الوسائل السلمية لحل المنازعات .

اما بخصوص موضوع البحث وهو الصراع العراقي الايراني . فأننا  
نرى أنه يجب ان يحل طبقا لاتفاقيه الجزائر عام ١٩٧٥ والبروتوكولات -  
الثلاثه الملحقه بها لانهم اتمدت على أولا : حدود دوليه متفق عليها  
من الجانبين وهو بروتوكول ١٩١٣-١٩١٤ . ثانيا - نصت معاهده  
الحدود الدوليه وحسن الجوار بين العراق وايران المنعقد في ١٣ يونيو  
١٩٧٥م في الماده الخامسه على اعتبار أن هذه الحدود نهائيه ولا تمس  
ثالثا : قيامها على تحديد الحدود الدوليه بالوسائل الحديثه في طرق  
تحديد الحدود الدوليه المعروفه في القانون الدولي كـ لجان  
التخطيط المألغه من الفنيين والمهندسين المختصين . .

-----



## الخاتمة

### رأى الباحث

على مدى فصول أربع ، وصفحات ليست بالقليلة ، تم أستعراض ومناقشه الصراع العراقي الايراني منذ موقعه " ذى قار " التي تمت في العصر الجاهلي بين العرب والفرس وحتى الحرب الاخيرى التي بدأت في ١٩٨٠/٩/٢٢ م وانتهت في الثامن عشر من يوليو عام ١٩٨٨ م بقبول ايران لقرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ الصادر في ١٩٨٧/٧/٢٠ م أى حتى وضعت الحرب أوزارها وبدأت المفاوضات المباشرة بين الطرفين عن طريق الامم المتحد .

ولنا هنا بد من عود، الى الصراع من جديد، ولكن ليس للسرد والتفصيل، فالامر هنا يقتصر على أهم ما توصلنا اليه عبر صفحات البحث وما بين الصفحات والسطور من نتيجة على ضوء الاحكام المقررة فى القانون الدولى للعلاقات الدولية خاصة علاقات الحدود الدولية والمشاكل التى تثار بشأنها .

وفى نهاية المطاف أستقر بنا الامر على أن الصراع العراقي الايرانى خصوصا فى شكله الاخير ( الحرب الاخيرى ) قد أدى الى أنتهاك ما بعد انتهاك لاحكام القانون الدولى خاصة مواثيق المنظمات الدوليه والاقليمية التى تحرم أستخدام القوة من جانب الدول فى مجال علاقاتها الدولية كوسيلة لحل المنازعات الدولية وذلك فى إطار النظرية الحديثة للقانون الدولى الانسانى ، وهو ما أستقر فى فقه القانون الدولى حتى غدا من النظام العام فيه . وكذ لك انتهاك المعاهدات الدوليه وخصوصا التى أبرمت بين الدولتين منذ زمن بعيد وحتى اتفاقيه الجزائر لعام ١٩٧٥ م . وكذ لك انتهاك قواعد القانون الدولى الخاص النزاعات المسلحة وحقوق الانسان وتنقسم الانتهاكات التى نجمت عن الصراع العراقي الايرانى الى أربعة صور من صور الانتهاكات المحدده فى القانون الدولى .

- ١- انتهاك لمواثيق المنظمات الدولية والاقليمية .
- ٢- انتهاك لقواعد القانون الدولي الانساني .
- ٣- انتهاك لقانون المعاهدات الدولية .
- ٤- انتهاك وخرق لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ .

#### اولا - انتهاك مواثيق المنظمات الدولية والاقليمية

يعتبر الصراع العراقي الايراني في ثوبه الجديد من اهم صور انتهاك وخرق لميثاق الامم المتحدة خاصة ما جاء في اكثر من مادة على تحريم استخدام القوة منها ماورد في الفقرة الاولى من المادة الاولى مسن الميثاق وفي الفقرة الرابعة من المادة الثانية التي تصر على حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية وعدم اللجوء لاستخدام القوة في حل تلك المنازعات وهو ما فعلته العراق حينما استخدمت القوة في حل صراع الحدود بينها وبين ايران باعلانها الحرب ضد ايران في ١٩٨٠/٩/٢٢ م مخالفه بذلك احكام ميثاق الامم المتحدة .

بذلك تعتبر العراق دولة خارجة على القانون في عرف القانون الدولي وتتحمل المسؤولية الدولية تجاه المجتمع الدولي عامة وتجاه ايران خاصة وما يترتب على ذلك من التزامات في ضوء احكام القانون الدولي من دفع التعويضات المناسبة واعادة الحال الى ما كان عليه قبل اعلان الحرب لان الحاله هذه . الصراع العراقي الايراني لا تمثل حالة من الحالات التي نص فيها على استخدام القوة في حل المنازعات الدولية والواردة في ميثاق الامم المتحدة على سبيل الحصر (١) ومنها حالة الدفاع الشرعي التي توفرت في جانب ايران لرد الاعتداء .

#### ثانيا - انتهاك لقواعد القانون الدولي الانساني :

أدت الحرب العراقية الايرانية الاخيرة الى انتهاك لقواعد القانون الدولي الانساني المتمثلة في معاملة اسرى الحرب من رفض تقديم قوائم بأسماء

١ - أنظر ذلك بالتفصيل في الفصل الرابع من المبحث الاول من البحث ص ٥٤ - ٦٠ .

الاسرى والتعذيب الجسدى والحرمان من الاتصال بالخارج والتمييز  
فى المعاملة واعمال التشهير والتحقيق وامتداد فترة الاسر . وكذلك  
ضرب الاهداف السكانيه المدنيين واخيرا استخدام الاسلحة الكيماوية  
تلك الوسائل الاساليب التى حرمتها اتفاقيات القانون الدولى  
الانسانى وهى على الترتيب <sup>(١)</sup>

أ اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩

ب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م والبروتوكولات الملحقة  
بهما لعام ١٩٧٧ .

ج بروتوكول عام ١٩٢٥ الذى نص على تحريم استخدام الغازات  
الخانقة والسامة فى الحروب .

ولقد اذان مجلس الامن والدول الاعضاء فى الامم المتحدة وكذلك  
المجتمع الدولى وكذلك البعثات التى أرسلها الامين العام للأمم المتحدة  
للتفتيش على ذلك . اذ انوا جميعا العراق باعتبارها الدولة التى استخدمت  
كل هذه الوسائل المحرمة دوليا لانها الحرب ( ٢ )

### ثالثا : انتهاك لقانون المعاهدات الدولية

نتج عن الصراع العراقى الايرانى انتهاك وخرق لقواعد القانون  
الدولى الخاصه بقانون المعاهدات وخاصة للمادة ٦٢ و ٦٣  
من مشروع قانون المعاهدات الدولية التى يقتضى بأن اذا  
أرادت دولة انهاء العمل باتفاقية مبرمه بينهما وبين غيرها من  
الدول أخطار الدولة المتعاقدة الاخرى خلال ثلاثة شهور  
من قبل الغاء الاتفاقية ويتطبيق ذلك على الصراع العراقى  
الايرانى يتضح لنا ان العراق لم يفعل ذلك ولكنه اتخذ  
بواسطة مجلس قياده الثورة قرار الغاء الاتفاقية فى ١٩/٩/٨٠  
وأعلن الحرب فى ٢٢/٩/١٩٨٠ .

١- انظر ذلك تفصيلا فى الفصل الرابع البحث الاول مدى مشروعية استخدام القوة فى  
العلاقات الدولية .

٢- انظر تفصيلا فى ذلك الفصل الرابع البحث الثالث الحرب العراقى الايرانى والقانون  
الدولى الانسانى .

كما أن هناك حالتان في القانون الدولي لانتهاء العمل بالاتفاقيات والمعاهدات الدوليه هما الحاله الاولى : أخلال احد أطراف المعاهده بالتزاماته الاساسية اى الجوهرية .

وباعمال هذه الحاله على الصراع العراقى الايرانى نجد أنها لم تتوافر وذلك لان الطرف العراقى هو الذى أدخل بالتزاماته الدوليه والاتفاقية حيث أعلن الحرب على ايران دون أن يحدث من تلك الاخيرى اى أخلال بالتزامات المتبادلة .

أما الحاله الثانيه : فهى تغيير الظروف تغييرا أساسيا . ومومى هذه الحاله هى أن تتغير الظروف التى أدت الى عقد معاهدة أو اتفاقية تغييرا أساسيا . مما يومى الى ظلم فادح الى أحد أطراف الاتفاقية اذا أستر العمل بالاتفاقية .

وفى حالتنا هذه لم تتغير الظروف وأن تغييرت الحكومات فى كلتا البلدين واذا أستند العراق الى ان تغيير الحكومه الايرانيه بل النظام الايرانى كاملا من نظام ملكى الى نظام أسلامى ( جمهورى ) فأن هذا لم يعد من قبيل التغيير ولا يسمى تغييرا فى الظروف لان الاتفاقية تتعقد بين الدول بصفتها وليس بأشخاص الحكام مع ان الامر أيضا قد حدث فى العراق حينما تولى صدام حسين رئاسة دولة العراق بدلا من احمد حسن البكر . فهل قامت ايران بالغاء الاتفاقية ؟ ( ١ )

رابعا : أنتهاك اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ . ومعاهده الحدود الدولية وجسن الجوار بين العراق وايران فى ٣ يونيو ١٩٧٥م

يعتبر تجديد الصراع العراقى الايرانى وظهوره على المسرح العالمى من جديد بعد أن توارى خلف معاهدة الجزائر عام ١٩٧٥ امتثالا فى الحرب التى دارها ثمانى سنوات بين الدولتين . أنتهاكا

١- انظر تفصيلا . الفصل الرابع المبحث الثانى كيفيه انتهاء العمل بالمعاهدات الدولية فى القانون الدولى .

لقواعد القانون الدولي عامة ولمعاهدة الجزائر ١٩٧٥ خاصة التي نصت على حل اي نزاع ينشأ بسبب الحدود بالطرق السلمية التي تتفق وقواعد القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة وذلك ما جاء في المادة السادسة من معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بينهما في ١٣ يونيو ١٩٧٥م والتي نصت على مايلي :-

- ١- في حالة حصول خلاف يتعلق بتفسير او تطبيق هذه - المعاهدة او البروتوكولات الثلاثة او ملاحظتها يحل هذا الخلاف وفق المراعاة الدقيقة لخط الحدود العراقية - الايرانية المشار اليه في المادتين الاولى والثانية في اعلاه ووفق مراعاة المحافظة على امن الحدود العراقية الايرانية طبقا للمادة (٣) في اعلاه .
- ٢- يحل هذا الخلاف من جانب الطرفين الساميين المتعاقدين اولا عن طريق المفاوضات التناحية المباشرة خلال فترة شهرين اعتبارا من تاريخ طلب احد الطرفين .
- ٣- وفي حاله عدم الاتفاق يلجأ الطرفان الساميان المتعاقدان خلال مدة ثلاثة اشهر الى طلب المساعي الحميدة لدولة الثالثة الصديقه .
- ٤- وفي حاله رفض الطرفين اللجوء الى المساعي الحميدة او فشل اجراءاتها يصار الى تسوية الخلاف عن طريق التحكيم خلال مدة لا تزيد على الشهر اعتبارا من الرفض او الفشل .
- ٥- في حاله عدم اتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين بصدده اجراءات التحكيم يحق لاحد الطرفين الساميين المتعاقدين

ان يلجأ خلال خمسة عشر يوماً التي تلي عدم الاتفاق الى محكمة التحكيم .

ولغرض تشكيل محكمة تحكيم . ولكل خلاف يراد حله ، يعين كل من الطرفين الساميين المتعاقدين احد رعاياه محكماً ويختار المحكمان محكم اعلى وفي حاله عدم تعيين الطرفين المتعاقدين الساميين محكماً خلال فترة شهر ابتداءً من تاريخ تسلم احد الطرفين من الطرف الاخر طلب التحكيم او في حالة عدم توصيل المحكسين الى اتفاق بصدد المحكم الاعلى قبل نفاذ نفس المدة فإن للطرف السامى المتعاقد الذى كان قد طلب التحكيم الحق فى أن يطلب الى رئيس محكمة العدل الدولية ان يعين المحكم الاعلى طبقاً لاجراءات محكمة التحكيم .

- ٦- لقرار محكمة التحكيم صفة الالزام والتنفيذ للطرفين الساميين المتعاقدين  
٧- يتحمل كل من الطرفين الساميين المتعاقدين نفقات التحكيم مناصفة (١)

بأعمال نصر هذه المادة على الصراع العراقى الايرانى يتضح لنا أن العراق لم يتمثل للاتفاقيه - المعاهد والمذكوره ولكنه بسدلا من ان يسلك الطريق الذى أرتضاه الطرفان فى هذه المعاهدة سلك طريق اخر غير مشروع وهو الحرب التى شنها وبدأها فى ١٩٨٠/٩/٢٢م

ولقد ألغى العراق الاتفاقية فى ١٩٨٠/٩/١٧ وطبقاً لنص المادة السابقة الفقرة الثانية كان عليه ان يطلب المفاوضات المباشرة خلال شهرين اى من ١٩٨٠/٩/١٧ حتى ١٩٨٠/١١/١٦ ثم فى حالة عدم الاتفاق أو رفض أى الطرفين يلجأ الى المساعى الحميدة فى خلال ثلاثة شهور من دولة ثالثة محايدة أى من ١٩٨٠/١١/١٦ حتى ١٩٨١/١/١٥ ثم يلجأ الى التحكيم خلال مدة لا تزيد عن شهر

١ - أنظر نص المعاهد ١٩٧٥ كاملة فى ملحق الوثائق اخر البحث .

أى من ١٩٨١/١/١٥ حتى ١٩٨١/٢/١٤ ثم بعد ذلك تتوالى  
اجراءات هيئة التحكيم .

هذا الذى كان ينبغى عمله من جانب العراق

ولكن ما الذى حدث ؟

الذى حدث ان الرئيس العراقى اجتمع مع قادة الدول العربيه قبل  
اعلان الغاء معاهدة الحدود اتفاقيه الجزائر عام ١٩٧٥ بثلاثة ايام وذكسر  
لهم انه خطط لاعلان الحرب على ايران منتهزا بذلك الظروف الداخليه التى  
تمربها ايران .

والواضح لنا من ذلك ان العراق قد خطط لحرب خاطفه يستطيع  
خلال مدة قليلة احتلال اراضى ايرانية ثم مساومة النظام الايرانى على  
الانسحاب ولكن أيقن القادة الايرانيون ذلك فجعلوها حربا طويله الامد  
حتى ظلت ثمانى سنوات خرجت بعدها العراق دولة مدينه بحوالى ٥٠ مليار  
دولار بعد أن كانت لديها فائض وذكرت احدى المعاهد الدوليه للمهمته  
بالشئون السياسيه . كما ذكر تقرير البصندوق النقد الدولى ان ايران الدوله  
الوحيدة فى العالم التى لديها فائض فى الميزانية يتمثل فى قروض خارجيه من ايران  
لغيرها من الدول مثل فرنسا .

تم بحمد الله

—————

—————

—————

—————

—————

—————

### قائمة المراجع

- ١- دكتور جابر ابراهيم الراوى الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الايرانية رسالة دكتوراة كلية الحقوق جامعة عين شمس عام ١٩٧١ .
- ٢- دكتور محمد حافظ غانم المنظم للدولية الطبعة الثالثة مطبعة دار النهضة الجديدة ١٩٦٧م
- ٣- دكتور محمد عبد العزيز سرحان مبادئ القانون الدولي القاهرة ١٩٨٠م
- ٤- دكتور على صادق ابو هيف القانون الدولي العام الطبعة الخامسة الاسكندرية عام ١٩٦١ .
- ٥- دكتور حامد سلطان القانون الدولي فى وقت السلم الطبعة الرابعة القاهرة عام ١٩٦٩ م .
- ٦- الدكتور عبد الواحد الفار أسرى دراسته فقهية تطبيقية عالم الكتب القاهرة ١٩٧٥
- ٧- دكتور صلاح الدين عامر مقدمه لدراسة قانون النزاعات المسلحة القاهرة ١٩٧٧م دار النهضة .

### ثانيا : الكتب السياسية

- ١- محمد السيد سليم تحليل السياسية الخارجية بروفيشغال للاعلام والنشر القاهرة ١٩٨٣ م .
- ٢- حسن محمد طوالبه مناقشة النزاع العراقى الايرانى مكتبه مدبولى القاهرة ١٩٨٤
- ٣- ابراهيم نافع " سنوات الخطر " الوطن العربى بيروت
- ٤- دكتور ابراهيم الدسوقي شتا . الثورة الايرانية الجذور والايديولوجية . الطبعة الاولى مكتبه مدبولى القاهرة ١٩٨٠ الجزء الاول .
- ٥- دكتور ابراهيم الدسوقي شتا الثورة الايرانية الصراع - الملحمة - النصر - الجزء الثانى القاهرة ١٩٨٧ م .
- ٦- محمد حسنين هيكل " مدافع ايه الله " مكتبه مدبولى القاهرة الطبعة الثانية ١٩٨٧
- ٧- محمد حسنين هيكل " زياره جديده للتاريخ " الطبعة الاولى القاهرة ١٩٨٥  
عروشن الطاوس والدروس المنسية "



- ٨- احسان الهى ظهير بين الشيعة وأهل السنة ، دار الصحوة القاهرة ١٩٨٦ م
- ٩- موسى الموسوى ، الثورة البائسة دار الثورة بغداد ١٩٨٤
- ١٠- وجيه الدينى لماذا كفر علماء المسلمين الخومينى ، دار الصحوة القاهرة ١٩٨٨  
كتيب .
- ١١- كتيبات محمد صالح الله - الخومينى وسب الصحابه ، الخومينى وتزيف التاريخ  
الهومينى و تحريف القرآن كتيبات ظهرت عام ١٩٨٦ )
- ١٢- على طعمه ، فيالق السلام وبنى الخومينى منشورات دار الهيتم ١٩٨٦ م )

ثالثا : المجلات الدورية العلمية والسياسية والاسلامية

- ١- المجلة المصرية للقانون الدولى دكتور احمد القشبرى قانون المعاهدات بين  
البنات والتغير المجلد الاول عام ١٩٦٩ .
- ٢- مجلة السياسية الدوليه العدد ٨٥ يوليو ١٩٨٦ م ملف الحرب العراقيه الايرانيه .
- ٣- مجلة السياسيه الدوليه العدد ٩٥ يناير ١٩٨٩ فتحى على حسين تسويه الصراع  
العراقى الايرانى .
- ٤- مجلة المختار الاسلامى المجلد الاول ، الثامن ، والعدد (٧٢) السنه التاسعه  
جماد الاخره ١٤٠٩ - يناير ١٩٨٩ .
- ٥- جريدة الاهرام القاهرة الصادره فى ١٩/٧/١٩٨٨ م  
جريدة الاهرام الصادره فى ١١/٣/١٩٨٩ .

-----

## وثائق خاصة بالبحر

معاهدة أرضروم المؤرخة ١٣ مايو سنة ١٨٤٧

### المادة (١)

تتنازل الدولتان الاسلاميتان عن كل ما للواحدة على الاخرى من ادعاءات مالية في الوقت الحاضر على شرط أنه ليس في هذا الترتيب ماله مسامر بالاحكام الموضوعة لتسوية الادعاءات التي تبحث فيها  
المادة الرابعة .

### المادة (٢)

تتعهد الحكومة الايرانية بأن تترك للحكومة العثمانية جميع الاراضي المنخفضة - اي الاراضي الكائنة في القسم الغربي من منطقة زاب . وتعهد الحكومة العثمانية بأن تترك للحكومة الايرانية القسم الشرقي - أي جميع الاراضي الجبلية - من المنطقة المذكورة بما في ذلك وادي كزند .

وتتنازل الحكومة الايرانية عن كل ما لها من ادعاءات في مدينة السليمانية ومنطقتها وتعهد تعهدا رسميا بأن لا تتدخل في سيادة الحكومة العثمانية على تلك المنطقة او تتجاوز عليها .

وتعترف الحكومة العثمانية بصورة رسمية بسيادة الحكومة الايرانية التامة على مدينة المحمرة ومينائها وجزيرة خضر والمرسى والاراضي الواقعة على الضفة الشرقية - اي الضفة اليسرى - من شط العرب التي تحت تصرف عشائر معترف بأنها تابعة لايران . -  
وفضلا عن ذلك للمراكب الايرانية حق الملاحة في شط العرب بمسلك الحرية وذلك في محل مصب شط العرب في البحر الى نقطة اتصال حدود الفريقين .

المادة ( ٣ )

لما كان الفريقان المتعاقدان قد تنازلا بهذه المعاهدة عن ادعائها الاخرى المختصة بالاراضى فأنهما يتعهدان بأن يعينا حالا قومييرين ومهندسين بمنزلة ممثلين عنهما من اجل تقرير الحدود بين الدولتين بصورة تنطبق على احكام المادة المتقدمة .

المادة ( ٤ )

يوافق الفريقان على أن يعينا في الحال قومييرين من الجانبين للحكم في كل قضية سببت ضررا لاحد الفريقين وتسويتها تسوية عادلة من القضايا التي وقعت منذ قبول الاقتراحات الوديسة التي وضعتها وقد متها الدولتان الكبيرتان الوسيطتان في شهر جمادى الاولى سنة ١٢٦١ وكذا للحكم في جميع المسائل المتعلقة برسوم الرعى منذ السنة التي دعت فيها بقايا في تلك الرسوم وتسويتها تسوية عادلة .

المادة ( ٥ )

تعهد الحكومة العثمانية بأن يقيم الامراء الايرانيين الفارون في بروسة وبأن لا تسمح لهم بمغادرة ذلك المحل ولا بأن تكون لهم علاقات سرية بأيران . وكذا تعهد الدولتان الساميتان بتسليم جميع المهاجرين للاخر عملا بأحكام معاهدة أرضروم الاولى .

المادة ( ٦ )

على التجار الايرانيين ان يدفعوا الرسوم الجمركية على بضائعهم - عينا أو نقدا - حسب قيمة البضائع الجارية الحالية وعلى المنوال المشروح في المادة المتعلقة بالتجارة في معاهدة أرضروم المنعقدة في السنة ١٢٣٨هـ ( ١٨٢٣ ميلادية ) ولا يستوفى

شئ اضافى ماعلاوة على المقادير المعينة فى تلك المعاهدة

المادة (٧)

تتعهد الحكومة العثمانية بمنح الامتيازات المقتضية لتمكين الزوار الايرانيين وفق المعاهدات السابقة من زيارة الاماكن المقدسة فى الاراضى العثمانية بسلامة تامة ومن غير التعرض لمعاملات مزهجة مهما كانت . وكذلك لما كانت الحكومة العثمانية راغبة فى تقوية وتوثيق عرى الصداقة والتقاهم والواجب بقاؤهما بين الدولتين الاسلاميتين وبين رعاياها فأنها تتعهد باتخاذ انسب الوسائل التى من شأنها ان تؤمن امر التمتع بالامتيازات المذكورة فى الاراضى العثمانية ليس للزوار فحسب بل لجميع الرعايا الايرانيين وذلك بصورة - تحميم من كل ألم او تعرض او خشونة سواء كان ذلك فيما يتعلق بأعمالهم التجارية أو بأى امر اخر .

وفضلا عن ذلك تتعهد الحكومة العثمانية بالاعتراف - بالقناصل الذين قد تعينهم الحكومة الايرانية فى اماكن واقعة فى اراضى عثمانية تتطلب وجودهم بداعى المصالح التجارية او لحماية التجار وسائر الرعايا الايرانيين . انما تستثنى من ذلك مكة المكرمة والمدينة المنورة وتتعهد فيما يخص القناصل المومأ اليهم بأن تحترم جميع الامتيازات التى لهم حق التمتع بها بناء على صفتهم الرسمية والمنوطة لقناصل - الدول المتحابه الاخرى .

وتتعهد الحكومة الايرانية فيما يخصها بتطبيق أصول المعاملة المتبادلة من جميع الوجوه بحق القناصل الذين تعينهم الحكومة العثمانية فى اماكن واقعة فى ايران ترى تلك الحكومة لزوما لتعيين قناصل فيها وكذلك تتعهد بتطبيق

أصول المعاملة المذكورة على التجار العثمانيين وعلى سائر  
الرعايا العثمانيين الذين يزورون إيران .

#### المادة ( ٨ )

تتعهد الدولتان الاسلاميتان المتعاقدتان الساميتان  
بأخذ وتنفيذ الوسائل اللازمة لمنع ومعاقبه السرقات والسلب  
من جانب العشائر والاقوام المستقرة على الحدود وتقومان  
لذلك الغرض بوضع الجنود في مراكز ملائمة وتعهدان فضلا  
عن ذلك بالقيام بالواجب المفروض عليهما ازاء مختلف اعمال  
التعدى كلها كالنهب واللصوصية والقتل مما قد يقع فى  
أرضيهما . .

على الدولتين المتعاقدتين فيما يخص العشائر المتنازع  
فيها والتي لا تعرف لمن السيطرة عليها ان تتركها حرة فى  
اختيار وتقرير الاماكن التي سيقطنونها دائما من الان -  
فصاعدا . اما العشائر التي تعرف لمن السيطرة عليها  
فتزعم على المجيء الى داخل اراضى الدولة التابعة لها

#### المادة ( ٩ )

تؤيد بهذا من جديد جميع النقاط والمواد المدرجة فى  
معاهدات سابقه - ولا سيما المعاهدة المنعقدة فى أرضروم  
فى السنة ١٢٣٨ ( ١٨٢٣ ميلاديه ) والتي لا تعد لها  
او تلغىها هذه المعاهدة بصورة خاصه ويسرى هذا التأييد  
الى نصوصها كلها كما لو كانت قد نشرت بحذا فيرها فى  
هذه المعاهدة .

وتوافق الدولتان المتعاقدتان الساميتان على أن تقبلا  
وتمضيا هذه المعاهدة عند تبادل نسخها وعلى أن يتم  
تبادل وثائق ابرامها فى ظرف مدة شهرين او قبل ذلك

مذكرة ايضاحية حول بعض الشروط الواردة في معاهدة  
ارضروم المقترحة قدمها السفيران البريطاني والروسي فسسى  
الاستاذ الى الحكومة العثمانية في السادس والعشرين  
من شهر نيسان سنة ١٨٤٧ .

تشرف الموقعان في أدناه ممثلا بلاطى بريطانيا  
العظمى وروسية الوسيطين بتسلم المذكرة المطابقة - مع  
الملحق - المتعلقة بالمفاوضات التركية الايرانية والتي تفضل  
معالي على أفندى وزير الخارجية بأرسالها اليها في الحادى  
عشر من الشهر الحالى .

لقد أرتاح الموقعان أشد الارتياح من تصريح معالية  
في المذكرة المذكورة بالنيابة عن الباب العالى بأنه قد  
قرر القرار على إصدار التعليمة على الفور الى المندوب -  
العثمانى المفوض فى أرضروم للتوقيع على مواد المعاهدة -  
المنعقدة مع بلاط ايران غير المعد له أى وفق النصوص الذى  
وضعه مندوب البلاطين الوسيطين وكما قدمت الموافقة  
الحكومات المختصة من قبل وزرائها المفوضين فى أرضروم  
على شرط أن يقدم ممثلا البلاطين المذكورين الى الباب  
العالى الايضاحات عن بعض النقاط التى ترى الحكومة  
العثمانية انها غير واضحة كل الوضوح .

اما النقاط التى يريد الباب العالى تقديم ايضاحات  
عنها فهى كالتالى :

١- يظن الباب العالى بأن الفقرة الواردة فى المادة  
الثانية من مسودة المعاهدة والتى تصر على ترك مدينة  
المحيرة ومينائها ومرساها وجزيره خضر لايران لا يمكن  
ان تشمل لا أراضى الباب العالى المتضمنة خارج  
المدينة ولا مواتية الاخرى الواقعة فى هذه الاقاليم

ويهم الباب العالى كذ لك فيما يتعلق بالنصر الوارد فى فقره اخرى من هذه المادة حول امكان تقسيم العشائر التابعة فعلا لايران اى اسكان نصفها الواحد فى اراضى عثمانية ونصفها الاخر فى اراضى ايرانية ان يعلم هل ان ذلك معناه تصبح أيضا أقسام العشائر الموجودة فى تركية خاضعة لاييران وبالتالي ان تترك كذ لك لاييران الاراضى التى تحت تصرف تلك الاقسام وهل سيكون لاييران الحق يوما من الايام فى المستقبل فى أن تنازع الباب العالى حق التصرف فى الاراضى المذكورة .

٢- يهم الباب العالى فيما يخص احكام المادتين الاولى والرابعة الحالية ان يعلم هل ان للحكومة الايرانية الحق فى ان تدخل التعويضات المالية فيما بين الحكومتين التى تنازلت عنها بوقتها ضمن الادعاءات الشخصية الشخصية . والمفهوم لدى الباب العالى أن هذه الادعاءات لا يسرى الا الى بعض رسوم الرعى والضرائب التى تكبدها رعايا الحكومتين من جراء الاعمال التى ارتكبتها قطاع الطرق وما شاكل ذلك

ثم أن الباب العالى يستفهم ما اذا كان سيتم الحصول على موافقة الحكومة الايرانية على مسألة الاستحکامات والحصون المضافة الى المادة الثانية وكذ لك على الفقرات المختصة بالمعاملة المتبادلة التى سبى عن درجتها فى المادة السابعة من مسودة المندوبين .

ولما كان الممثلان الموقعات أدناه راغبين وملزمين فى ازالة الغموض العالق بالباب العالى حول جميع المسائل المذكورة فى اعلاه فأنهما يصرحان بهذا كالاتى -

بخصوص (١) - ان مرسى المحمرة هو القسم الواقع مقابل مدينة المحمرة فى قناة الحفار وهذا التعريف لا يحتمل أن يؤثر اى تفسير اخر على معناه .

وفضلا عن ذلك فإن الممثلين الموقعان في أدناه يشاطران  
الحكومة العثمانية الرأي القائل بأن قيام الحكومة العثمانية بتركها لايران  
مدينة المحمرة ومينائها ومرساها وجزيرة خضر في المنطقة المذكورة لا -  
يعنى تركها اية ارض أو موان اخرى موجودة في تلك المنطقه .

ويصرح كذلك الممثلان الموقعان في أدناه بأنه سوف لا يكون  
لايران الحق بأية حجة كانت في أن تقدم ادعاءات حول المناطق الكائنة  
على الضفة اليمنى من شط العرب ولا حول الاراضى العائدة لتركيبة  
على الضفة اليسرى حتى حيث تقطم من تلك الضفة او من تلك الاراضى  
عشائر ايرانية او أقسام منها .

بخصوص ٢- أما بشأن تخوف الباب العالى من احتمال تفسير  
المادتين الاولى والرابعة من مسودة المعاهدة تفسيراً غير قانونى بحيث  
يؤكدى بالحكومة الايرانية الى إثارة مسألة الادعاءات المالىة التى بسين  
الحكومتين من جديد فإن الممثلين الموقعان في أدناه يصرحان بهذا  
بأنه كما ان المادتين المذكورتين من مسودة المعاهدة قد صرحتا بالتنازل  
الان وفيما بعد عن جميع الادعاءات التى من هذا القبيل مهما كان  
منشأها فإنه ليس فى الاستطاعة أستثناء البحث فى هذه المسألة بشأن  
أية قضية كانت وبأنه على الفريقين ترضيه أصحاب الادعاءات الشخصية فقط  
دون غيرها . وفضلا عن ذلك فإن تدقيق تلك الادعاءات الشخصية والبت  
فى مشروعيتها سيناط ببلجنة خاصة تولى لهذا الغرض كما ان البت فى  
اى هى الادعاءات التى ستعبر بمنزلة ادعاءات شخصية سيحال كذلك الى  
هذه اللجنة .

وللجواب على السؤالين الفرعيين اللذين وردا فى ختام مذكرة  
معالى على أفندى فإن الموقعين في أدناه يعتقدان بأن هنالك مايسوغ  
لهما القول بأن الحكومة الايرانية ستوافق بلا تردد على أن تدرج فى  
المادة السابعة الفقرات المتعلقة بأصول المعاملة المتبادلة التى على كل  
من الحكومتين مراعاتها حبا بصالح رعاياها وزوارها وموظفيها القنصليين .



أما بشأن مسألة الاستحكامات والحصون فلا يستطيعان سوى بيان رأيهما الشخصي وهو أن تتعهد الدولتان الإسلاميتان تعهداً متبادلاً بعدم تحصين ضفتي شط العرب معناه ضمان آخر لدوام - العلاقات السليمة بين المملكتين كما أنه من شأنه توثيق عرى الاخلاص وحسن النية وهذا ما ترمى اليه المعاهدة المذكورة .

بناءً على ما تقدم فإنه في وسع الممثلين الموقعين في أدناه ان يعقدوا تلبية رغبات الباب العالي حول هذه النقطة بواسطة توسط زملائهم في طهران ولهما وطيد الامل بأن علمهما هذا سيسفر عن نتيجة مرضية .

وفي عين الوقت يعتقد الممثلان الموقعان في أدناه بأنه نسي الامكان امضاء المعاهدة قبل ظهور نتيجة المفاوضات حول النقطة الخاصة الانفة الذكر لانه في الاستطاعة فيما بعد إضافة مادة جديدة الى المعاهدة

بيره في ١٤ (٢٦) نيسان ١٨٤٧  
الموقعان الخ ٠٠٠ أستينوف

البروتوكول الموقع عليه في الاستانه في الرابع  
( السابع عشر ) من شهر نوفمبر ١٩١٣

ان الموقعان ادناه

صاحب الفخامة السر لويس مالت السفير المفوض والمندوب فوق العاده  
العاده لصاحب الجلالة البريطانية لدى جلاله السلطان وصاحب  
الفخامة مرزا محمود خان فأجار احتشام السلطة السفير المفوض  
والمندوب فوق العاده لصاحب الجلالة شاه ايران لدى جلاله السلطان  
وصاحب المعالي المسيو ميشيل د جبيرا السفير المفوض والمندوب فوق  
العاده لصاحب الجلالة شاه ايران لدى جلاله السلطان وصاحب المعالي  
المسيو ميشيل د جبيرا السفير المفوض والمندوب فوق العاده لصاحبة  
الجلاله امبراطوريه روسيا لدى جلاله السلطان وصاحب السمو الامير  
سعيد حليم باشا الصدر الاعظم ووزير الخارجية في الامبراطورية  
العثمانية .

قد أجمعوا ليدونوا في هذا البروتوكول الاتفاق الذي تم بين  
حكوماتهم بشأن الحدود التركية الايرانية .

بدأ المجتمعون بتلخيص المفاوضات التي جرت لحد تاريخه  
والتي كانوا قد باشروا بها في الاونة الاخيرة .

لوحظ ان القومسيون المشترك المنصوص على تأليفه في المادة  
الاولى من البروتوكول الممضى في طهران والمنعقد بين سفاره الامبراطورية  
العثمانية وبين وزير خارجية ايران للبت في أسس المفاوضات المتعلقة بتحديد  
الحدود التركية الايرانية قد عقد ثمانية عشر اجتماعا الاول في ١٢ ( ٢٥ )  
اذار والاخير في ٩ ( ٢٢ ) آب سنة ١٩١٢ .

وفي ٩ ( ٢٢ ) آب سنة ١٩١٢ أرسلت السفارة الروسية الامبراطورية  
في الاستانه الى الباب العالي مذكرة برقم ٢٦٤ تقول فيها . وتمتقـد  
الحكومة الامبراطورية بأنه ليس في الاستطاعة القول بضرورة وضع الشروط -

الصريحة الواردة في معاهدة أرضروم موضع التنفيذ بلا تأخير لان تلك الشروط تعتبر بمنزلة الرجوع الى الوضع الذي كان سائدا في سنة ١٨٤٨ وفي عيين الوقت أرسلت السفارة المذكورة الى الحكومة العثمانية مذكرة تبين خطوط الحدود بوجه التفصيل وبصورة تنطبق على الشروط الموضوعة في المعاهدات النافذة العمل . فأجابت الحكومة العثمانية على تلك المذكرة بمذكرة رقمها ( ٤٧/٣٠٤٦٩ ) وتاريخها ١٨ ( ٣١ ) اذار سنة ١٩١٣ جاء فيها أنه " لما كان الباب العالي تواقا للعمل حسب الرغبة التي أعربت عنها الحكومة الروسية وذلك بإزالة أسباب الخلاف في علاقاتها الحميدة معها ولما كان كذلك راغبا في أن يبرهن للحكومة الايرانية على حسن نوايها فيما يخص النزاع القائم حول هذا الموضوع بين المملكتين فقد قرر أن يقبل الخط الوارد ذكره في مذكري السفير الروسي الانفتى الذكر لاجل تحديسد القسم الشمالي من الحدود التركية الايرانية من سردار بولاغ الى بأنه أى الى خط العرض درجة ٣٦ ° .

ومع ذلك فإن الحكومة العثمانية اقترحت اذ خال بضعة تعديلات على الخط المقترح في المذكور الملحقة بمذكرة السفارة الروسية المرقمة ٢٦٤ والمؤرخه في ٩ ( ٢٢ ) كآب سنة ١٩١٢ ثم ان الحكومة المذكورة - نذيلت مذكرتها بمذكرة أيضا حية حول مساله حدود زهاب والتدابير الستى تستطيع قبولها بغية التوصل الى تفاهم نهائى عاد ل مع الحكومة الايرانية حول ذلك القسم من الحدود .

فأجابت السفارة الروسية على ذلك بمذكرة رقمها ٧٨ وتاريخها ١٨ اذار ( ١٠ ) نيسان ) سنة ١٩١٣ قالت فيها انها احاطت علما بالبيان الذى تعترف فيه الحكومة العثمانية فحوى المادة الثالثة بالضبط من معاهدة السنة ١٨٤٨ المعروفة بمعاهدة أرضروم كبدأ لتحديد منطقة أراراط بأنه وذلك كما ورد في المذكور المرقمه ٢٦٤ والمؤرخه في ٩ ( ٢٢ ) آب سنة ١٩١٢ . أما بشأن التعديلات التى اقترحتها الباب العالي فقد قالت السفارة الروسية ( ويتحفظ حول مسأله اكرى جاى ) بأنه من الضرورة القصى

الا يجرى تغييرها في الخط المقرر في مذكرتها المؤرخة في ٩ ( ٢٢ )  
 اب سنة ١٩١٢ وأما فيما يتعلق بقضية زهاب فإن السفارة الروسية مع  
 كونها احتفظت بحق تقديم ملحوظات مفصلة عن تلك الحدود لكنها  
 اهرت . " عن رأيها حول المسودة العثمانية برمتها وهي ما يلحس  
 لها لا تضمن حفظ النظام والسلم على الحدود في المستقبل ضماناً  
 كافيه وفي اليوم العشرين من نيسان ( ٣ أيار ) سنة ١٩١٣ بعثت -  
 السفارة الروسية الى صاحب السمو الامير سعيد حلیم بمذكرة مطالبسة  
 مشفوعة بمذكرة اخرى تلخص نقطة نظرها بشأن تحديد منطقة زهاب -  
 والاقاليم الواقعة الى الجنوب منها .

ثم أعقبت هذه المذكرات محادثات بين المسيو ميشيل دي جيير  
 والسر جيرارد لوثر من جهة وصاحب السمو المرحوم محمود شوكت باشا  
 من الجهة الاخرى ودرنت نتائج هذه المحادثات في مذكرة اضافية  
 رفعها السفير الروسي الى الصدر الاعظم في السادس من شهر حزيران -  
 سنة ١٩١٣ وكذلك في مذكرة عدد ٣٤٥٥٣ بعث بها الباب العالي  
 الى السفارة الروسية في السادس والعشرين من شهر حزيران ( ٩ تموز )  
 سنة ١٩١٣ والى السفارة البريطانية في الثاني عشر من شهر تموز -  
 السنة المذكورة .

وفي التاسع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩١٣ امضى " تصريح "  
 في مدينة لندن من قبل السر ادوارد غراي وابراهيم حقي باشا حول تحديد  
 الحدود الجنوبية بين ايران وتركيا . وبعد ذلك شرعت السفارة الروسية  
 في تلخيص اسس ومبادئ التحديد المقرر في المراسلات المتعلقة بالحدود  
 التركية الايرانية وقد مات الى الباب العالي مذكرة عدد ١٦٦ وتاريخها  
 ٥ ( ١٨ ) اب سنة ١٩١٣ كما ان السفارة البريطانية قدمت اليه مذكرة  
 مطابقة في عين التاريخ فأجاب عليهما الباب العالي بمذكرة مطابقة  
 مرقمة ٦٣ / ٣٧٠ / ١٣ مؤرخة في ٢٣ أيلول سنة ١٩١٣ .

وقد أسفرت المفاوضات التي دارت فيما بعد عن موافقة مندوبين  
بريطانية العظمى وايران وروسية وتركية الاربعة المفوضين على الاحكام التالية:  
أولا لقد تم الاتفاق على تعريف الحدود بين ايران وتركيه على الوجهة  
التالى .

تبدأ الحدود فى الشمال من علامة المحدود رقم ٣٧ على الحدود  
التركيه الروسيه الكائنه بالقرب من سردار بولاق على الذروه -  
الواقعه بين اراراط الصغير وأراراط الكبير . ثم تنزل نحو الجنوب  
عن طريق الاكام تارجه على الجانب الايرانى وادى درينسد  
وسارتوس ومياه " يارم قيا " التى ترتفع الى جنوب جبل أيوب بك  
• وتترك الحدود بعد ذلك بولاق باشى وتستمر متبعية أعلى  
الكمة كائن طرفها الجنوبي فى الدرجة ٤٤ والدقيقة ٢٢ من الطول  
الغربى والدرجة ٢٩ والدقيقة ٢٨ من العرض الشمالى بوجهة  
التقريب . ثم تسير متاخمة للجانب الغربى من الهور الممتد الى  
الغرب من يارم قيا وتقطع جدول صارى صومارة بين قريتى كرد مباران  
التركيه • وبارزكان ( الايرانية ) وبعد صعودها الى الكمة  
الكائنه الى جنوب بارزكان تتبع الالباب المسماة صاراىلى وكر كلمة  
وقانلى بابا وجدوكة خسينة ودوه جى •

وبعد دوه جى يقطع الخط وادى اكرى جاى فى مكان يعينه  
قومسيون التحديد وفقا لمبدأ بقاء الوضع على ماكان عليه سابقا  
تاركا قريتى نادو ونقطو فى ايران •

وتقرر ملكية قريه قزىل فيا ( بلاسور ) بعد تدقيق وضعها  
الجغرافى على ان تعطى تركية الجانب الغربى من الصبب -  
الموجود فى تلك المنطقه وتعطى ايران الجانب الشرقى منه •

واذا ترك خط الحدود النهائى قسما من الطريق الذى يمر  
بالقرب من قزىل قيا ويوصل منطقة بيا زيد بمنطقه وان خارج الاراضى  
العثمانية فمن المفهوم بأن الحكومة الايرانية ستجعل المرور فى  
القسم المذكور من الطريق حرا للبرد العثمانية والمسافرين والبضائع  
انما تستثنى من ذلك الجنود والقوافل العسكرية •

وبعد ذلك يصعد خط الحدود الى الاكام التي ستتكون منها  
الاصحاب الاتيصة:

قزىل زيارت وصارى جمنة ود مانلو وقره بورغا والتل الكائن بين  
حوضى ابرى جاى ( الايرانى ) ويللى كول ( التركى ) واورال داشسى  
ورشكان والتل الكائن بين اخورك ونافراوواره بك زادن وجورى ماهينة  
وخضر بابا واورستان .

اما بشأن منطقة كوتور فيطبق البروتوكول المؤرخ فى ١٥ ( ١٩٢٨ )  
تموز سنة ١٨٨٠ المعروف باسم بروتوكول صارى قامشى بحيث تبقى قرية  
كه د لك فى تركية وقرية بييله جك ورازى ونحرا تيل ( هراتيل ) ويللييك  
( الاتنين ) وبابا مريك فى ايران .

وتتسلك الحدود وهى متبعة اكمة مبر عمر وجبل سوار وبعد أن  
تترك خانتاكا على الجانب التركى تمر عن طريق الصهب المكون من مضيق  
بورش خوران وجبال هارافيل د بله كووشين تل وسارد ول وكلامبور كوسه  
وروبركة بند ويرى خان وأسكندر وامنته وكوتول ويبقى وادى بجركا فى تركيا  
وقريتا سارتك وسرد فى ايران وتمر الحدود من طريق كوتور الجنوبى على  
الاكمه التى ترتفع الى غرسى قرية بهك الايرانيه ثم تتصل وهى متبعة  
قم جبل سرايد وست بذروة جبل زولت .

ومن جبل زولت تتبع الحدود بصورة متواصلة الصهب الكائن بين  
المناطق الايرانية المسماة تركه درود شت ومركه دروسنجق حيكارى التركسى  
اى ذرى جبال شيشالى وجبل جوفرى وجبل برد بو وكوتا كوتر وكازى بك وأيوح  
رماى حالنه والجبال الواقعة الى غربى دينار ولا مبر . وبعد ذلك تصل الى  
مضيق شين بعد ان تترك فى الجانب الايرانى الحوض الذى يصب - بطريق  
اوشنو - فى بحيرة أرومية بما فى ذلك ينابيع نهر كادر ( كادر ) المعروف  
باسم اب سر كادر ( الواقع واديه الى الغرب من جبل دلامير والى الشرق  
من كرده ) .

والى الجنوب من مضيق كله شين تترك الحدود حوض لاوينه بما  
فى ذلك وادى جومى كللى ( الواقع الى شرق زرده كل والى الجنوب -

الغرب من سبى رز ) على الجانب الايرانى ومياه راوند وز على الجانب  
التركى ثم تسير مارة بالقمم والمضايق التالية : سياه كوه وزرد ، كل وسوز  
وبارزين وسرشيوه وكوى خوجه ابراهيم . وبعد ذلك تواصل سيرها نحو -  
الجنوب متبعه سلسلة جبال قنديل الرئيسية وتاركة على الجانب الايرانى  
احواض سواعد نهر كيالو من الجانب الايمن وهى جداول بروانان ؟ -  
واقاوتلى خاتان .

ومن المفهوم بأن العشائر التركية التى من عادتها قضاء الصيف  
فى الوديان المذكورة عند ينابيع كادر ولاينية ستستمر على التمتع بمراعيها  
وفق غين الشروط المعمول بها فى الماضى .

وبعد أن يصل خط الحدود قمة سرقله ( قلعة ) كلين يمر من  
فوق زنوى جاسوسان ومضيق بامين ويقطع نهر وزنه بالقرب من جسر بسرد ،  
بروان . وهنا على قومسيون التحديد ان يبيت فى مصير قرية شينيه واقا  
لمبدأ بقاء الوضع على ما كان عليه سابقا ) .

ثم بعد برد ، براون يصعد خط الحدود الى سلسلة جبال توكابا  
كبير وبرد ، سبيان وبرد ، عيد الفتح ومضيق كابى رش . وبعد ذلك يتبع  
الصيب المكون من لاكاف كردود ونلرى ومضيق خان احمد وطرف تيبه  
سالوس الجنوبي وهكذا تمر الحدود ما بين قرية قاندول ( التركية ) وقرية  
كيش كيشيوا ومازنى اوه ( الايرانييتين ) وتصل الى مجرى نهر كيالو ( -  
الزاب الصغير )

وبعد اتصال خط الحدود بمجرى نهر كيالو يسير متبعا اياه -  
باتجاه معاكس للمجرى وتاركا الضفة اليمنى منه ( الان عجم ) على الجانب  
الايرانى والضفة اليسرى على الجانب التركى . وعند وصول الحدود الى  
مصب نهر دجلة رشتى ( احد سواعد نهر كيالو فى الجانب الايسر ) تسير  
باتجاه معاكس للنهر المذكور تاركة قرية الوت وكوبرواغ . على الجانب

الايرائى ومنطقه الان ما يونس على الجانب التركى . وتترك مجرى النهر المذكور عند طرق جبل بالو الجنوب الغربى صاعدة الى طرف الشمالى الغربى من سلسلة جبال سوركوف الممتدة الى الجنوب من ذلك النهر وتمر على اكمة سوروكوف تاركة منطقتى سيويل وشهوه كل على الجانب التركى .

وعند وصول الحدود الى النقطة الفلكية من جبال سوركوف - الواقعة تقريبا فى الدرجة ٣٥ والدقيقة ٤٩ من العرض الشمالى تمر فى اتجاه قرية جامبارا التى سيقدر مصيرها من قبل قومسيون التحديد وفاقا لبدأ بقاء الوضع على ما كان عليه سابقا ثم يصعد الخط الى سلسلة الجبال التى تولف الحدود بين منطقة بانه الايرانية ومناطق قزبحة وكالاش ويرد كجبل وشت والكاجال ود وبرا وباراحل وسبى كانا التركيه . وبعد ذلك يصل الى مضيق توخويان من ثم تتثنى الحدود وهى متبعه الصبب تاره نحو الجنوب وطورا نحو الغرب مارة بطريق قم كوزا وشت شهيدان وهزار مال وبالسى كدر د كله ملاتك وكوه كوسه رشه قاصده منطقه ترة تل التركيه من منطقة مريسون الايرانية .

ومن هناك الحدود جدول خليل ابار سائرة فى اتجاه المجرى الى حد ملتقاه بنهر جام قزلجه وبعد ذلك تتبع نهر جام قزلجه مع المجرى لحد مصب ساعده الايسر الذى يصب فى قرية بناوة سوته ثم تتبع جدول بناوة سوته مسع المجرى وتصل بطريق مضيقى كله نافي صار وكله بيران . الى مضيق سورين - المعروف على ما يظهر باسم جيكان او ( جاقان )

ثم تصبح سلسلة جبال اورامان الرئيسة الممتدة الى الجهة الشماليه الغربيه والجنوبيه الشرقيه عبارة عن الحدود بين ايران وبين منطقة شهرزور - العثمانية . وتستمر الحدود عند بلوغها قيمه كيماجا ( الى الجنوب الشرقى من سلم والى الشمال الغربى من شهر اورامان ) فى أتباع الاكمة الرئيسيه الى محل تفرعها على الجانب الغربى وترتفع الى الشمال وادى ديروولى تاركة قريتى هانه كرملة ولوسود على الجانب الايرانى . اما فيما يخص القسم الباقي



من الحدود لحد نهر سيروان فعلى القومسيون ان يقوم بصورة استثنائية  
لتحديد الارض اخذا بنظر الاعتبار التغييرات التى طرأت هناك ما  
مبين السنة ١٨٤٨ والسنة ١٩٠٥ .

والى جنوب نهر سيروان تبدأ الحدود بالقرب من مصب  
نهر جام زمكان مارة بطريق جبل بيزل ومنه تنزل الى مجرى مياة جسام  
ورشك ثم بعد ان تتبع الصبب الواقع بين المجرى المار الذكر وبين النهر  
الذى يسمى ( حسب الخريطة المطابقه ) بشتغروا او عند ارتفاعه  
الى جبل بنديمو تعود فتصعد الى قمة الجبل المذكور .

وبعد أن تسير الحدود متبعة اكمة بمو تعود فتتبع عند بلوغها  
سلسله جبال دريند حول ( دريند هور ) نهر زرخينه عباسان لحد  
أقرب نقطه من قمة شو الدير ( نقطه فلكيه ) واقعة الى أسفل قرية  
ما ميشان . وتصعد الحدود الى هذه القمة وبعد ذلك تمر بطريق  
ذرى التلال التى يتألف منها صبيب بين سهول تليكو وسرقلة ومن ثم  
بطريق جبال خولى باغان وعلى بك ويند ركوك كرميك وستلكر واستيكوران -  
لحد النقطة الكائنة فى مضيق تنك حمام الواقع مقابل طرف جبال كراويسز  
الشمالى .

ومن هناك تتبع الحدود مجرى نهر قورا طو لحد القرية  
المسماه بذلك الاسم . وعلى قومسيون التحديد ان يقرر مصير قرية  
قورا طو بالنظر الى قوميات سكانها . ومن ثم تمر الحدود بالطريق  
الواقع بين قريتي قورا طو وكوشى وبعد ذلك تسير على محاذاه ذرى جبل  
كيشلة واق داغ وبعد ان تترك قله سنبزى فى ايران تتثنى نحو الجنوب  
لبعد مخفر كانى بار العثمانى . ومن هناك تتبع نهر الوند مع المجرى  
لحد النقطة الكائنة على بعد مسافة ربع ساعة نزولا من ملتقاء بجسد  
كيلان . ومن تلك النقطة تستمر فى سيرها لحد نقطة صومناخمة اب بخشان  
( وفق الخط المتفق عليه مع محمود شوكت باشا والمبين بصورة تقريبية )  
على الخريطة الملحقة بمذكرة السفارة الروسية المؤرخة فى ١٨٥٥  
( ١٩١٣ ) تاركة نغظ مقاطعة سبى فى تركية وبعد أن يتبع خط الحدود

جدول نغط رره سى ويبلغ نقطه تقاطع طريق قصر شيرين والجدول المذكور يعود فيواصل سيره على محاذات جبل واريلند وكونزغ كيليشوفان وجبـل غزى ( تنمة جبل حجر يناجين ) وعلى قومسيون التحديد ان يضع اتفاقية خاصة لتوزيع مائة كتكبير ( سومر ) من بين الفرقاء \* ذوى الشأن

وما أنه لم يتم البحث بالتفصيل فى قسم الحدود الواقع بين - مندلى والنقطة الشمالية للخط المبين فى التصريح المنعقد فى لندن بتاريخ ٢٩ تموز ( شويب ) بين حقى باشا والسراد وارد غراى \* فأن الموقعين فى أدناه يتركون البت فى ذلك القسم من الحدود لقومسيون التجديد \*

واما بشأن التحديد من منطقة حوزة لحد الان فأن خط الحدود يبدأ من المحل المسمى ام الشر حيث ينفصل خورالدو من خور العظـيم وتقع أم الشر الى شرق محل اتصال خور المحسين بخور العظيم على بعد تسعة أميال الى شمال الغربى من البساتين الواقعة فى الدرجة ٣١ - والدقيقة ٤٣ والثانية ٢٩ من العرض الشمالى \* ومن ام الشر ينتهى الخط نحو الجهة الجنوبية الغربية لحد درجه ٣٥ من الطول الغربى تقريبا فى الطرف الجنوبى من بحيرة صغيرة تعرف بأسم العظيم ايضا واقعة فى خور العظيم على مسافة قصيرة الى الشمال الغربى من شويب \* ومن هذه النقطة يواصل الخط سيرة نحو الجنوب على محاذات الهور لحد الدرجة ٣١ من العرض الشمالى ويتبعه سائرا نحو الشرق تماما لحد النقطة الكائنة الى الشمال الشرقى من كشك بصره بحيث يترك هذا المحل فى الاراضى العثمانية ثم يسير الخط من هذه النقطة نحو الجنوب للحد قناة الجينى لحد نقطه اتصال المذكورة بشط العرب عند مصب نهر نازاليه \* ومن هذه النقطة تتبع الحدود مجرى شط العرب لحد البحر تاركة النهر وجميع الجزر الموجودة فيه تحت السيادة العثمانية مع مراعاة الشروط والاستثناءات التالية \*

- ( ١ ) يعود مايلى الى ايران ( ١ ) جزيرة محلة والجزيرتين الواقعتين بين جزيرة محلة والضفة اليسرى من شط العرب ( ساحل عبادان الايرانسى
- و ( ٢ ) الجزر الاربع الواقعة بين شطيظ معاوية والجزيرتين الكائنتين مقابل

منكوحى والتابعيتين لجزيرة عبادان و ( ٣ ) جميع الجزر الصغيرة الموجودة  
الان او التي قد تكون فيما بعد ما يتصل عند هبوط الماء بجزيرة عبادان  
او بالاراضى الايرانية أسفل نهر نزيلة .

ب- يبقى ميناء ومرسى المحمرة الحديثين الى فوق والى أسفل  
ملتقى نهر كارون بشط العرب ، تحت السلطة الايرانية عملاً  
بما جاء فى معاهدة أرضروم بيد أنه ليس لهذا الامر مساس  
بحق تركية فى استعمال هذا القسم من النهر كما ان سلطة  
ايران سوف لا تتنازل أقسام النهر الواقعة خارج المرسى .

ج- يجرى تغيير ما فى الحقوق والعادات والاعراف الحالية فيما  
يتعلق بصيد الاسماك فى الضفة الايرانية من شط العرب  
وتشمل كذلك كله ( الضفة ) الاراضى التى تتصل بالساحل  
وقت هبوط الماء .

د- لا تتناول السلطة العثمانية اقسام الساحل الايرانى التى قد  
تغطيتها المياه مؤقتاً عند ارتفاعها او من جراء عوامل عرضية  
اخرى ولا تمارس السلطة الايرانية - على جانبها - على الاراضى  
التي قد تصبح مكشوفة بصورة مؤقتة ام عرضية عندما يكون مستوى  
الماء دون الحد الاعتيادى .

هـ- يستمر شيخ المحمرة على التمتع وفق احكام القوانين العثمانية  
بحقوق ملكيته فى الاراضى العثمانية .  
ان خط الحدود المقرر فى هذا التصريح مبين بالاحمر على  
الخريطة الملحقة بهذا البروتوكول .

اما أقسام الحدود التى لم تذكر بالتفصيل فى خط الحدود  
المذكور فى اعلاة فتقرر على أساس مبدأ بقاء الوضع الراهن وذلك  
عملاً بمنطوق المادة الثالثة من معاهدة أرضروم .

- ثانياً يتم تحديد خط الحدود موقعياً من قبل قومسيون تحديد مؤلف من قوميسرى أربع حكومات يمثل كلا منها قوميسير واحد ونائب قوميسيرى ويحل النائب محل القوميسرى اذا دعت الحاجة .
- ثالثاً على قومسيون التحديد عند قيامه بالمهمة الملقاة عليه أن يمثل السى .
- ( ١ ) احكام هذا البروتوكول
- ( ٢ ) النظام الداخلى للقومسيون المرفق بهذا ( الذيل من هذا البروتوكول ) .
- رابعاً اذا تضاربت اراء القوميسيرين بشأن خط الحدود فى أى قسم كان من الحدود قبل القوميسيرين العثمانى والايرانى ان يقدموا فى ظروف ثمانى وأربعين ساعة بياناً خطياً كل بوجهة نظره السى القوميسيرين الروسى والبريطانى وعلى هذين القوميسيرين ان يعقدا اجتماعاً خصوصياً ويصدرا قراراً فى المسائل المختلف عليها ويبلغا قرارهما الى زميليهما العثمانى والايرانى ويجب ان يدرج هذا القرار فى محضر الاجتماع العام وإن يعترف بأنه ملزم لجميع الحكومات الاربع .
- خامساً حالما يتم تحديد قسم من الحدود يعتبر ذلك القسم كأنه مثبت نهائياً والا يكون عرضة لاي تدقيق أو تعديل فيما بعد .
- سادساً يحق للحكومتين العثمانية والايرانية ان تؤسسا اثناء سير أعمال التحديد مخافراً على الحدود .
- سابعاً من المفهوم بأن الامتياز الممنوح بموجب الاتفاقية المؤرخة فى الثامن والعشرين من شهر ايار سنة ١٩٠٨م ( ٦ صفر سنة ١٣١٩ هجرية ) من قبل حكومة صاحب الجلالة الامبراطورية شاه ايران - الى وليم توكس دارسى والذى تستغله الان ( عملاً بمنطوق المادة التاسعة من تلك الاتفاقية . شركة النفط الانكليزية الفارسية المحدودة الكائن مقرها الرئيسى فى ونجستر هاوس بلندن ( ويشار الى هذه الاتفاقية فى أدناه بـ ( ب )

من هذا البروتوكول . وسوف يبقى نافذ العمل بصورة تامة  
مطلقة في كل الاراضى التى حولتها ايران الى تركيا  
بناء على احكام هذا البروتوكول والذيل (ب) منه .

ثامنا  
توزع الحكومتان العثمانية والايرانية على موظفى الحدود  
نسخ كافية من ترجمة البيان المنصوص عليه فى المادة الخامسة  
عشر من نظام القومسيون الداخلى لكنه من المفهوم بأن النص  
الفرنسى وحده هو النص المعول عليه .

الامضات . لويس مالت  
احتشام السلطنة محمود  
سعيد حليم  
ميشيل د . جيير

معاهدة الحدود بين العراق وايران مع البروتوكول المرفق بها الموقع عليها فـسـى  
طهران فى ٤ يوليو ١٩٣٧ .

صاحب الجلالة ملك العراق

من جهة

- وصاحب الجلالة الامبراطور شاهنشاه ايران من جهة أخرى .
- بناء على رغبتهما فى توثيق عرى الصداقة وحسن التفاهم بين الدولتين
- وبغية وضع حد بصورة نهائية لقضية الحدود بين دولتيهما قد قررا عقد هذه المعاهدة
- وعينا عنهما مندوبين مفوضين لهذا الغرض .
- صاحب الجلالة ملك العراق .

صاحب المعالى الدكتور ناجى الاصيل وزير خارجيه الدولة العراقية

الملكية .

وصاحب الجلالة الامبراطور شاهنشاه ايران .

وصاحب المعالى غياة الله سميعى وزير خارجية الدولة الايرانية الامبراطورية  
الذين بعد ان تبادلوا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة اتفقا على ما يأتى

المادة الاولى :

يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على اعتبار الوثائق التالية باستثناء  
التعديل الوارد فى المادة الثانية من هذه المعاهدة واثاق مشروعها  
وعلى أنهما ملزمان بمراعاتها .

١- البروتوكول المتعلق بتحديد التركيبة الايرانية والموقع عليه فـسـى  
الاستانة بتاريخ ٤ تشرين الثانى ١٩١٣

ب- محاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ .

ونظرا الى احكام هذه المادة وما عدا وارد فى المادة الثانية  
يكون خط الحدود بين الدولتين عيّن الخط الذى تم تعيينه  
وتخطيطه من قبل اللجنة المذكورة اعلاه .

المادة الثانية :

ان خط الحدود عند ملتقاها بمنتهى النقطة الكائنة فى جزيرة شطيط  
( فى الدرجة ٣٠ والدقيقة ١٧ والثانية ٢٥ من الغرض الشمالى والدرجة  
٤٨ والدقيقة ١٩ والثانية ٢٨ من الطول الشرقى على وجه التقريب )

يعود فيتصل على خط ممتد عموديا من خط انخفاض المياه بثالوك  
شط العرب ويتبعه حتى نقطة كائنة امام الاسلكة الحالية  
رقم اعيادان ( في الدرجة ٣٠ والدقيقة ٢٠ والثانية ٤٨ ومن  
العرض الشمالي والدرجة ٤ والدقيقة ١٦ والثانية ١٣ من الطول  
الشرقي على وجه التقريب ) ومن هذه النقطة يعود خط -  
الحدود فيسير مع مستوى المياه المنخفضة متبعا تخطيط الحدود  
الموصوف في محاضر جلسات السنة ١٩١٤ .

#### المادة الثالثة :

يقوم الفريقان الساميان المتعاقدان توا بعد التوقيع على هذه  
المعاهدة بتأليف لجنة لاجل نصب دعائم الحدود التي كانت  
قد عينت اماكنها اللجنة المذكورة في الفقرة (ب) من المادة -  
الاولى من المعاهدة وتعيين دعائم جديدة مما ترى فائده  
في نصبه .

وتعين تشكيلات اللجنة ومنها اعمالها بترتيب خاصة يجرى  
بين الفريقين الساميين المتعاقدين .

#### المادة الرابعة :

تطبق الاحكام التالية على شط العرب ابتداء من النقطة التي  
تنزل فيها الحدود البرية بين الدولتين الى النهر المذكور  
حتى عرض البحر .

أ يبقى شط العرب مفتوحا بالمساواة للسفن التجارية العائدة  
جميع البلدان وتكون جميع العوائد المجباة من قبيل اجور  
للخدمات الموسومة وتخصص فقط لتسديد - بصورة  
عادلة - كلفة صيانة او تحسين طريق الملاحة ومدخل  
شط العرب من جهة البحر ولتدارك النفقات المتكبدة

- لصالح الملاحة وتقدر العوائد المذكورة على أساس الحمولة:
- الرسمية للسفن او مقدار انخراطها او على كليهما معا .
  - ب- يكون شط العرب مفتوحا لمرور السفن الحربية والسفن الاخرى المستخدمة في مصالح حكومية غير تجارية -  
والعائدة للفريقين الساميين المتعاقدين .
  - ج- ان هذه الحالة اى اتباع الحدود في شط العرب مرة ا-  
المياه المنخفضه وتاره الثالوك او وسط المياة مما لا يؤثر  
على حق استفادة الطرفين المتعاقدين بوجه ما فـسـى  
الشط كله .

#### المادة الخامسة

لما كان للفريقين الساميين المتعاقدين مصلحة مشتركة فسـى  
الملاحة في شط العرب كما هو معترف في المادة الرابعة من  
هذه المعاهدة فأنهما يتعهدان بعقد اتفاقية بشأن صيانة  
وتحسين طريق الملاحة وبشأن اعمال الحفر ودلالة السفن -  
وأستيفاء الاجور والفوائد والتدابير الصحية والتدابير اللازمة  
الاخرى في سبيل منع التهرب وكذ لك بشأن كافة الامور المتعلقة  
بالملاحة في شط العرب كما هو معرف في المادة الرابعة من  
هذه المعاهدة .

#### المادة السادسة :

تهرم هذه المعاهدة ويتم تبادل وثائق الابرام في بغداد -  
بأسرع ما يمكن وتصبح نافذة من تاريخ تبادل الوثائق المذكورة  
واقترارا بما تقدم فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران  
اعلاه على هذه المعاهدة .

كتب في طهران بالغات العربية والفارسية والفرنسية  
وعند وجود اختلاف يكون النص الفرنسي هو النص المعمول  
عليه في ٤ تموز ١٩٣٧ .

التوقيع : ناجى الاصيل سميمى



بروتوكول :

ان الفريقين الساميين المتعاقدين حين قيامهما بالتوقيع على  
معاهدة الحدود بين العراق وايران متفقان على مايلي :-

١ لاجل تثبيت المقاييس الجغرافية المذكورة على وجه التقريب في  
المادة الثانية من المعاهدة الانفة الذكر بصورة نهائية تولى  
لجنته خاصة من خبراء يعين كل من الفريقين الساميين المتعاقدين  
عددا متساويا منهم وتقوم اللجنة المشار اليها بتثبيت المقاييس  
المذكورة ضمن الحدود المعينة في تلك المادة وتدين نتائج  
التثبيت بحضور يكون بعد ان يوقع عليه أعضاء اللجنة المشار اليها  
جزءا لا يتجزأ من المعاهدة . . .

٢ يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بعقد الاتفاقية المنصوص  
عليها في المادة الخامسة من المعاهدة في بحر سنة واحدة  
من تاريخ تنفيذ المعاهدة .

فاذا لم يكن في الامكان عقد هذه الاتفاقية في خلال  
السنة وذلك بالرغم من الجهود المبذولة من قبلهما يجوز عندئذ  
تمديد المدة المذكورة باتفاق مشترك بين الفريقين الساميين  
المتعاقدين .

توافق الحكومة الايرانية الامبراطورية على أنه في خلال مدة  
السنة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة وفي خلال  
تمديد هذه المدة - في حاله ما اذا جرى التمديد المذكور  
تأخذ حكومة العراق على عاتقها وفق الاسس الحالية المرعية امر  
القيام بكافة الامور التي ستعالجها الاتفاقية المذكورة وتقوم  
الحكومة الملكية العراقية باطلاع الحكومة الايرانية الامبراطورية  
مرة كل ستة اشهر على الاعمال المنجزة والعوائد المجبوبة  
والنفقات المتكبدة وعلى جميع التدابير الاخرى المتخذة .

٣ ات الاجازة التي يمنحها احد الفريقين الساميين المتعاقدين  
لاحدى السفن الحربية او لاحدى السفن الاخرى الحكومية  
غير المستخدمة في مقاصد تجارية العائدة لدولة ثالثة

لاجل الدخول في احدى المرافق العائدة الى ذلك الفريق السامى المتعاقد والواقعة في شط العرب تعتبر اجازة منحست من قبل الفريق السامى المتعاقد الاخر وذلك لى تتمكن السفينة المذكورة من استعمال المياه العائدة له في شط العرب عند مرورها منه .

مع ذلك عندما يمنح احد الفريقين الساميين المتعاقدين اجازة من هذا القبيل عليه ان يخبر بذلك الفريق السامى الاخر فوراً .

مع الاحتفاظ بما لايران من حقوق في شط العرب فمن المفهوم - ٤ انه ليس في المعاهدة البحوث عنها ما يخل بحقوق العراق - وواجباته وفق التعهدات التى قطعها للحكومة البريطانية فيما يخص شط العرب عملاً بالمادة الرابعة من المعاهدة المؤرخة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ وفى الفقرة السابعة من ملحقاتها الموقع عليه بنفس التاريخ ٥ يبرم هذا البروتوكول فى نفس الوقت الذى تهرم فيه معاهدة الحدود ويكون ملحقا بها وجزء لا يتجزأ منها ويدخل فى حيز التنفيذ مع المعاهدة فى وقت واحد .

كتب هذا البروتوكول باللغات العربية والفارسية والفرنسية وعند وجود اختلاف يكون النص الفرنسى هو النص المعمول عليه كتب فى طهران بنسختين فى اليوم الرابع من شهر تموز سنة الف وتسعمائة وسبع وثلاثين ميلادية .

ناجى الاصيل سيمسى

اثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول الاعضاء في منظومة الاويك في عاصمة الجزائر ومبادرة الرئيس هواري بومدين — تقابل مرتين صاحب الجلالة شاه ايران والسيد صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة واجريا محادثات مطولة حول العلاقات بين العراق وايران . وقد اُتسمت هذه المحادثات التي جرت بحضور الرئيس هواري بومدين ببديع الصراحة الكاملة وبارادة مخلصه من الطرفين للوصول الى حل نهائي دائم لجميع المشاكل بين بلديهما وتطبيقا لمبادئ سلامة التراب وحرمة الحدود وعدم التدخل بالشئون الداخلية .

قرر الطرفان : الساميان المتعاقدان :

- أولا اجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية بناء على بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ .
- ثانيا تحديد حدودهم النهريه حسب خط تالوك .
- ثالثا بناء على هذا سيعيد الطرفان الامن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ويلتزمان من ثم على رقابة مشددة وفعالة على حدودهما المشتركة وذلك من اجل وضع حد نهائي لكامل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت .
- رابعا كما اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المشار اليها اعلاه كعناصر لا تتجزأ لحل شامل وبالتالي فان اي مساس بأحدى — مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر وسيقتضى الطرفان على اتصال دائم مع الرئيس هواري بومدين الذي سيقدم عند الحاجة معونة الجزائر الاخويه من اجل تطبيق هذه القرارات وقد قرر الطرفان اعادة الروابط التقليدية لحسن الجوار والصداقة ذلك على الخصوص بازالة جميع العوامل السلبية لعلاقتهم وبواسطة تبادل وجهات النظر بشكل مستمر حول

المسائل ذات المصلحة المشتركة وتنمية التعاون المتبادل  
ويعلن الطرفان رسميا ان المنطقة يجب ان تكون فـسـى  
مأمن من اى تدخل خارجى .

وسيجتمع وزراء الخارجية من العراق وايران بحضور وزير  
خارجية الجزائر بتاريخ ١٥ اذار ١٩٧٥ فى طهران وذلك  
لوضع ترتيبات عمل اللجنة المختلطة العراقية الايرانية التى  
أسست من اجل تطبيق القرارات المتخذة فى اتفاق مشترك  
والمنصوص عليها اعلاه وطبقا لرغبة الطرفين ستدعى الجزائر  
الى اجتماعات اللجنة المختلطة الايرانية . العراقية وتحدد -  
اللجنة المختلطة جدول اعمالها وطريقه عملها والاجتماع اذا اقتضى  
الحال والتناول فى بغداد وطهران .

وقد قبل صاحب الجلالة شاه ايران بكل سرور الدعوة  
التي وجهها اليه سيادة الرئيس احمد حسن البكر للقيام  
بزيارة رسمية الى العراق علما أنه سيحدد تاريخ هذه الزيارة  
فى اتفاق مشترك .

ومن جهة اخرى قبل السيد صدام حسين القيام بزيارة  
رسمية الى ايران فى تاريخ يحدده الطرفان .  
وقد آلى صاحب الجلالة الشاهنشاه والسيد صدام حسين  
الا أن يعبرا بصفه خاصه عن امتنانهما الحار للرئيس يومدىين  
الذى عمل بدافع من العواطف الاخوية وروح النزاهة على إقامة  
اتصال مباشر بين قادة الدولتين الساميتين وساهم بالتالى فـسـى  
بعث عهد جديد للعلاقة بين العراق وايران وذلك تحقيقا  
للمصلحة العليا لمستقبل المنطقة المعنية .

-----

## معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وايران في ١٣ يونيو ١٩٧٥ :

ان سيادة رئيس الجمهورية العراقية وصاحب الجلالة الامبراطوريه شاهنشاه ايران . وبالنظر الى الارادة المخلصة للطرفين المعبر عنها اتفاق الجزائر المؤرخ في ٦ / اذار ١٩٧٥ في الوصول الى حل نهائي ودائم لجميع المسائل المعلقة بين البلدين .

وبالنظر الى الطرفين قد اجريا اعادة التخطيط النهائي - لحدودهما البرية على أساس بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١١ ومحاضر جلسات قوميون تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ وحدودا حدودهما النهرية حسب خط الثالثوك .

وبالنظر الى ارادتهما في اعاد تالاً من والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة .

وبالنظر الى روابط الجوار التاريخية والدينية والثقافية والحضارية القائمة بين شعبي العراق وايران .

ولرغبتهما في توطيد رويط الصداقة وحسن الجوار وتعميق علاقاتهما في الميادين الاقتصادية والثقافية وتشجيع التبادلات والعلاقات الانسانية بين شعبيهما على أساس مبادىء سلامة الاقليم وحرمة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

ولعزمهما على العمل لاقامة عقد جديد من العلاقات الودية بين العراق وايران على أساس الاحترام الكامل للاستقلال الوطني ومساواة الدول في السيادة .

ولا يمانهما بالمشاركة كذلك في تطبيق مبادىء ميثاق الامم المتحدة

وتحقيق اهدافه وأغراضه .

سيادة رئيس الجمهورية العراقية

- سيادة سعدون حمادى وزير خارجية العراق
- صاحب الجلالة الامبراطوريه شاهنشاه ايران
- سيادة عباس على خلعتبرى وزير خارجية ايران

الذين ، بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهما ووجداهما صحيحة  
ومطابقة للاصول ، اتفقا على الاحكام التالية :

المادة الاولى : يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان ان الحدود  
الدولية البرية بين العراق وأيران هي تلك التي جرى  
اعادة تخطيطها على الاسس وطبقا للاحكام التي تضمنها  
بروتوكول اعادة تخطيط الحدود البرية وملاحق البروتوكول  
المذكور أنفا ، التي هي مرفقة بهذه المعاهدة .

المادة الثانية : يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان ان الحدود  
الدولية في شط العرب هي تلك التي اجري تحديدها  
على الاسس وطبقا للاحكام التي تضمنها بروتوكول تحديد  
الحدود النهرية وملاحق البروتوكول المذكور أنفا . البتي  
هي مرفقة بهذه المعاهدة .

المادة الثالثة : يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن يمارسا  
على الحدود بصورة دائمة رقابة صارمة وفعالة لغرض وقف  
كل تسلل ذي طابع تخريبي من اى محل نشأ وذلك على  
الاسس وطبقا للاحكام التي تضمنها البروتوكول وملحقة  
المتعلقان بالامن على الحدود والملحقان بهذه المعاهدة

المادة الرابعة : يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان ان احكام البروتوكولات  
الثلاثة وملاحقها المذكورة في المواد (١) و (٢) و (٣)  
من هذه المعاهدة والملحقة بها والتي تكون جزءا لا يتجزأ  
منها . وهي احكام نهائية ودائمة وغير قابلة للخرق بأي  
حجة كانت . وتكون عناصر لا تقبل التجزؤة لتسوية  
شاملة . وبالتالي فإن اى انتهاك لاحد مكونات  
هذه التسوية الشاملة يكون مخالفا بداهة لروح وفاق  
الجزائر .

المادة الخامسة : في نطاق اللامسايه بالحدود والمراعاة الدقيقة  
للسلامة الاقليمية للدولتين . يؤكد الطرفان الساميان  
المتعاقدان ان خط حدودهما البريه والنهرية متعذر  
مسه وانه دائم ونهاى .

- المادة السادسة : ( ١ ) في حاله حصول خلل يتعلق بتفسير أو -  
تطبيق هذه المعاهدة أو البروتوكولات الثلاثة او لاحقها  
يحل هذا الخلاف وفق المراعاة الدقيقة لخط الحدود  
العراقية الايرانية المشار اليه في المادتين الاولى  
والثانية في اعلاه ووفق مراعاة المحافظة على امن الحدود  
العراقية - الايرانية طبقاً للمادة ( ٣ ) في اعلاه
- ( ٢ ) يحل هذا الخلاف من جانب الطرفين الساميين  
المتعاقدين أولاً عن طريق المفاوضات التائمية المباشرة  
خلال فترة شهرين اعتباراً من تاريخ طلب احد الطرفين .  
( ٣ ) وفي حالة عدم الاتفاق يلجأ الطرفان الساميان  
المتعاقدان خلال مدة ثلاثة أشهر الى طلب المساعى  
الحيدة لدولة ثالثة صديقة .
- ( ٤ ) وفي حاله رفض احد الطرفين اللجوء الى المساعى  
الحيدة او فشل اجراءاتها يصار الى تسوية الخلاف عن  
طريق التحكيم خلال مدة لا تزيد على الشهر اعتباراً من  
تاريخ الرفض او الفشل .
- ( ٥ ) في حاله عدم اتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين  
بصددها اجراءات التحكيم . يحق لاحد الطرفين الساميين  
المتعاقدين أن يلجأ . خلال خمسة عشر يوماً التى تلت  
عدم الاتفاق . الى محكمة تحكيم .

ولغرض تشكيل محكمة تحكيم • ولكل خلاف يبراد حله يعين كل من الطرفين الساميين المتعاقدين احد رعاياه محكما ويختار المحكمان محكما اعلى • وفي حالة عدم تعيين الطرفين المتعاقدين الساميين محكما خلال فترة شهر ابتداء من تاريخ تسلم احسـد الطرفين من الطرف الاخر طلب التحكيم او في حالة عدم توصـل المحكمين الى اتفاق بصدد اختيار الحكم الاعلى قبل نفاذ نفـس المدة • فان للطرف السامى المتعاقد الذى كان قد طلب التحكيم الحق فى أن يطلب الى رئيس محكمة العدل الدولية أن يعيـن المحكم الاعلى • طبقا لاجراءات محكمة التحكيم •

( ٦ ) لقرار محكمة التحكيم صفة الالتزام والتنفيذ بالنسبة للطرفين الساميين المتعاقدين •  
( ٧ ) يتحمل كل من الطرفين الساميين المتعاقدين نفقات التحكيم مناصفة •

المادة السابعة : تسجل هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة وملحقاتها طبقا للمادة ( ١٠٢ ) من ميثاق الامم المتحدة •

المادة الثامنة : يصادق كل من الطرفين الساميين المتعاقدين على هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة وملحقاتها طبقا لقانونه الداخلى •  
تدخل هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة وملحقاتها حسيـز التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق الذى سيتم فسـى مدينة طهران •

ونافـ عليه فان المندوبين المؤرخين من قبل الطرفين الساميين المتعاقدين قد وقعوا هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة وملحقاتها كتب فى بغداد فى ١٣ حزيران ١٩٢٥ •

عباس على خلعتبرى  
وزير خارجيه ايران  
سعدون حمادى  
وزير خارجيه العراق  
لقد تم التوقيع على هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة وملحقاتها بحضور سيادة عبد العزيز بوتفليقة عضو مجلس الثورة وزير خارجية الجزائر •



بروتوكول تحديد الحدود النهرية بين العراق وإيران :

طبقا لما تقرر في بلاغ الجزائر المؤرخ في ٦ / اذار ١٩٧٥ ، أتفق الطرفان المتعاقدان على الاحكام التالية :

المادة الاولى :

- يؤكد الطرفان المتعاقدان ويعترفان بأن تحديد الحدود النهرية الدولية بين العراق وإيران في شط العرب قد اجري حسب خطة الثالثك من قبل اللجنة المختلطة العراقية - الايرانية الجزائرية على أساس مايلس .
- ١- بروتوكول طهران المؤرخ في ١٧ اذار ١٩٧٥ .
  - ٢- محضر اجتماع وزراء الخارجية الموقع في بغداد في تاريخ ٢٠ / نيسان ١٩٧٥ والذي وافق ضمن امور اخرى على محضر اللجنة المكلفة بتحديد الحدود النهرية المكلفة بتحديد النهرية الموقع على ظهر الباخرة العراقية ( الثورة ) في شط العرب في ١٦ نيسان ١٩٧٥ -
  - ٣- الخرائط المائية المشتركة التي بعد التحقيق منها في المكان وتصحيحها ونقل الاحداثيات الجغرافية لنقاط مرور خط الحدود في سنة ١٩٧٥ على تلك الخرائط ، وقع عليها الفنيون المختصون بعلم المياة من اللجنة الفنية المختلطة ووثقا بالامضاء المصدق رؤساء وفود العراق وإيران والجزائر في اللجنة ان الخرائط المذكورة انفا والمذكورة فسي ادناة قد الحقت بهذا البروتوكول . وتكون جزءا لا يتجزأ منه .
- خريطة رقم ( ١ ) مدخل شط العرب رقم ٣٨٤٢ المنشورة من قبل الاميرالية البريطانية .
- خريطة رقم ( ٢ ) السد الداخلي الى نقطه كيدا رقم ٣٨٤٣ المنشورة من قبل الاميرالية البريطانية .
- خريطة رقم ( ٣ ) نقطة كيدا الى عبدال رقم ٣٨٤٤ المنشورة من قبل الاميرالية البريطانية .
- خريطة رقم ( ٤ ) عبادان الى جزيرة ام الطويلة رقم ٣٨٤٥ المنشورة من قبل الاميرالية البريطانية .

## المادة الثانية:

- ١- يتبع خط الحدود في شط العرب الثالثوك ٠ اى خط  
وسط المجرى الرئيسى الصالح للملاحة عند أخفض  
منسوب لقابلية الملاحة ابتداءً من النقطة التى تنزل  
فيها الحدود البرية بين العراق وايران فى شط  
العرب حتى البحر ٠
- ٢- ان خط الحدود المعروف على الوجه المذكور فى الفقرة  
الاولى فى اعلاه بتغيير مع التغييرات التى يرجع أصلها  
الى أسباب طبيعية فى المجرى الرئيسى الصالح  
للملاحة ولا يتغير خط الحدود بالتغييرات الاخرى  
مالم يعقد الطرفان المتعاقدان اتفاقاً خاصاً لهذا -  
الغرض ٠
- ٣- يجرى التحقيق من التغييرات المذكورة فى الفقرة ( ٢ ) فى  
اعلاه بصورة مشتركة من قبل الاجهزة الفنية المختصة  
للطرفين المتعاقدين ٠
- ٤- فى حالة انتقال مجرى شط العرب او مصبه بسبب  
ظواهر طبيعية وادى ذلك الانتقال الى تغيير فى  
العائدية الوطنية لاقليم الدولتين المختصتين او -  
الاموال غير المنقولة ٠ او المباني والمنشآت الفنية  
او غيرها فان خط الحدود يستمر على كونه فى الثالثوك  
٠ طبقاً لما نصت عليه الفقرة ( ١ ) فى اعلاه ٠
- ٥- مالم يقرر الطرفان باتفاق مشترك بأن خط الحدود يجب  
ان يتبع من الان فصاعداً المجرى الجديد يجب اعاده  
المجرى الجديد يجب اعادة المياه على نفقة الطرفين  
الى المجرى كما كان عليه فى سنة ١٩٢٥ طبقاً لما هو  
مشار اليه فى الخرائط الاربع المشتركة والمنصوص عليها  
فى الفقرة ( ٣ ) من المادة الاولى فى اعلاه اذا ما طلب

ذلك احد الطرفين خلال السنتين اللتين تعقبان اللحظة التي تحقق فيها الانتقال - على يد احد الطرفين . وفى غضون ذلك يحتفظ الطرفان بحقوقهما فى الملاحة وفسس الانتفاع من الماء فى المجرى الجديد .

#### المادة الثالثة :

ان الحدود النهرية فى شط العرب بين ايران والعراق . كما جاء تعريفها فى المادة الثانية فى اعلاه قد رسمت بالخط المبين فى الخرائط المشتركة المذكورة فى الفقرة ( ٣ ) من المادة الاولى فى اعلاه .

( ١ )

اتفق الطرفان المتعاقدان على اعتبار ان نقطة انتهاء الحدود النهرية تقع على خط مستقيم يوصل بين نهايتى الضفتين عند مصب شط العرب فى اخفض مستوى للجزر ( اخفض مستوى للماء بالحساب الفلكى ) وقد نقل رسم هذا الخط المستقيم على الخرائط المائية المشتركة المذكورة فى الفقرة ( ٣ ) من المادة الاولى فى اعلاه .

( ٢ )

#### المادة الرابعة :

ان خط الحدود المعرف فى المواد ( ١ ) و ( ٢ ) و ( ٣ ) من هذا البروتوكول يحدد كذلك بأتجاه عمودى المجال الجوى وباطن الارض .

#### المادة الخامسة :

يؤلف الطرفان المتعاقدان لجنة مختلطة عراقية-ايرانية لتسوى خلال مدة شهرين وضع الاموال غير المنقولة والمباني والمنشآت الفنية أو غيرها التي قد تتغير تبعيتها الوطنية نتيجة لتحديد الحدود النهرية العراقية - الايرانية اما بطرق التخالص واما بطريق التعويض واما بأيه صيغة اخرى مناسبة .

#### المادة السادسة :

بالنظر الى انجاز اعمال المسح فى شط العرب ووضع الخريطة المائية المشتركة المذكورة فى الفقرة ( ٣ ) من المادة الاولى فى اعلاه فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على اجراء مسح جديد

مشترك لسط العرب مرة كل عشر سنوات اعتباراً من تاريخ توقيع هذا البروتوكول غير أن لكل من الطرفين الحق فى أن يطلب القيام بمسوحات جديدة تجرى بصورة مشتركة قبل انتهاء مدة العشر سنوات .

يتحمل كل من الطرفين المتعاقدين نصف نفقات المسح تتمتع السفن التجارية والحكومية والعسكرية للطرفين المتعاقدين بحرية الملاحة فى شط العرب . وإيا كان الخط الذى يحدد البحر الاقليمى لكل من البلدين فى جميع اجزاء القنوات الصالحة للملاحة الكائنة فى بحر اقليمى الموحد الى مصب شط العرب .

### المادة السابعة ( ١ )

( ٢ ) تتمتع السفن المستخدمة لاغراض التجارة والتابعة لبلاد ثالثة بحرية الملاحة فى شط العرب على قدم المساواة وبلا تمييز وأيا كان الخط الذى يحدد البحر الاقليمى لكل من البلدين فى جميع اجزاء القنوات الصالحة للملاحة الكائنة فى بحر اقليمى والموحد الى مصب شط العرب .

( ٣ ) يجوز لاي من الطرفين المتعاقدين ان يأذن بدخول شط العرب للسفن العسكرية الاجنبية لزيارة موانئه بشرط ان لا تعود هذه السفن لبلد فى حالة المشاركة فى حرب او نزاع مسلح او حرب مع احد الطرفين المتعاقدين وعلى أن -  
يجرى تبليغ سابق الى الطرف الاخر فى مدة لا تقل عن ٢٢ ساعة .

( ٤ ) يتمتع الطرفان المتعاقدان فى جميع الاحوال عن الاذن - بدخول شط العرب للسفن التجارية العائدة لبلد فى حالة المشاركة فى حرب او نزاع مسلح او حرب مع احد الطرفين .  
يجرى وضع القواعد المتعلقة بالملاحة فى شط العرب من قبل لجنة مختلطة عراقية - ايرانية حسب مبدأ الحقوق -

### المادة الثامنة

- المتساوية في الملاحة للدولتين .
- ( ٢ ) يوافق الطرفان المتعاقدان لجنة لوضع القواعد المتعلقة بمنع التلوث والسيطرة عليه في شط العرب .
- ( ٣ ) يتعهد الطرفان المتعاقدان بعقد اتفاق لاحق في شأن المسائل المذكورة في الفقرتين الاولى والثانية من هذه المادة .

المادة التاسعة :

يعترف الطرفان المتعاقدان بأن شط العرب هو بصورة رئيسية طريق للملاحة الدولية ولذا لك فأنهما يلتزمان بالامتناع عن كل أستغلال من شأنه أن يعيق الملاحة في شط العرب والبحر الاقليمي لكل من البلدين في جميع اجزاء القنوات الصالحة للملاحة الكائنة في البحر الاقليمي والمؤهدة الى شط العرب .

كتب ببغداد في ١٣ حزيران ١٩٧٥ .

عباس علي خلعتبري  
وزير خارجية ايران  
سعدون حمادي  
وزير خارجية العراق  
وقع بحضور سيادة عبدالعزيز بوتفليقة عضو مجلس الثورة وزير  
خارجية الجزائر .

-----

بروتوكول اعادة تخطيط الحدود البرية بين العراق وايران :المادة الاولى

- طبقاً لما تقرر في بلاغ الجزائر المؤرخ في ٦ / اذار ١٩٧٥ اتفق الطرفان المتعاقدان على الاحكام التالية .
- ( أ ) سيؤكد الطرفان المتعاقدان ويعترفان بأن اعادة التخطيط للحدود الدولية بين العراق وايران قد اجريت على الارض من جانب اللجنة المختلطة العراقية الايرانية الجزائرية على أساس ما يلي :
- ١- بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ ومحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود التركية الفارسية لسنة ١٩١٤
  - ٢- بروتوكول طهران المؤرخ في ١٧ اذار ١٩٧٥
  - ٣- محضر اجتماع وزارة الخارجية الموقع عليه في بغداد في ٢٠ نيسان ١٩٧٥ والذي وافق ضمن امور اخرى على محضر اللجنة المكلفة بأعادة تخطيط الحدود البرية الموقع عليه في طهران في ٣٠ اذار ١٩٧٥ .
  - ٤- محضر اجتماع وزارة الخارجية الموقع عليه في الجزائر مارس ١٩٧٥
  - ٥- محضر وصفي لاعمال تخطيط الحدود البرية بين العراق وايران الذي حررته اللجنة المكلفة بتخطيط الحدود الحدود البرية المؤرخ في ١٣ حزيران ١٩٧٥ ويؤلف هذا المحضر الملحق رقم (١) الذي يكون جزءاً لا يتجزأ من هذا البروتوكول
  - ٦- خرائط من مقياس ١/٥٠٠٠٠٠ التي رسم عليها خط الحدود البرية وكذلك مواقع الدعامات القديمة والجديدة وتؤلف هذه الخرائط الملحقة رقم (٣) الذي كون جزءاً لا يتجزأ من هذا البروتوكول .
  - ٧- بطاقات وصفية للدعامات القديمة والجديدة
  - ٨- وثيقة متعلقة باحداثيات الدعامات الحدودية .
  - ٩- صورة جوية لرقعة الحدود العراقية - الايرانية رسمت عليها بثقوب صغيرة مواقع الدعامات القديمة والجديدة .

ب- يتعهد الطرفان بأكمل وضع علامات الحدود بين الدعامتين ١٤ و ١٥ خلال مدة شهرين .

ج- يتعاون الطرفان المتعاقدان على وضع تصاوير جوية تخص السطوح البرية العراقية الايرانية لغرض استعمالها لرسم خط الحدود المذكورة انفاً عن خرائط من مقياس ١/٥٠٠٠٠ مع تأشير مواقع الدعامات وكل ذلك في مدة لا تتجاوز سنة واحدة اعتباراً من ٢٠ / مارس / ١٩٧٥ ودون ان يمس ذلك بوضع المعاهدة التي يكون هذا البروتوكول جزءاً لا يتجزأ منها موضع التنفيذ وسيجرى نتيجة لذلك تعديل المحضر الوصفي للحدود البرية المذكورة في الفقرة ( ٥ ) في اعلاه وستحصل الخرائط الموضوعية طبقاً لاحكام الفقرة ( ج ) الحالية محل جميع الخرائط الموجودة .

المادة الثانية : تتبع الحدود الدولية بين العراق وايران الخط المبين في المحضر الوصفي والمرسوم على الخرائط المذكورة تباعاً في الفقرتين ( ٥ ) ، ( ٦ ) من المادة الاولى في اعلاه . مع اخذ احكام الفقرة ( ج ) من المادة المذكورة بنظر الاعتبار .

المادة الثالثة : ان خط الحدود المعربق في المادتين الاولى والثانية من هذا البروتوكول يحدد كذلك باتجاه عمودي المجال الجوي وباطن الارض . ينشئ الطرفان المتعاقدان لجنة مختلطة عراقية ايرانية لتسوية وضع الاموال غير المنقولة والمباني والمنشآت الفنية او غيرها التي تتغيب تبعيتها نتيجة لاعادة تخطيط الحدود البرية العراقية الايرانية بروح من حسن الجوار والتعاون . اما بطريق التخالص واما التعويض واما بآيه صيغة اخرى مناسبة . وذلك لتجنب اي مصدر للنزاع .

وستقوم اللجنة المذكورة بتسوية وضع الاموال العامة خلال مدة شهرين واما بخصوص المطالبات المتعلقة بالاموال الخاصة فتقدم للجنة خلال فتره لا تتجاوز شهرين علماً أن تسوية وضع هذه الاموال الخاصة ستتم خلال مدة ثلاثة أشهر التالية لذلك .

المادة الخامسة

- ( ١ ) انشئت لجنة مختلطة من السلطات المختصة للدولتين لغرض الكشف على دعائم الحدود والتثبت من حالتها ويتم هذا الكشف سنويا في شهر ايلول على يد اللجنة المذكورة أنفا طبقا لجدول زمني تضعه اللجنة في وقت مناسب
- ( ٢ ) يجوز لاي من الطرفين المتعاقدين ان يطلب كتابة الى الطرف الاخر قيام اللجنة في أي وقت يكشف اضا في على الدعامات وفي هذه الحالة يتم الكشف خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ الاجراء
- ( ٣ ) تقوم اللجنة المشتركة في حالات الكشف بتحرير المحاضر المتعلقة به وترفعها موقعه من قبلها الى السلطات المختصة في كل من الدولتين وللجنة ان تقرر تشييد دعامات جديدة عند الحاجة بنفس مواصفات الدعامات الحالية شريطة ان لا يؤدى ذلك الى تغيير سير خط الحدود . وفي هذه الحالة على السلطات المختصة للدولتين ان تتحقق من الدعامات واحدا اثباتها على الخرائط والوثائق ذات العلاقة التي ورد ذكرها في المادة الاولى من هذا البروتوكول وتقوم تلك السلطات بوضع الدعامات المذكورة انفا في محلها باشراف اللجنة المختلطة التي تقوم بتحرير محضر عن الاعمال التي انجزت وترفعه الى السلطات المختصة في كل من الدولتين لكي يلحق بالوثائق المذكورة في المادة الاولى من هذا البروتوكول .
- ( ٤ ) يتحمل الطرفان المتعاقدان معا كلفة صيانة الدعامات
- ( ٥ ) على اللجنة المختلطة ان تعيد وضع الدعامات المنقولة في محلها وان تعيد تشييد الدعامات المدمرة او المفقودة وذلك على أسس الخرائط والوثائق المذكورة في المادة الاولى من هذا البروتوكول مع الحرص على عدم تغيير موقع الدعامات في جميع الاحوال . وتحضر اللجنة المختلطة في هذه الحالات محضرا عن الاعمال التي أنجزت وترفعه الى السلطات المختصة لكل من الدولتين .



(٦) تتبادل السلطات المختصة في كل من الدولتين المعلومات المتعلقة بحالة الدعامات وذلك لتأمين أفضل السبل والوسائل لحمايتها وصيانتها .

(٧) يتعهد الطرفان المتعاقدان باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين حماية الدعامات ومقاضاة الافراد الذين ارتكبوا جريمة تحوير الدعامات المذكورة انفا عن موقعها او اتلافها او تدويرها .

المادة السادسة : اتفق الطرفان المتعاقدان على ان احكام هذا البروتوكول ، الذي جرى توقيعه بدون اى تحفظ ، ينظم من الان فصاعداً اية مسألة حدودية بين العراق وايران ويتمهدان ان يحترما على هذا الاساس رسمياً حدودهما المشتركة والنهائيه .

كتب في بغداد في ١٣ حزيران ١٩٧٥ .

الدكتور سعدون حمادي

عباس علي خلعنبري

وزير خارجية العراق

وزير خارجية ايران

وقع بحضور سيادة عبدالعزيز بوتفليقة عضو مجلس الثورة وزير خارجية الجزائر

## البروتوكول المتعلق بالامن على الحدود بين العراق وايران .

طبقا للقرارات التي تضمنها اتفاق الجزائر المؤرخ في ٦ اذار ١٩٧٥ ولاهتمامها باعادة الامن والثقة المتبادلتين التي نصابهما على طول حدودهما المشتركة ولعزمهما على ممارسة رقابة صارمة وفعالة على هذه الحدود في سبيل وقف حوادث التسلسل ذي الطابع التخريبي واقامة تعاون وثيق بينهما لهذا الغرض ومنع كل عمل تسليي او مرور غير شرعي عبر حدودهما المشتركة بقصد التخريب او العصيان او التمرد .

وبالاشارة الى بروتوكول طهران المؤرخ في ١٥/ اذار / ١٩٧٥ ومختصر اجتماع وزراء الخارجية الموقع في بغداد في تاريخ ٢٠ نيسان ١٩٧٥ ومختصر اجتماع وزراء الخارجية الموقع في الجزائر في تاريخ ٢٠ مارس ١٩٧٥ فقد اتفق الطرفان - المتعاقدان على الاحكام التالية :

المادة الاولى ( ١ ) يتبادل الطرفان المتعاقدان المعلومات التي تخص كل تحرك للعناصر المخربة التي قد تحاول التسلسل داخل احد البلدين بقصد ارتكاب اعمال التخريب او العصيان او التمرد في ذلك البلد . .

( ٢ ) يتخذ الطرفان المتعاقدان الاجراءات المناسبة المتعلقة بتحركات العناصر المشار اليها في الفقرة الاولى من هذه المادة ويخبر كل منهما الاخر فورا عن هوية الاشخاص ومن المتفسق عليه انهما يقدمان كافة الاجراءات لمنعهم من ارتكاب أعمال التخريب . .

وتتخذ نفس الاجراءات تجاه الاشخاص الذين قد يتجمعون داخل اقليم احد الطرفين المتعاقدين بقصد ارتكاب اعمال الهدم او التخريب في اقليم الطرف الاخر .

المادة الثانية : التعاون المتعدد الاشكال الذي اقيم بين السلطات المختصة للطرفين بخصوص غلق الحدود لغرض منع تسلسل العناصر المخربة

يجرى التقييد به صعيد السلطات الحدودية للبلدين ويواصل ذلك حتى أرفع المستويات لوزراء الدفاع والخارجية والداخلية لكل من الطرفين .

تم كما يلي تعيين منافذ التسلل القابلة لان تسلكها العناصر المخربة المادة الثالثة :

- ١- منطقة الحدود الشمالية :-  
من نقطة تقاطع الحدود العراقية - التركية - الايرانية . السى خانقين - قصر شيرين ( داخل ) : ٢١ نقطة .
- ٢- منطقة الحدود الجنوبية :-  
من خانقين - قصر شيرين ( خارج ) وحتى نهاية الحدود العراقية الايرانية : ١٧ نقطة .
- ٣- ان نقاط التسلل المذكورة فى اعلاه مبينة فى الملحق .
- ٤- وتدخل فى صنف النقاط المعينة فى اعلاه اية نقطة تسلل اخرى قد يجرى اكتشافها ويلزم غلقها ومراقبتها .
- ٥- تكون كافة نقاط المرور الحدودية باستثناء تلك التى تخضع حاليا لرقابة السلطات الجمركية . ممنوعة من كل اجتياز
- ٦- بالنظر الى تطور العلاقات المتعددة الاشكال بين البلدين الجارين : فقد أتفق الطرفان المتعاقدان على أن يجرى فى المستقبل بالاتفاق بينهما أنشاء نقاط اخرى للمرور خاضعة لرقابة السلطات الجمركية .

١- المادة الرابعة : يتعهد الطرفان المتعاقدان بتخصيص الوسائل البشرية

والمادية اللازمة لغرض ضمان غلق الحدود ورقابتها بصورة فعالة بحيث يمنع كل تسليح للعناصر المخربة من نقاط المرور المذكورة فى المادة الثالثة فى أعلاه

- ٢- وفى الحالة التى قد يعتبر الخبراء فيها نتيجة للخبرة المكتسبة فى الموضوع أنه يجب ان تتخذ اجراءات اكثـر فعالية .

يجرى تحديد كيفية ذلك في أثناء الاجتماعات الشهرية للسلطات  
الحدودية للبلدين . او خلال اللقاءات التي تتم عند الحاجة  
بين تلك السلطات .

وتبلغ نتائج اللقاءات المذكورة انفاً وكذلك محاضرها الى  
السلطات الحدودية يجتمع رؤساء الادارات المهنية سواء في  
بغداد او في طهران من اجل التقريب بين وجهات النظر وتداول  
نتائج اجتماعاتهم في محضر .

المادة الخامسة ٤ -١- يسلم الاشخاص المخربون المقبوض عليهم الى السلطات المختصة  
للطرف الذي جرى في اقليمه القبض عليهم ويطبق عليهم التشريع  
النافذ .

٢- يستعلم الطرفان المتعاقدان بالتبادل عن الاجراءات  
المتخذة تجاه الاشخاص المشار اليهم في الفقرة ( ١ ) في اعلاه  
٣- في حالة عبور الحدود من قبل الاشخاص المخربين الهاربين  
يجرى الادلاء العاجل بذلك الى سلطات البلد الاخر التي  
تتخذ جميع الاجراءات اللازمة للمساعدة في الغاء القبض على  
الاشخاص المذكورين انفاً .

المادة السادسة :

يجوز عند الحاجة وباتفاق الطرفين المتعاقدين ان تقام  
مناطق محرمة من اجل منع الاشخاص المخربين من تحقيق اغراضهم  
تشكل لجنة مختلطة دائمة ، مكونة من رؤساء الادارات الحدودية  
ومن ممثلي وزارة الخارجية لكل البلدين . وذلك لغرض اقامة  
وتطوير تعاون نافع بالتبادل للطرفين وتنفيذ اللجنة اجتماعيين  
سنوياً ( في بداية كل نصف سنة من التقويم الغريغوري )

المادة السابعة :

على انه يجوز بناءً على طلب احد الطرفين عقد اجتماعات  
استثنائية لغرض دراسة افضل استخدام للوسائل المعنوية  
والمادية بقصد غلق الحدود ومراقبتها وكذلك فعالية وحسن

تطبيق الاحكام الاساسية للتعاون المنصوص عليه في هذا  
البروتوكول .

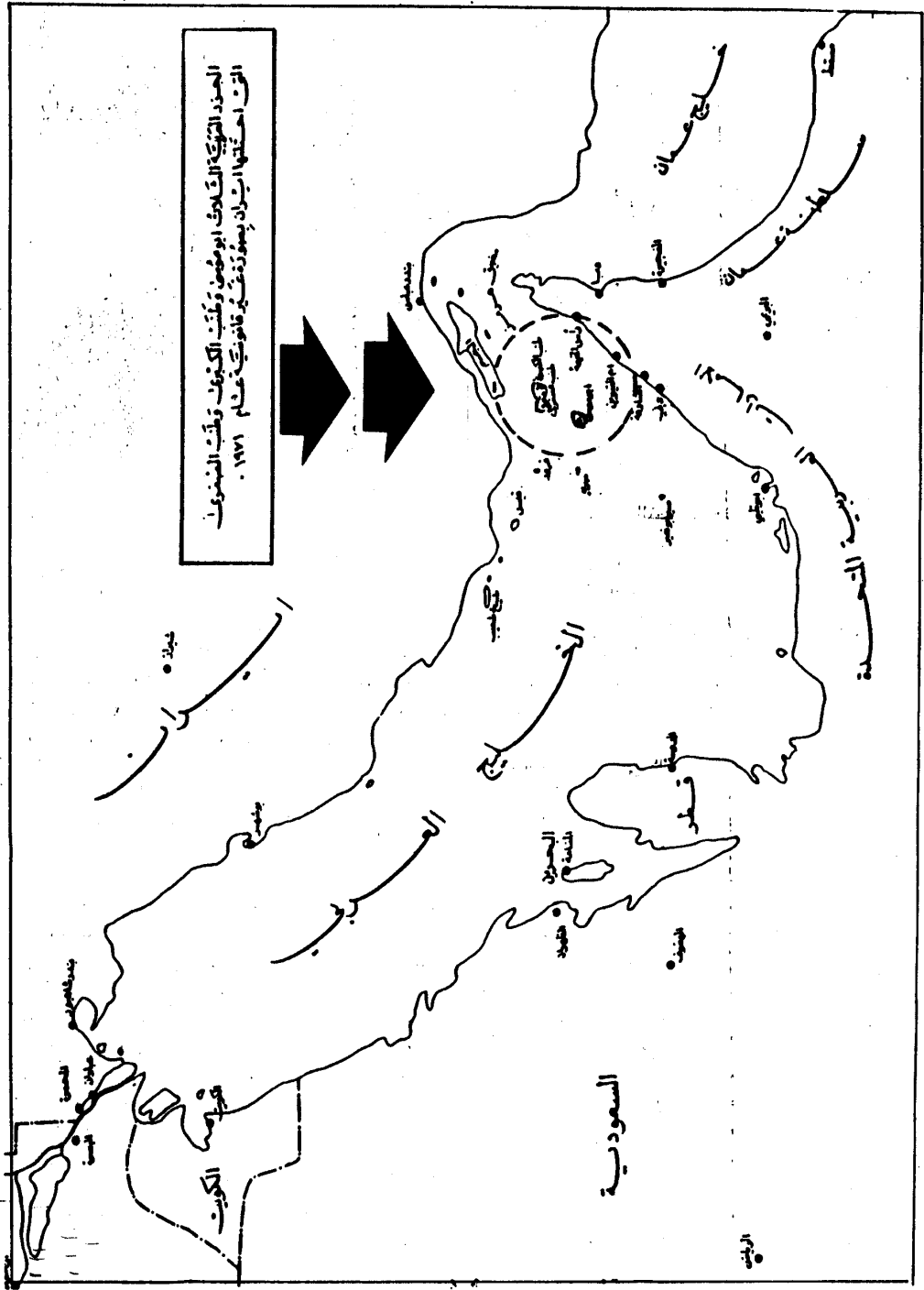
المادة الثامنة : أن احكام هذا البروتوكول المتعلق بغلق الحدود ومراقبتها  
لاتمس احكام الاتفاقات الخاصة بين العراق وايران المتعلقة  
بحقوق الري وتحديد الحدود .

المادة التاسعة : بقصد ضمان امن الحدود النهرية المشتركة في شط العرب  
ومنع تسلل العناصر المخربة من الجهتين ، يتخذ الطرفان  
المتعاقدان الاجراءات الملائمة ولا سيما بأقامة مراكز ومراقبة  
وبأن تلحق بها زوارق الدورية .

كتب في بغداد في ١٣ / حزيران / ١٩٧٥

عباس على خلعتسبى  
وزير خارجية ايران  
وقع بحضور سيادة عبدالعزيز بوتفليقة عضو مجلس الثورة وزير خارجية  
الجزائر .

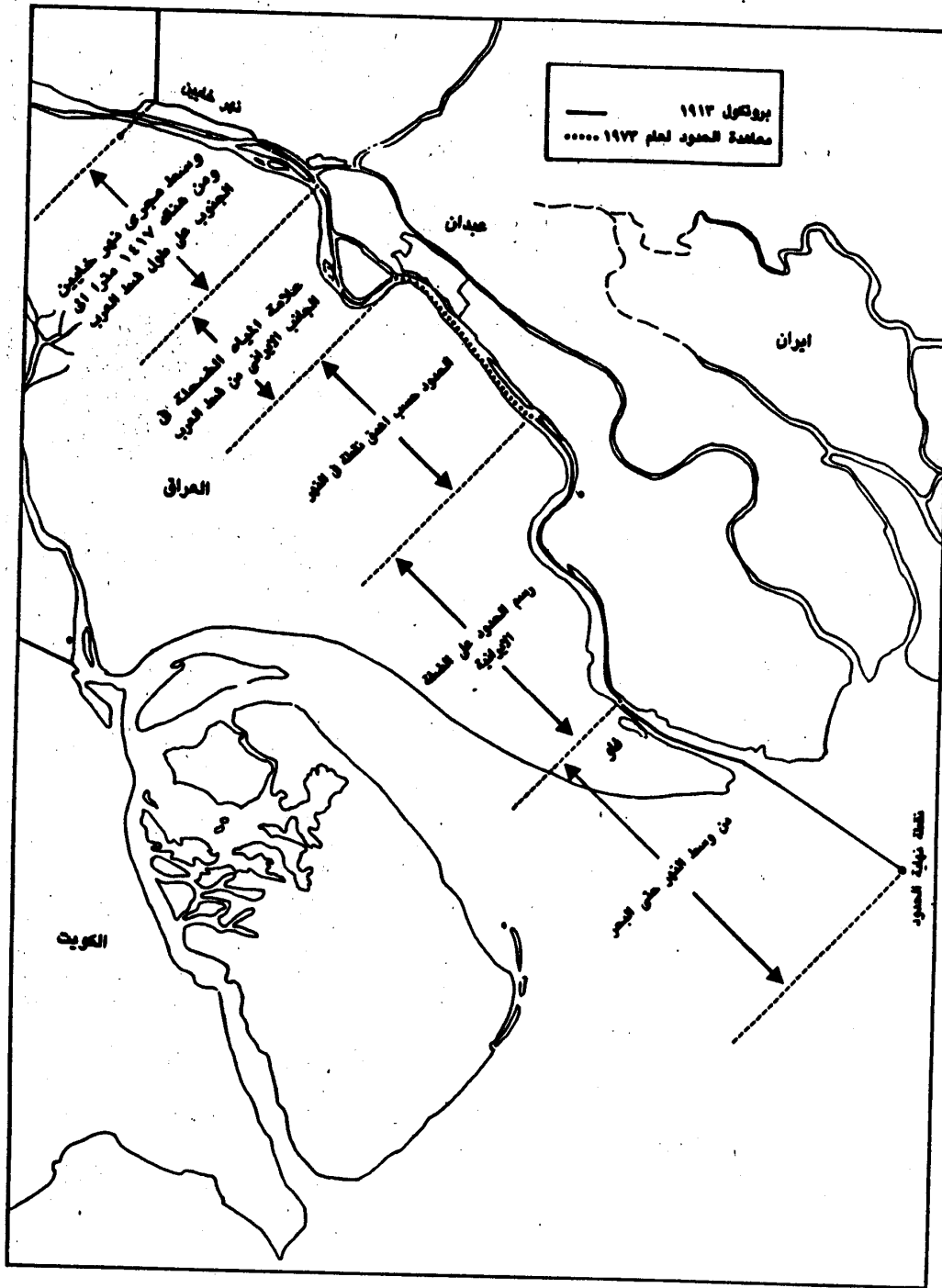
سعدون حمادي  
وزير خارجية العراق



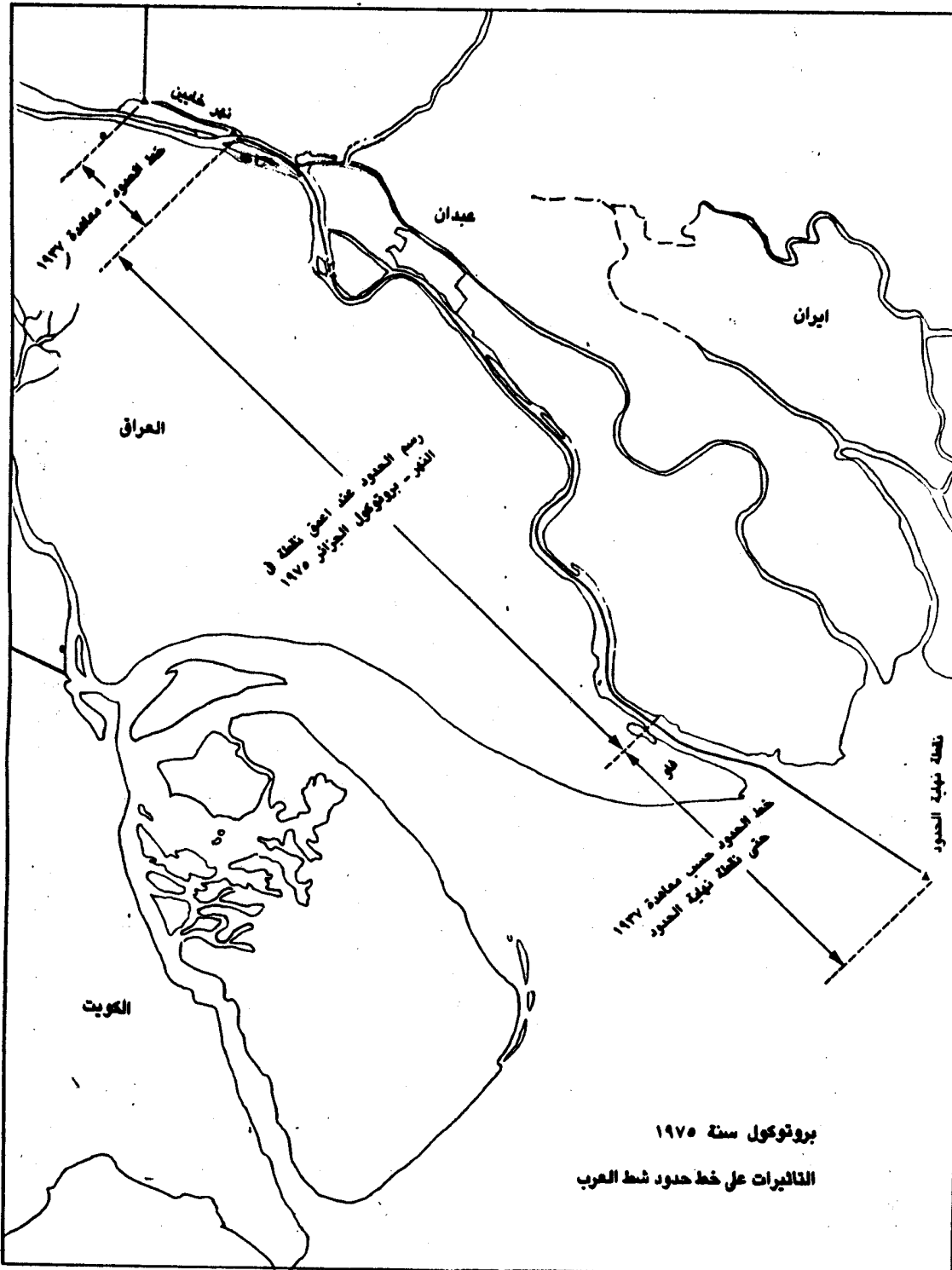
الحدود التي تم الاتفاق عليها بين الكويت والسعودية في عام 1971 م

السعودية  
الحدود التي تم الاتفاق عليها بين الكويت والسعودية في عام 1971 م

حدود شط العرب بعد توقيع معاهدة الحدود لعام ١٩١٣

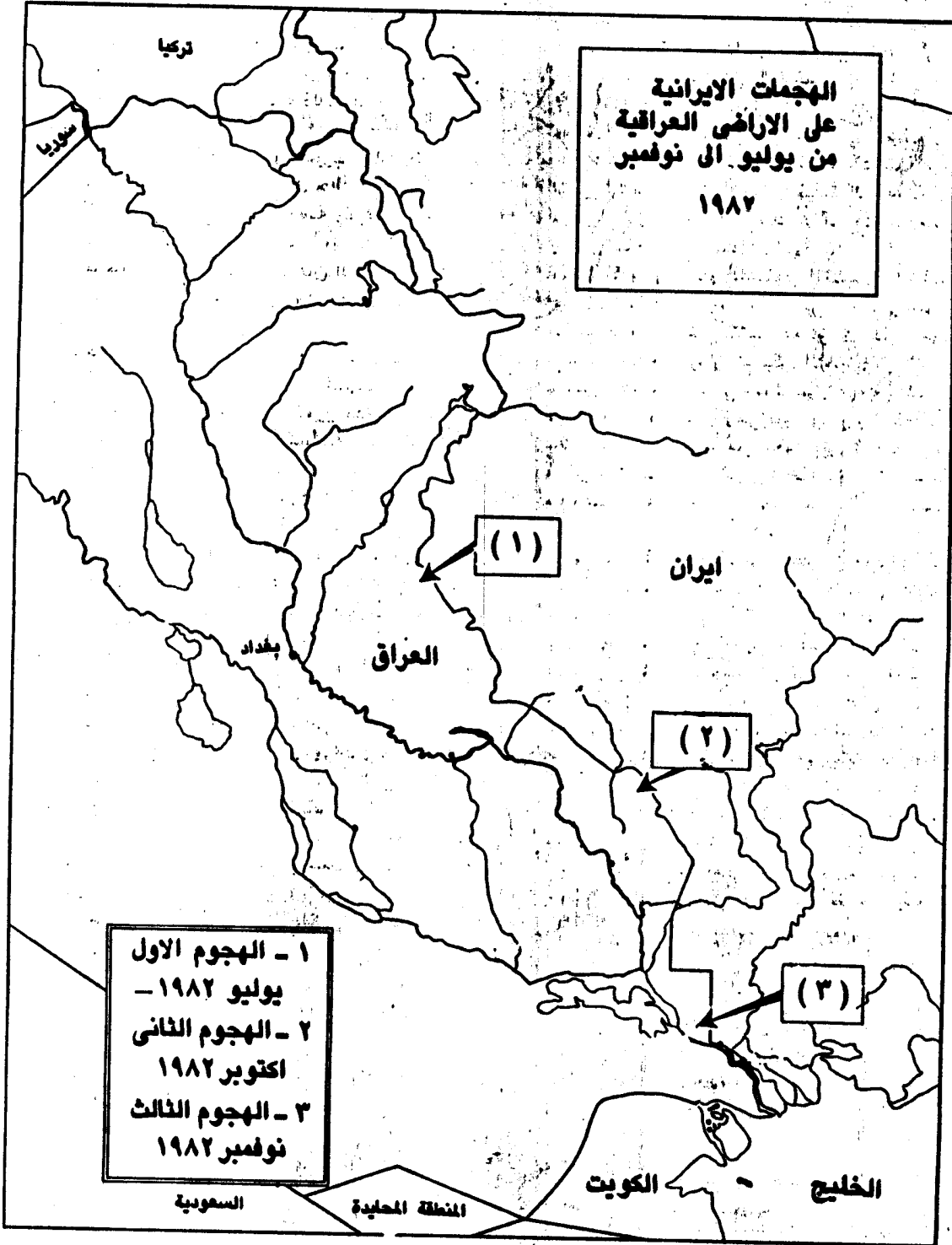


بروتوكول سنة ١٩٧٥ : التاثيرات على خط حدود شط العرب









## الفهرست

| الصفحة |    |                                                                 | مقدمه :      |
|--------|----|-----------------------------------------------------------------|--------------|
| الى    | من | الجدور التاريخيه للصراع                                         | الفصل الاول  |
| ١٥ -   | ٤  | المبحث الاول من بدايه الصراع حتى عام ١٩٠٠                       |              |
| ٢٣ -   | ١٦ | المبحث الثاني من عام ١٩٠٠ حتى بدايه الحرب                       |              |
|        |    | الاسباب التي ادت الى الصراع من وجهه نظر القانون الدولي          | الفصل الثاني |
| ٢٨ -   | ٢٤ | المبحث الاول أسباب الصراع من وجهه نظر العراقيه                  |              |
| ٣٢ -   | ٢٩ | المبحث الثاني أسباب الصراع من وجهه نظر الايرانيه                |              |
|        |    | المجتمع الدولي والصراع                                          | الفصل الثالث |
| ٤٤ -   | ٣٣ | المبحث الاول المنظمات الدوليہ والنزاع                           |              |
| ٥٣ -   | ٤٥ | المبحث الثاني موقف الدول الاسلاميه والكبرى من الصراع            |              |
|        |    | المبحث الاول مدى مشروعيه استخدام القوة في العلاقات الدوليہ      | الفصل الرابع |
| ٦٠ -   | ٥٤ | المبحث الثاني كيفيه انهاء العمل بالاتفاقيات الدولية             |              |
| ٦٦ -   | ٦١ | المبحث الثالث القانون الدولي الانساني والحرب العراقيه الايرانيه |              |
| ٧٨ -   | ٦٧ | المبحث الرابع الحرب العراقيه الايرانيه البدايه والنهايه         |              |
| ٨٨ -   | ٧٩ | رأي الباحث                                                      | الخاتمة      |
| ٩٥ -   | ٨٩ | مراجع البحث من كتب القانون والسياسة والمجلات العلمية والسياسية  | المراجع      |
| ٩٧ -   | ٩٦ | والجرائد اليومية والمجلات الدورية الشهرقة والسوية               | الفهرست      |
|        | ٩٨ |                                                                 |              |